مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع، العدد الاول، ١٩٩٢

تراكيبُ ابن رشد الفلسفيَّة اللغويَّة

د. عبدالفتاح الحموز *
جامعة مؤتة

تاريخ استلام البحث ١٩٨٩/١١/٢٨ تاريخ قبوله للنشر ١٩٩٠/١٠/١٤

ABSTRACT

This paper lackless the most prominent features that characterize the linguistic and philosophical structures in the works of Ibn Rushd. Translations and summeries have clear effects on the above features are:

1. Strutureal weaknesses that are represnted in repitition, left and right mevement, etc...
2. Additions based on no anology.
3. The spread of using /an/and/ anna/ gerunds because of their various meanings.
4. The availability of certain sentences that don,t abide by analogy.
5. Some linguistic structures that fall smoothly within al - Basri or AL- Kufi approach.
6. The availability of some linguistic issues that may not partilally abide by anology.
7. The availability of some linguistic issues that could characterize the linguistic structures in the writings of Ibn Rushd.
8. The availability of some linguistic usage that lack eloquencey or could be considered wrong.
9. The availability of som idioms.

ملخصّ

يبدو في هذا البحث اهمُّ ما يُمْكنُ انْ يُعَدَّ مِن باب سماتِ التراكيب اللغويّة الفلسفيّة الرشديّة، وهي سماتٌ للافكار، والترجمات، والتلخيصات - أثرٌ بيّن فيها، ولعلّ اهمّها:

(١) الركاكة التي تبدو في التكرير، والتقديم والتأخير، وغيرها.
(٢) الزيادة غير المقيسة.
(٣) شيوع المصادر المؤوّلة من (انْ)، و(أنّ)، لما لهما من دلالةٍ.
(٤) توافر بعض الجمل اللغويّة التي قد تكون على خلاف ما عليه القياس.
(٥) مسايرة بعض التراكيب اللغويّة للمذهبين، البصريّ أو الكوفيّ.
(٦) توافر بعض المسائل اللغويّة التي يمكن انْ يكون بعضها على خلاف القياس.

* أُستاذ النحو والصرف، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة مؤتة

(٧) توافر بعض المسائل النحويّة التي يمكن انْ يتّسِمُ بها التركيب اللغويّ الرشديّ.
(٨) توافر بعض الاستعمالات اللغوية التي يمكنُ عدُّها من باب الغلط أو عدم الفصاحة.
(٩) توافر بعض المصطلحات.

بسم الله الرحمن الرحيم

لعلّ لكلِّ فنٍّ لغةً خاصّةً تتّسمُ بسمات مختلفة، من حيثُ التراكيبُ اللغويَّة ومفرداتُها، والإيجازُ والإطنابُ، والتوكيدُ وعدَمهُ، والحذفُ وعدمه، والتقديمُ والتأخيرُ، والاشتقاقُ والنحتُ وغيرهما من وسائل إغناء العربيَّة بألفاظ غير متوافرة فيها، وجلاءُ المعنى وغموضُهُ، وتوافُرُ عناصر الجمال فيها في هذا البحث.

وتطالِعُنا حملا على ما مرَّ لغاتٌ، للفلسفة، والتفسير والتأويل، والأصول، وعلم الكلام، ومصطلح الحديث، والتصوّف، والأدب والنحو، وعلم المنطق، والعلوم الرياضيَّة، وغيرها من العلوم المختلفة.

ويظهر لي أنّ الدارسين المحدثين قد تناسوا في دراساتهم كثيرا من هذه اللغات، ويكادُ اهتمامهم يدورُ في فلك لغات الأدب (النظم والنثر)، والتفسير، ولغة القرآن الكريم من حيث إعجازُه. والقولُ نفسه مع القدامى، إذا استثنينا ما طالعنا به الجاحظ في كتابه النفيس (البيان والتبيين) من ملحوظات عن كلام الفرس والزنج وبعض العرب، وما سجَّله من حوار البخلاء في كتابه (البخلاء)،على الرغم من أنّه لم يقصد إلى ذلك قصد الباحثين اللغويِّين وإنّما طرقَ الموضوع بروح الأديب المفكِّر.

ولست أنكر أنّ الأستاذ طه عبدالرحمن، قد تحدّث حديثا عاما موجزا عن لغة ابن رشد الفلسفيَّة من خلال عرضه لنظرية المقولات[1]، وينتهي الأستاذ الفاضل في هذا البحث إلى أنَّ النصوص المترجمة يشوبُها القلق النحويّ والصرفيُّ، إذْ يعود القلق الصرفي في رأيه إلى نقل الصيغ الصرفيَّة اليونانيَّة إلى العربيَّة، واستعمال بعض التراكيب العاديّة لغير ما تدل عليه عند الجمهور، ومن ذلك: يُقالُ على (يُسْتَعْمل)، واستخدام بعض المفردات، نحو: المَتَى والمَعا. أمَّا القلقُ النحويّ فيعود إلى إقحام أدوات وألفاظ مختلفة في التركيب اللغويّ، نحو: هو يوجد، وعدم التزام قيود التقديم والتأخير في عناصر الجملة، وغير ذلك من المسائل الأخرى.

(١) طه عبد الرحمن، لغة ابن رشد الفلسَفيَّة، من خلال عرضه لنظرية المقولات، أعمال ندوة ابن رشد ومدرسته في الغرب الإسلامي، بمناسبة مرور ثمانية قرون على وفاة ابن رشد، جامعة محمد الخامس، بيروت ـ المؤسَّسة الجامعيّة للدراسات والنشر، الطبعة الأولى: ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م : ١٩٢ ـ ٢٠٨

ويكمُنُ دورُ ابن رشد في تلخيصاته عند الأستاذ الفاضل في إزالة هذين القلقين الصرفيّ، والنحويّ، زيادةً على قلقي المصطلح والجملة في النص المترجم، وغيرهما. ويذكر الأستاذُ الفاضلُ أنَّ لابن رشد مستوياتٍ فكريّةً مختلفةً حملا على الموضوع الذي يُصَنِّفُ فيه، فهو أقدر على التبليغ العرَبي في مناقشة المتكلّمين أو الموازنة بين الفلسفة والشريعة. وينتهي إلى أنَّ هذا الفيلسوف العربيَّ قد استعار من النصوص المترجمة تعابيرَ على خلاف قواعد النطق السليم، نحو: كان ليس جواب، وكان ليس تحمل.

أمَّا أولئك الذين تولَّوا نشرَ تآليفه وملخَّصاته وشروحِه، أو أولئك الذين أفردوا تصانيفَ له(٢)، فتناسَوا هذه المسألة تماما، ولو إيماءً، مكتفيا بعضهم بتدوين ما طالعهم في مظانِّ القدامى التي جمعت في حناياها وأثنائها نُتَفاً من سيرة هذه الشخصية، منها أنَّه كان فصيح العبارة، وأنَّه كان يحفظ شعري حبيب والمتنبي، وغير ذلك من العبارات التي توحي بفصاحة عبارته، زيادةً على ما وَسَمَهُ بعض هؤلاء الدارسين المحدثين بأنه ملكُ ناصية اللغة.

وبعدُ فلقد رأيتُ أنْ أَسُدَّ هذه الثغرة في مكتبتنا النحويّة الصرفيّة، الفلسفية الفكرية، بتدوين أهم ما يمكن أنْ يوسَمَ به كلامه في تآليفه وملخّصاتِه وشروحِه المختلفة، من حيثُ سلامةُ تراكيبه اللغوية أوعدمُ سلامتِها، والتعقيدُ اللغويُّ أو عدمه، والتعقيدُ اللفظيُّ والمعنويُّ أو عدمه، ومسايرة هذا الكلام لأصول النحويّين والتصريفيّين في الاشتقاقِ والنحتِ والتذكيرِ والتأنيث، والجمعِ والتصغيرِ والنسب، والتقديمِ والتأخير، والحذفِ وعدمِه، والغموضِ والوضوح، والإيجازِ والإطنابِ، واستعمالِ الأدواتِ، والعاملِ والمعمولِ، وغيرِ ذلك من المسائل المختلفة التي سنبسُطَ الحديثَ فيها في هذا البحث، أو عدمَها.

واتَّخذْتُ عمدتي في هذا البحث كلامَ ابن رشد في تآليفه وشروحه وملخَّصاته المختلفة. ولإعطاء صورةٍ مشرقةٍ بيِّنَةٍ تتراءى منها أهمُّ سمات تراكيب هذا

(٢) انظر في هذه المسألة: يوحنا قمير، فلاسفة العرب، ابن رشد، بيروت ـ دار الشروق، ١٩٨٣م، وعبده الحلو، ابن رشد، أعلام الفكر العربي، بيروت ـ دار الشروق، الطبعة الأولى: ١٩٦٠م، ود. موسى الموسوي، من الكندي إلى ابن رشد، بيروت ـ منشورات عويدات ، الطبعة الثالثة: ١٩٨٢م، وماجد فخري، ابن رشد فيلسوف قرطبة، بيروت ـ دار الشروق، الطبعة الثانية (بلا تاريخ نشر)، ابن رشد ومدرسته في الغرب، ندوة جامعة محمد الخامس، ود. محمد بيصار، في فلسفة ابن رشد، الوجود والخلود، بيروت ـ دار الكتاب اللبناني، الطبعة الثالثة، ١٩٧٣م، ود. محمود قاسم، نظرية المعرفة عند ابن رشد وتأويلها لدى توماس الاكويني، القاهرة ـ مكتبة الأنجلو المصريّة (بلا تاريخ نشر).

الفيلسوف اللغويّة وما يدور في فلكها من مسائل مختلفة، لغويَّة ونحويَّة ـ رأيتُ أنّ يكونَ هذا البحث في أهمِّ ما يمكن أنْ نَتَبيَّن به هذا التركيبَ اللغويَّ. ولعلَّ أهم ما يمكن أنْ يدور في فلك هذه المسألة ما يأتي:

(١) الركاكةُ: وهي تبدو فيما يأتي:
- التكرير الذي لا مُحَوجْ إليه.
- تكرير الضمير منفصلا.
- تجاوزِ بعض الألفاظ وتقديمها وتأخيرها، وفصلها عن بعض آخر.

(٢) الزيادةُ غيرُ المقيسة: وهي تبدو في زيادة: الواو، لا، الفاء، أحرف أخرى، كان.

(٣) شيوعُ التراكيب اللغويَّة التي تدور في فلك التساؤل والافتراض والحوار.

(٤) شيوعُ المصادر المؤوَّلة من (أنْ) و(أنَّ) وما في حَيِّزهما.

(٥) توافُرُ بعض الجَمل اللغويَّة التي قد تخالف ما عليهَ القياس والأصل ـ لو حُمِلت على ظاهرها ـ وهي تبدو فيما يأتي:
- وقوع الجملة الفعليّة اسما لـ (أنَّ) التي خبرُها شبهُ جملة.
- وقوع الجملة الفعليَّة اسما لـ (ليس).
- وقوع الجملة مبتدأ حملاً على ظاهر الكلام.
- وقوع الجملة المصَّدرة بأداة استفهام فاعلا.
- وقوع الجملة الاستفهاميَّة مضافا إليها.
- اقتران خبر (كاد) بـ(أنْ).
- اقتران ما يمكن أنْ يُعدَّ جوابا لـ (كلمَّا) بالفاء.

(٦) مسايَرةُ بعض التراكيب اللغوية للمذهبين البصريّ أو الكوفيّ في بعض المسائل.

(٧) المسائل اللغويَّة التي يمكن أنْ يكون بعضُها على خلاف ما عليه القياس: وهي تبدو فيما يأتي:
- معاملة الجامد المبنيّ أو غير المتصَّرف من الأسماء معاملة المعرب المتصَّرف .
- شيوع المصادر الصناعيّة.
- الاستغناء بالمطاوعة عن البناء للمفعول في بعض الأفعال.
- بعض الجموع التي يمكن أنْ تكونَ على خلاف القياس.
- النسب إلى بعض الألفاظ.
- التأنيث والتذكير.
- تعاور بعض الحروف واستعمالاتها.

(٨) المسائل النحويّة التي يمكن أنْ يَتَّسِمَ بها التركيبُ اللغويّ الرشديّ، وهي تبدو في شيوع الحذف في بعض التراكيب، والتعدية واللزوم.
(٩) بعضُ الاستعمالات اللغويَّة التي يمكن حملها على الغلط أو عدم الفصاحة: وهي تبدو في الاقتران بحرف التعريف، واستعمال بعض الألفاظ استعمالا يمكن حملهُ على الغلط.
(١٠) المصطلح واللوازم التركيبيَّة.

ولستُ أُنكرُ أنَّ بعض المسائل لا يتوافَرُ فيها إلَّا تركيبٌ واحد، أو أنَّ هنالك تحريفاً في بعض التراكيب، ولعلَّ ما يزيدني ثقةً أنَّ كثيرا من ملخَّصاته وتآليفه مُحَقّق، أو أنني كُنْتُ أميل إلى الإيجاز في مواضع من هذا البحث، رغبةً في الاختصار مكتفياً بما يمكنُ أنْ يُعَدّ بَيِّناً مشهوراً وبأقلّ الشواهد من الكلام الرشديّ، ومتناسيا تلك التي تسايرُ ما عليه القياس والأصل.
وبعدُ فاللهَ أسأل أنْ يكون هذا البحثُ متكاملاً يسدُّ تلك الثغرةَ التي لَمَّا تُسدَّ في مكتبتنا النحويَّة الصرفيَّة، وأسألُهُ أنْ يوفِّقَنا جميعا لخدمة لغة كتابه المبين، والمغفرةَ، إنْ زَلَلْتُ، وجزيلَ الثواب، إنْ أَصَبْتُ، إنَّه المولى والنصير.

تراكيبُ ابن رشد الفلسفيَّة اللغويَّة ومقاييس النحو والصرف وأصولهما

لعلَّ من المفيد أنْ أُمَهِّدَ لهذه المسألة بمكانة ابن رشد اللغويّة التي طالعنا بها بعضُ الدارسين القدامى والمحدثين، وهي مكانةٌ يمكنُ أنْ تدورَ في فلك فصاحة العبارة وملْك ناصية اللغة العربيّة: «ونشأ ابنُ رشد على حبِّ العلم، فحصل منه جمّاً. لقد ملك ناصِيَةَ اللغة، ووعى فرائِدَ الأدب، وقال عنه ابن الأبار: (إنّه كان يحفَظ شعري حبيب والمتنبّي، ويُكثرُ التمثُّل بهما في مجلسه، ويوردُ ذلك أحسن إيراد)[٣]»، ويقول فيهِ ابنُ عبد الملك المراكشيّ: «وكان حسنَ الخلق، جميل المُداراة، فصيحَ العبارة، وجادًّا للكلام في المجالس السلطانيّة، والمحافل الجمهوريَّة، قال أبو القاسم ابن الطيلسان: سمعت كلامه بالمسجد الجامع من قرطبة وهو يحضّ الناسَ على الجهاد والغزو في سبيل الله»[٤]. وتزودُنا المظانُّ القديمة بمصنّفين له في النحو

(٣) يوحنا قمير، فلاسفة الغرب، ابن رشد: ٧.
(٤) انظر : أعمال ندوة ابن رشد ومدرسته في الغرب الإسلامي: ١٨.

واللغة، هما: الضروريّ في النحو، وكلامٌ على الكلمة والاسم المشقّ[٥].

ويتكفّل ابنُ رشد بناءً على رغبة أبي بكر بن طفيل بإزالة ما في عبارات مُترجمي كتب الفلسفة من قلق نحويّ أو صرفيّ[٦].

ولعلَّ ما يُمكن أن يُعزِّز ما مرَّ ـ على الرغم مَمَّا يطالُعنا في تراكيبه اللغويَّة من ركاكة، كما سيأتي فيما بعدُ ـ ما في تصانيفه من مواضع تشهد بحبِّه للغة العربيّة، لغةَ القرآن الكريم، ويبدو ذلك بيِّنا في عدِّ احترام خصائص الأسلوب العربي في التعبير قيداً من قيود التأويل[٧].

ويبدو ذلك في حمله آياتٍ قرآنيَّةً على الحذف: ﴿وأسأَل القرَيَة﴾[٨]، والتقديم والتأخير: ﴿الحَمد لله الذي أَنْزَلَ على عبده الكتابَ ولم يَجْعَلْ له عِوَجاً قيِّماً لِيُنذرَ بأساً شديداً...﴾[٩]، أي: الحمدُ لله الذي أنزل على عبده الكتابَ قيِّما ولم يَجْعَلْ له عَوَجا، لِيُنذرَ بأسا شديداً، على أنّ (قَيّما) حال من (الكتابَ). ويظهر لي أنّ هذا التقدير يسايرُ ما عليه الأصل في الرتبة (الحال المفردة، الحال شبه الجملة، الحال الجملة)، وهي رتْبةٌ يرتضيها الذوق الجماليّ عند توالي الأشباه (توالي الحالين، أو الخبرين، أو النعتين، أو المتعاطفين، أو غيرهما)، إذ يتقدَّم الأقصر، ويتأخر الأطول، ويبدو ذلك بَيّناً في قوله تعالى: ﴿وقال رجلٌ من آل فرعونَ يكتُمُ إيمانَهُ﴾[١٠]، ﴿ومَن يدعُ معَ اللهِ إلها آخر لا برهانَ له به﴾[١١]، ﴿قال إنَّهُ يقولُ إنّها بقرةٌ صفراءُ فاقِعٌ لونُها تسرُّ الناظرين﴾[١٢]. ولكن تقديم (قَيِّما) على (ولم يَجْعَل له عِوَجا) في الآية الكريمة يُعَدُّ ضعيفا عند بعض النحويِّين، لأنّ فيه فصلا وتفريقا بين الشارح

(٥) ماجد فخري، ابن رشد فيلسوف قرطبة: ١٥.

(٦) انظر طه عبدالرحمن، لغة ابن رشد الفلسفية من خلال عرضه لنظرية المقولات، أعمال ندوة ابن رشد ومدرسته في الغرب الإسلامي: ١٩٢.

(٧) محمد عابد الجابري، المدرسة الفلسفية في المغرب والاندلس، مشروع قراءة جديدة لفلسفة ابن رشد، أعمال ندوة ابن رشد ومدرسته في الغرب الإسلامي: ١٣٩.

(٨) يوسف: ٨٢ وانظر ابن رشد، تلخيص كتاب الشعر، تحقيق د. تشارلس بتروث، ود. احمد عبدالمجيد هريدي، القاهرة ـ الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب، ١٩٨٧م، ١٢٣.

(٩) الكهف: ١ ـ ٢، وانظر ابن رشد، تلخيص كتاب الشعر: ١٢٣. الآية بتمامها: ﴿ الحمدُ لله الذي أنزل على عَبْدِه الكتابَ ولم يَجْعل له عِوَجاً قَيِّما....﴾، وتقديرُ الكلام: الحمدُ لله الذي أنزل على عبده الكتاب قَيِّماً ولم يجعل له عوجا، على أنَّ (قَيِّماً) حالٌ من (الكتاب).
وانظر في هذه المسألة عبدالله بن الحسين العكبري (ت: ٦١٦هـ) التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، القاهرة، عيسى البابي الحلبي وشركاه : ٢/٨٣٧.

(١٠) غافر ٢٨.

(١١) المؤمنون: ١١٧.

(١٢) البقرة: ٦٤.

والمشروح، أو بين العلّة (لِيُنذرَ بأساً شديدا....) والمُعلَّل (قَيّماً)، ولعلّ هذا الضعف يزول بتقديم هذه العلة أيضا. ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿وإذ ابتلى ابراهيمَ ربُّه﴾[١٣].

ويبدو أيضا في الزيادة: ﴿تُنْبتُ بالدهنِ﴾[١٤] ﴿ليس كمثله شيءٌ﴾[١٥]، وتضمين حرف معنى حرف آخر: ﴿وإن كنتم مرضى أو على سَفَر أو جاء أحدٌ منكم من الغائط أو لامستُم النساءَ فتيمّموا﴾[١٦]، على أنَّ (أو) في هذه الاية بمعنى الواو، فيكون تَيمم هؤلاء الثلاثة (المريض مرضاً لا يقدر به أن يستعمل الماء، والمسافرُ، والمُحدَث حدثا أصغر) مُقيَّداً بعدم توافر الماء، وعليه فلا يجوز للصحيح الحاضر العادم للماء والمريض الواجد للماءِ العادمِ للقدرةِ على مسِّه ـ أنْ يتَيمّما، ولا يجوزُ لهما ذلك إلّا إذا حُملتِ الآية على ظاهرها، على أنَّ في الكلام إضمارَ عدِم القدرة للمريض، وعدم توافر الماء للمسافر، والقولُ نفسه في حمل الآية على التقديم والتأخير: وإنْ كنتم مرضى أو على سفر فلم تجدوا ماءً[١٧]. ومن ذلك تضمينُ (ثُمّ) معنى الواو: ﴿ثُمَّ افيضوا من حيثُ أفاضَ الناسُ﴾[١٨].

ويُعزِّز اهتمامَه بمعاني الألفاظ واشتقاقاتها ما يطالعُنا به من حديث عن بعض الألفاظ القرآنية، نحو: الصلاة[١٩]، والحج[٢٠]، والجهاد[٢١]، والرباط[٢٢]، والطلاق[٢٣]، والصيام[٢٤]، وغيرها. ويستعين بالقرآن الكريم والشعر لتعزيز ما يذهب إليه: «ودَمُ الحيض إنّما هو دمٌ يتحادر من أعماق الجسم إلى الرحم، فيجمعه الرحم طول مدة الطهر، ومن ذلك سُمّي الطهرُ قَرْءاً، ومِنْ قولهم: قَرَيْتُ الماء في الحوض: إذا جمعته فيه، قال الله ـ عز وجل ـ : ﴿إنَّ علينا جَمْعَه وقُرْآنَه﴾[٢٥]، وقال الشاعر:

(١٣) البقرة: ١٢٤، وانظر تلخيص كتاب الشعر: ١٢٣.
(١٤) المؤمنون: ٢٠، وانظر ابن رشد، تلخيص كتاب الشعر: ١٢٣.
(١٥) الشورى: ١١، وانظر ابن رشد، تلخيص كتاب الشعر: ١٢٣.
(١٦) النساء: ٤٣، وانظر ابن رشد، مقدمات ابن رشد، بيروت ـ دار صادر، طبعة جديدة بالأوفست عن طبعة مطبعة السعادة في القاهرة: ١/٧٨
(١٧) انظر في ذلك: محمد بن أحمد الانصاري القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن، القاهرة ـ دار الكتاب العربي: ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م: ٥/٢٢٠.
(١٨) البقرة: ١٩٩. وانظر: ابن رشد، مقدمات ابن رشد: ١/٢٩٣.
(١٩) ابن رشد، مقدمات ابن رشد: ١/٩٧.
(٢٠) ابن رشد، مقدمات ابن رشد: ١/٢٨٧.
(٢١) ابن رشد، مقدمات ابن رشد: ١/٢٥٨.
(٢٢) ابن رشد، مقدمات ابن رشد: ١/٢٧٥.
(٢٣) ابن رشد، مقدمات ابن رشد: ١/٣٨٢
(٢٤) ابن رشد، مقدمات ابن رشد: ٧٦، وانظر ١/٦٤، ٦٥، ٦٦، ٨٨.
(٢٥) القيامة: ١٧.

ذراعـــي حُـــرّةٍ أدمـــاءَ بكـــرٍ هِجانُ اللونِ لم تَقْـرأ جَنينا[٢٦]

أي: لم تَجْمَعَ في بطنها جنياً، ثم تدفَعه في أيّام الحيض....)[٢٧].

ويتولّى كغيره من النحويّين تأويلَ تلك القراءات القرآنية التي يخالِفُ حملُها على الظاهر أحيانا ما عليه السنّة النبويّة الشريفة على مذهب بعض الفرق الإسلامية، ويبدو ذلك بَيِّنا في تدوينه أربعة أوجه لقراءة حمزة وغيره: ﴿وامسحوا برؤوسِكم وأرجُلِكمُ....﴾[٢٨] بالخفض[٢٩]. ويرى أنّ العمدةَ في كون قولِ ما موزوناً أو غير موزون الفطرةُ السليمةُ وعلمُ العروض[٣٠]، وغير ذلك من المسائل المختلفة التي تشهدُ بما مرَّ.

ويتبيَّن لنا ممّا مرَّ أنَّ ابن رشد كان ذا علم بتأويل آيات كتاب الله ـ تعالى ـ وقراءاته، نحويًا ولغويّاً ومعنويّاً، وكلام العرب، نظمه ونثره، ولعلّ ما يُعَزِّز ذلك مصنَّفاه في النحو واللغة اللذان سبق ذكرهما. وعلى الرغم من ذلك فإنَّ كثيراً من تراكيبه اللغوية في مواضِعَ من تصانيفه المختلفة يمكن أنْ توسَمَ بالركاكة والغموض:

(١) الركاكة

يظهرُ لي أنَّ شيوع هذه المسألة في مواضِعَ من تصانيفه يمكن تأويلُها بغموض الأفكار الفلسفية، وقلق عبارات المترجمين من حيث النظمُ والصيغُ الصرفية، وَهي مسألة تطالِعنا في المترجمات في عصرنا، وجفافِ اللغة الفلسفية وما يشيعُ فيها من مصطلحات، وعدِم التمكّن أحيانا من أساليب العربية وسننها المختلفة في التقديم والتأخير، والحذف والتوكيد، واستعمالات الحروف، وغير ذلك مما يجبُ أنْ يتوافرَ لدى كل مصنِّف، والالتجاءِ إلى مثل هذه التراكيب ظانّاً أنها أيسر في الإفهام، وإيصال الأفكار الفلسفيّة، وعدِم التمكن أحيانا من مراد هذه الأفكار.

ولعلَّ ما يشفع لابن رشد فيما يوسَمُ به كلامهُ في بعض المواضع من القلق الصرفيّ وغيره مِمَّا يطالِعنا في المترجمات ـ أنَّ هذه سِمَةٌ كانت تشيع في عصر الترجمة منذ أيام المأمون، وهي تبدو فيما يأتي:

---

(٢٦) انظر: جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت: ٧١١ هـ)، لسان العرب، بيروت ـ دار صادر، ودار بيروت للطباعة والنشر (قرأ).

(٢٧) ابن رشد، مقدمات ابن رشد: ٨٨.

(٢٨) المائدة: ٦.

(٢٩) انظر ابن رشد، مقدمات ابن رشد: ٥٢ ـ ٥٣.

(٣٠) ابن رشد، تهافت التهافت، تحقيق د. سليمان دنيا، القاهرة ـ دار المعارف، الطبعة الثالثة: ١/٧٨.

(١) في المحافظة على أصوات العربيّة بمخارجها وصفتِها تماما، فالمترجم يصير بالحرف الذي يختلف عن أصوات العربية في مخرجه إلى مقابلات عُرْفيَّة معيّنة اتخذها المترجمون عرفًا خاصا فيما بينهم، وهكذا تحوّلت (C) عندهم إلى قاف، كما في (موسيقا)، و(Θ) إلى وفاء، كما (فلسفة)، و(V)إلى واو، كما في (أوستا)، أو باء، كما في (أبستاق)، وهما لفظتان تدلان على الكتاب المقدس عند المجوس، و(ΓΓ) إلى وفاء، كما في (فالوذج)، أو باء، كما في (بالونة)، أو (بلوظة).

(٢) في المحافظة على الصيغ الصرفيّة العربيّة تماماً، إذْ حَرَصَتْ تقاليدُ النقل عن اليونانية على المحافظة على الصيغ الصرفيّة العربيّة كل المحافظة ما عدا ما يتعذّر على أولئك المترجمين. ويبدو ذلك بَيِّنا في ردهم الصيغة اليونانية الدالة على الفلسفة إلى صيغة (فَعْلَلَة) العربيَّة، والصيغة الدالة على الموسيقى إلى صيغة قريبة إلى طرق الصياغة العربية (فُوعيلا). أما إذا لم تَسْتقِمْ لهم الصيغة الصرفية العربيّة فإنّهم كانوا يترخّصون في مطالب الصرف العربي، فيأتون بها على صورتها اليونانيّة، كما وجدوها، ويبدو ذلك بَيِّنا في (ميتافيزيقا)، و(ارثماطيقا)، وغيرهما. وهي مسألة تطالِعنا في عصرنا، كما في تليفزيون، وتليفون، وكمبيوتر، وغيرها.

ولعلّ ما يشفَعُ لجفاف لغته الفلسفيّة أنَّ الفلسفة تتطلَّب ضبطَ الفكر الذي تتحوّل به المعارف إلى صناعات ذات أصول وقواعدَ، فالنقدُ الأدبيَّ لا يُعَدُّ جافا، لأنّه يدور في فلك الفنّ، أما النحوُ، والرياضيّات، والمنطق، والفلسفة، والعلوم فتختلفُ عنه، لأنّها صناعات، ولعلّ أهّم هذه الركاكة تبدو فيما يأتي:

(١) التكرار الذي لا مُحْوِجَ إليه:

ويطالِعُنا هذا التكرارُ في إعادة ذكر الاسم بدلا من إضماره، وهي مسألة تشيع في كلام ابن رشد في تآليفه المختلفة: «بيَّنا بحد أوسط أنه حيوان لا غيرُ حيوان»[٣١]، أي: لا غيـر، «قلت، أمّا قولُهم إنّ الفاعل ينقسم إلى مُريد وإلى غير مريد»[٣٢]، أي: وغيره، على حذف الخافض وإضمار المضاف إليه، «وأمّا إنّ كان الحدّ الأوسط الذي أخذ في القياس الكاذب غيـر مناسب للحق، فإنَّ الحدَّ الأوسط الذي بهذه الصفة لا يخلو....»[٣٣]، أي: فإنّه بهذه الصفة، «وسواء على مذهب مالك كانت

(٣١) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان، تحقيق د. محمود قاسم، راجعه وأكمله تشارلس بتروث، ود. احمد عبدالمجيد هريدي، القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢م: ١٤٦.

(٣٢) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٢٦٦.

(٣٣) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ١٩٨.

الملامسة على ثوب أو على غير ثوب....»[٣٤]، أي: أو غيره، على حذف الخافض وإضمار المضافَ إليه.

ولستُ أُنْكِرُ أنَّ إعادة ذكر الاسم هي الأصل في الربْط عند كثير من الدارسين، وهي مسألةٌ تُعَزِّزها شواهدُ كثيرةٌ، منها قوله تعالى: ﴿وإنَّ منهم لفريقاً يلوون ألسنَتهَم بالكتاب لِتَحْسَبوهُ من الكتاب وما هو من الكتاب ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله ويقولونَ على الله الكذبَ وهم يعلمونَ﴾[٣٥]، وقوله: ﴿ثم إنّ ربّك للذين هاجروا من بعدِ ما فُتنوا ثمَّ جاهدوا وصبروا إنَّ ربَّك من بعدها لغفورٌ رحيَم﴾[٣٦]. ويبدو لي أنّ هذه الإعادة مقيّدة بتوكيد المعنى وتعزيزه، كما في القرآن الكريم وغيره من الشواهد الفصيحة، فلا محوجَ إليها بلا داعٍ .ويُقيَّد هذا التكرارُ بأنْ تكون كل لفظةٍ في جملة.

ومِمّا يمكن عدّه من باب التكرار إعادَةُ ذكرِ العامل الذي يغني عن العاطف، ومنه: «وهو بأيّ شكلٍ اتفق، وبأيَّ كميَّة اتفقت... وبأيَّ وضعٍ اتفق لأجزائه، وبأي تركيب اتفق»[٣٧]، وإذا رغبنا في الاختصار قلنا: وهو بأي شكلٍ وكمية، ووضع وتركيب اتفقت، «وأمَّا دلالة الاختراع فيدخُل فيها وجودُ الحيوان كله، ووجود النبات، ووجود السموات»[٣٨]، أي: وجود الحيوان والنبات والسموات،«فإنهم يقولون: في قولك موضع نظر، وموضع زيادة، وموضع اختلال، وموضع تعلق»[٣٩]، أي: موضع نظر وزيادة، واختلال، وتعلق، أو مواضع، وغير ذلك من الأمثلة الأخرى[٤٠].

ومنه إعادةُ ذكر الموصوف: «وفي قول كلِّ واحدةٍ من الطائفتين جزءٌ من الحقَ وجزءٌ من الباطل...»[٤١]، أي: جزءٌ من الحقّ والباطل، أو: وآخر من الباطل، وهو الأولى، لانفصال الحق عن الباطل، «.... هل وجد بفعل قديم أو بفعلٍ محدث»،[٤٢]،

(٣٤) ابن رشد، مقدمات ابن رشد: ٦٧، وانظر شواهد أُخرى: تهافت التهافت: ١/ ٧٤، ٨٩، ٩٧، ١١٠، ١٥٨، ٢٣٨، مقدمات ابن رشد: ٤، تلخيص كتاب البرهان: ١٤٦

(٣٥) آل عمران: ٧٨

(٣٦) النحل: ١١٠

(٣٧) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/١٢٢

(٣٨) ابن رشد، فصل المقال والكشف عن مناهج الادلة: ٨٧

(٣٩) ابن رشد، تلخيص كتاب أرسطو طاليس في الجدل، تحقيق د. محمد سليم سالم، القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م: ٧٧

(٤٠) انظر شواهد أخرى: ابن رشد، فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة، المكتبة المحمودية التجارية، الطبعة الثانية: ١٢٥٣هـ ـ ١٩٣٥م: ٤٥، ٦٦، ١٠٠، ١٣٢، مقدمات ابن رشد: ٥٦، فصل المقال: ٨٩، تلخيص كتاب الشعر: ٦٩، تهافت التهافت: ١/٧٧، ٨٩، ٢٤٨.

(٤١) ابن رشد، فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة: ٨٣.

(٤٢) ابن رشد، فصل المقال، والكشف عن مناهج الادلة ١٢٠.

أي: بفعل قديم أو آخر محدث، «أعني أن تكون المقدّمات أعرفَ من النتيجة بجهةٍ، والنتيجة أعرف منها بجهةٍ أخرى»[٤٣]، أي: بأخرى.

وإعادَةُ ذكر التمييز: «وذلك بوزن زماننا مائتا درهمٍ وثمانون درهما...»[٤٤]، «كانت القضايا المجتمعة من هذه مائتي قضيّةٍ وستّ عشرةَ قضيةً»[٤٥].

وإعادةُ ذكر الحرف العامل بعد العاطف، وهي مسألةٌ تشيع في كلامه، ومنها: «وذلك أنّه قال: إنَّ فعل الفاعل لا يخلو أنْ يتعلّق من الحادث بالوجود أو بالعدم السابق له»[٤٦] أي: والعدم السابق له، «هي لفظ دال على معنى وعلى زمانِ ذلك المعنى...»[٤٧].

ومن العوامل في هذه المسألة الفعل الذي يطالِعنا في كلام ابن رشد مكرَّرا: «وذلك أنّ الانسان يصدق عليه أنه موسيقار، ويصدق عليه أنّه جيد، وليس يصدق عليه أنّه موسيقار جيد دائما»[٤٨]، أي: يصدق عليه أنه موسيقار وأنّه جيد لا على أنه موسيقارٍ جيدا دائماً، «لأنّه كان يمكن أنْ توجَدُ مادةلا نهاية لها. فكان يمكن أنْ يوجد كلٌّ غير متناه، لأنه إنْ وُجِدَ....»[٤٩]، «فان كانت النفس ليست تهلك، إذا هلك البدن، أو كان فيها شيء بهذه الصفة...»[٥٠]، أي: أو فيها شيء بهذه الصفة.

ومن التكرار في هذه المسألة إعادةُ الموصول وصلته: «... إنْ فَعَلَ فعْلَ ما يجب كان ما يجب، وإنْ لم يَفْعَل ما يجب لم يكن ما يجب أمراً باطلا واعتقادا فاسدا...»[٥١]، ويمكن أنّ تكون العبارة: إنْ فَعَل ما يجب كان ذلك، وان لم يفعله لم يكن (ما يجب) أمرا باطلا.

ويشيع في تآليف ابن رشد تكرار الكلمة في التركيب اللغويّ وما يرتبط به من التراكيب اللاحقة بالروابط المعروفة، ومن ذلك تكرار (كان) وما يدور في فلكها:

---

(٤٣) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ٤٦، وانظر شواهد أخرى: ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان ٤٨، تلخيص كتاب ارسطو طاليس في الجدل: ٣٢٤، مقدمات ابن رشد: ٣٦

(٤٤) ابن رشد، مقدمات ابن رشد: ٢٠٩.

(٤٥) ابن رشد، تلخيص كتاب العبارة: ٨٦.

(٤٦) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٢٧٧.

(٤٧) ابن رشد ، تلخيص كتاب العبارة: ٦١، وانظر شواهد أخرى: ابن رشد، فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة: ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٠، تلخيص كتاب الشعر: ١٢٧، تلخيص كتاب البرهان: ٣٧، ٤٨، ٥٦، مقدمات ابن رشد: ٤، ٣٦، ٤٢، تهافت التهافت: ١/ ١٢٢.

(٤٨) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ١٤٨.

(٤٩) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/١٣٠.

(٥٠) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٩٦، وانظر شاهدا آخر: ١/١٣٦.

(٥١) ابن رشد، تلخيص كتاب العبارة: ٨٠.

«فيكون كون إنسان عن إنسان آخر، إلى ما لا نهايةَ له كونا بالعرض»[٥٢]، و(وموجود): «فتعني به في هذا الكتاب: متى لم يكن المحمولُ موجوداً لبعض الموضوع، ولبعضه ليس بموجود، ومتى لم يكنْ له أيضا موجودا في وقتٍ ما وفي وقتٍ آخر غير موجود...»[٥٣].
و (يَتْبَعَ): «وأيضاً ليس يتبع الزمان الحركة على ما تتبع النهاية العظم؛ لأنَّ النهاية تتبع العظم....»[٥٤]. و (تراخٍ): «قال بجواز تراخيه عن إرادة الفاعل، وتراخي المفعول عن إرادة الفاعل جائزٌ، وكذلك تراخي الفعل عن العَزْم على الفعل في الفاعل المُريد»[٥٥]. وغير ذلك من الألفاظ المختلفَة المكرَّرة التي تطالِعُنا في حنايا تآليفه[٥٦]. ومِمّا يمكن عَدُّه من هذه المسألة إضافة الاسم إلى نفسه، ومن ذلك: وضع وضعٍ[٥٧]. ومطلوب مطلوبٍ[٥٨]، وقياس قياسٍ[٥٩]، وواحدةٍ واحدةٍ[٦٠]، وصناعةٍ صناعةٍ[٦١]، وغير ذلك.

وبعدُ فيتبيَّن لنا مِمَّا مرَّ أنّ تكرار الألفاظ ظاهرة يَتَّسمُ بها الكلامُ الرشديّ في تآليفه المختلفة على الرغم ممَّا يدورُ في فلكها من ركاكةٍ تعبيرية بالإضافة إلى الأسلوب العربيّ الفصيح، ولعلَّ السبب في هذه المسألة يعود إلى تحقيق المعنى المراد وإيصاله إلى القُراء أو المريدين في حلقات الدرس، التي تسيطرُ عليها الأفكار الفلسفيَّة التي تكُدُّ الذهنَ في متابعتها وملاحقتها، وهي أفكارٌ يُعبَّرُ عنها أيضا بلغة جافَّة قد لا تلقى قبولا بالإضافة إلى لغات الشعر والخطب وغيرها من فنون النثر المختلفة، والفقه والتصوُّف والنحو وغيرها.

(٢) تكرير الضمير منفصلا:

تشيع في الكلام الرشديّ هذه المسألةُ على الرغم من كون هذا الضمير مسبوقا بآخر مستتر أو ظاهر متّصل، على أن ذلك من باب التوكيد اللفظيّ، ولعلَّ ما ألجأ

(٥٢) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/ ٨٤.
(٥٣) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ٤٨.
(٥٤) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/ ١٦٠.
(٥٥) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/ ٦٨.
(٥٦) انظر شواهد أخرى: ابن رشد: تهافت التهافت: ١/ ٧٤، ١٠١، ١١٠، ١٣٠، ١٦١، ٢٢٦، ٣٣٦، ٢٤٥، تلخيص كتاب الجدل: ١٨٣، تلخيص كتاب البرهان: ١٤٣ تلخيص كتاب المقولات، تحقيق د. محمود قاسم، مراجعة: د. تشارلس برونتي، ود. احمد عبدالمجيد هريدي، القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م: ٩٣.
(٥٧) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٤.
(٥٨) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٧٢، ٧٩، ٨٠، ٣٩٤.
(٥٩) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٧٦، ٤٠٣، ٣٩٤.
(٦٠) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٨٠.
(٦١) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٣٨٨، ٣٩٣.

ابنَ رشد إلى هذا التكرير حرصُهُ على وضوح المعنى وجلائه، وتحقيق أمن اللبس على الرغم من كون الضمير السابق لا خفاءَ فيه، ومن تكرير ضمير المتكلمين: «مثل أغراضنا نحن...»[٦٢]، «وهذا هو الفرق بين ما فهمناه نحن من الآية وما فهمه المتكلمون» [٦٣]، «ولهذا المعنى اضطررنا نحن...»[٦٤]. ومن تكرير ضمير الغيبة: «قلت: حاصلُ ما حكى هو عن الفلاسفة...»[٦٥]، «وأنَّ صورةَ واحدٍ واحدٍ منها هو ما يدركُهُ هو...»[٦٦]، «ويعرفونه هم في صناعتهم بدليل...»[٦٧]. ومن تكرير ضمير الخطاب: «والذي تَدَّعون أنتم أنَّ بطلانه معروفٌ بالضرورة...»[٦٨]، «كذلك تضعون أنتم....»[٦٩]. ومِمَّا يمكن عدُّه من ذلك على الرغم من تقدُّم الضمير المنفصل المكرّر: «ونحن نقول...»[٧٠] على مذهب الكوفيّين الذين يجيزون تقدم الفاعل في مثل هذا التركيب اللغوي.

ومِمّا يشيع في كلامه شيوعاً مُفْرطاً تكريرُ اسم ليس الضمير المستتر، ومن ذلك «وكذلك لا يمكن أنْ يُتَصَوَّر زمانٌ له طرف ليس هو نهاية لزمان آخر...»[٧١]، إذا لم يُحْمَل هذا الضمير على الابتداء على أنَّ خبر (ليس) الجملة الاسمية، ويمكن أن يشفع له في ذلك تحقيق أمن اللبس، إذ لولا هذا الإبراز لعاد الضمير المستتر على الأقرب، وهو (طرف)، ومنه أيضا: «ليست هي من جهة وجود...»[٧٢]، «وإنَّه يجبُ أنْ ينتهي إلى عظمٍ آخر ليس هو شيئا»[٧٣].

ومنه أيضا تكريرُ اسم (كان) الضمير المستتر: «إمّا أن تكون هي عين نفس عمرو...»[٧٣]، «ولذلك كانت هي المركز الثالث»[٧٤]، «ويُعْرض عليها الإسلام إنْ كانت

(٦٢) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/١٠٧.
(٦٣) ابن رشد، فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة: ٧٥.
(٦٤) فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة: ١٠١
(٦٥) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/١٠٢
(٦٦) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٣٥٧
(٦٧) فصل المقال والكشف عن مناهج الادلة: ٧٦، وانظر شواهد أخرى: فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة: ١٣٩، تهافت التهافت: ١/٧٧، تلخيص كتاب البرهان: ٥٦، ٦٢، مقدمات ابن رشد: ٣٥٣
(٦٨) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٩٢
(٦٩) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٩٢
(٧٠) ابن رشد، فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة: ١٤١، وانظر شاهدا آخر في المكان نفسه
(٧١) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/١٥٧
(٧٢) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/١٥٧، وانظر شواهد أخرى تعزز هذه المسألة: ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٣٧، ٦٤، ١٣٥، ٢٢٧، ٣٢٨، ٣٦٥، ٦٤ ، فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة: ٣٣، ٣٧، ٤٧، ٧٥، ٨٩، ٩٧، ١٠٣، ١١٩، ١٢٩، ١٤٣، ١٠٨، ١١٦، تلخيص كتاب الجدل: ١٤٠، تلخيص كتاب البرهان: ٥٠، ٥٧، ١١٢، ١٤٧، ١٥٢، مقدمات ابن رشد: ٣٧، تلخيص كتاب العبارة: ٥٧، ٥٨
(٧٣) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٩٦،
(٧٤) ابن رشد: تهافت التهافت: ١/١١٤

هي التي سُبِيَتْ...»[٧٥].

ومِمَّا يمكن عدُّه من باب التكرير في هذه المسألة على الرغم من اختلاف المكرَّرين لتحقيق أمن اللبس في المعنى ـ إعادة الضمير منفصلا على الاسم الذي قبله على الرغم من أنَّ التركيب اللغوي سلِيم من غيره. وهذا الضمير إمَّا أنْ يُعَدَّ مبتدأ وما بعده الخبر، والجملة الاسميَّة خبر ذلك الاسم المبتدأ، وإمَّا أنْ يُعَدَّ فصلاً لا محلَّ له من الإعراب، وما بعده خبر المبتدأ، على الرغم من خلاف النحويِّين في هذه المسألة، إذْ قَيَّدَ بعضُهم كونَهُ فصلا بوقوعه بين معرفتين أو نكرتين مقاربتين للمعرفة، وذهب آخرون إلى أنه يجوز أنْ يقع بين نكرتين، وفي هذه المسألة خلاف بسطت الحديث فيه في مكان آخر[٧٦].

ومنه وقوعه بين المبتدأ والخبر، ومن ذلك: «هذه كلُّها هي مسائل كثيرة...»[٧٧]، «والغلَطُ في واحدٍ من هذه المبادىء هو سببٌ لغلطٍ عظيم...»[٧٨].

ووقوعُه بين اسم الفعل الناسخ (كان وأخواتها) وخبره، ومن ذلك: «فتكونُ طبيعةُ البرهان المطلق هي طبيعةُ الاستقراء»[٧٩]، «وإذا كان القياسُ البرهانيُّ هو الذي من شأنه أنْ يفيد هذا العلم..»[٨٠].

وبين اسم (أنَّ) وخبرها، وهي مسألة تشيع في الكلام الرشديّ، ومن ذلك: «لأنَّ النفس هي ذات...» [٨١]، «لأنَّ الدائرة هي أعظم من كل شَكْل...»[٨٢].

ومِمَّا يمكنُ عدُّه ممّا مرَّ ذكر الضمير العائد على الموصوف على الرغم من كون هذا الموصوف بَيِّناً، ومن ذلك: «وأنّ هذه الجائزات صنفان: صنفٌ هو جائزٌ باعتبار

(٧٥) ابن رشد، مقدمات ابن رشد: ١/٣٥٣، وانظر شواهد اخرى: مقدمات ابن رشد: ١/٣٧٤.. تهافت التهافت: ١/٣٥٤، فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة: ١٣٨.

(٧٦) د. عبدالفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، الرياض ـ مكتبة الرشد، الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م: ٢/١٣٩٨.

(٧٧) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٦٦.

(٧٨) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٦٧. وانظر شواهد أخرى: ابن رشد، تهافت التهافت: ١/١٦٤، ٢٠٥، فصل المقال والكشف عن مناهج الادلة: ٣٠، ٧٦، تلخيص كتاب البرهان: ٤٥، ٥٠، ١١٧، تلخيص كتاب الجدل: ١٣٣.

(٧٩) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ٤٥.

(٨٠) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ٣٨، وانظر شواهد أخرى: ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ٤٢، ٤٣، ٥٦، ١١٢، تهافت التهافت: ١/٨١، ٩٦، ٩٧، ١١٤، ٣٥٤، فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة: ١٣٨، مقدمات ابن رشد: ٣٥٣، ٣٧٤.

(٨١) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٣٦٢.

(٨٢) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ٦٧، وانظر شواهد أخرى: ابن رشد، تهافت التهافت: ٦٤، ٦٩، ٧٠، ٨٤، ٩٢، ٢٠٤، ٢٤٣، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٩، ٣٤٨، تلخيص كتاب البرهان: ٣٩، ٦٤، ٦٨، ٦٩، ١٤٤.

فاعله، وصنفٌ هو واجبٌ باعتبار فاعله»[٨٣]، «واسمع ههنا... أقاويل هي أقنع من أقاويل هؤلاء»[٨٤]. ويظهر لي أنَّ (أقنع) في هذا القول اسم تفضيل صيغ من المزيد (أقنع)، نحو: أعْطى، وأتقن ، وأخطأ، وغيرها، والقياس أن يقال: أقاويل أكثر إقناعاً من أقاويل هؤلاء على الرغم من أنَّ كثيراً من المحققين قد أجازوا ذلك.

ويظهر لي مِمّا مرَّ أنَّ ما يُمْكنُ عدُّه من هذا الباب يمكن حملُه على أنَّ الجملة الاسميّة ـ زيادةً على ما يُفْهَمَ من التوكيد الذي يتراءى لنا من ذكر الضمير ـ أكثرُ توكيدا للمعنى وتقويةً من المفرد. ويمكن أن يكون الضمير فصلاً، فلا محلَّ له من الإعراب.

ومِما يمكن عدُّه من باب ما لا مُحْوجَ إليه في هذه المسألة ذكرُ ضمير الغيبة بين اسم الاستفهام (ما) وخبرها المفرد، وهي مسألة تشيع في الكلام الرشديّ في مواضع كثيرة، ومنه: «قال: وينبغي أنْ نقول أوّلاً: ما هو الاسم، وما هي الكلمة، ثم نقول بعد ذلك: ما هو الإيجاب والسَّلْبُ، وبالجملة: ما هو الحُكمُ...»[٨٥]، «وتبيّن ما هي هذه الفصول الثلاثة والأصناف الثلاثة...»[٨٦]، «فهذا تلخيص ما هي المواضع»[٨٧]. ولعلَّ ما مرَّ يمكنُ عدُّه من باب الغلط الذي يشيع في كلام العامّة في عصرنا، لأنَّ الكلام الفصيح لم يطالعنا فيه هذا الضمير مذكورا، ومنه قوله تعالى: ﴿ما لَوْنُهُا﴾[٨٨]، ﴿وما تلك بيمينك يا موسى﴾[٨٩]، ﴿قالوا ادعُ لنا ربَّك يبينِّ ما هي﴾[٩٠]. ويعزّز ما نذهب إليه أنّها لطلب إيضاح الاسم أو بيان حقيقته، وغيرهما مما يطالعنا في استعمالاتها في الكلام العربيّ[٩١].

(٨٣) ابن رشد، فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة: ٥٨.

(٨٤) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/١١٧، وانظر شواهد أخرى: تهافت التهافت: ١/٣٥٤، ٣٦٩، فصل المقال والكشف عن مناهج الادلة: ١٤٤.

(٨٥) ابن رشد، تلخيص كتاب العبارة: ٥٧.

(٨٦) ابن رشد، تلخيص كتاب الشعر: ٦٢.

(٨٧) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٧٨، وانظر شواهد اخرى تُعزّز شيوع هذه المسألة في كلامه: ابن رشد، فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة : ٦٢، ١٠٥، ١٣٠، تلخيص كتاب البرهان: ١٢٣، ١٣٢، ١٥٦، ١٥٧، ١٣٨، ٥٩، تلخيص كتاب الجدل: ٦، ٧٤، ٧٨، ١٧٤، تلخيص كتاب القياس: ١٦١، تلخيص كتاب الشعر: ٧٣، ٦٢، تهافت التهافت: ١/٣٤٢.

(٨٨) البقرة: ٦٨.

(٨٩) طه: ١٧.

(٩٠) البقرة: ٦٨ وانظر: الحاقة: ٢، ٣، القارعة: ١، ٢، ٣

(٩١) انظر أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة: البيان والمعاني والبديع، بيروت ـ دار القلم، الطبعة الأولى: ١٩٨٠م: ٦٥

ومِمّا يمكن عَدُّه من هذه المسألة من الكلام الرشديّ ـ على الرغم من كونه قليلا ـ ذكرُ هذا الضمير منفصلا بين (أيّ) الاستفهاميَّة وخبرها المفرد، ومن ذلك قوله: «ثمّ من بعد ذلك فينبغي أنْ يعلم أيّهما هي المقدمة الكبرى، وأيّ هي الصغرى.. وإنْ كان صَرَّح بواحدةٍ وسكت عن واحدة فأيّ هي المسكوت عنها المحذوفة، هل الكبرى أو الصغرى»[٩٢]، «والثاني: أيُّها هو المأخوذ من جوهر الشيء، والمأخوذ من الأشياء التي من خارج....»[٩٣]، «ومن كم من شيءٍ تتقوَّم، وأيّما هي أجزاؤها التي تَتَقَوَّم بها...»[٩٤].

وبعد فيتبيَّن لنا مِمَّا مرّ أنّ ميل ابن رشد في كلامه إلى ذكر الضمير منفصلا يعدُّ من باب الحشو الذي لا فائدةَ فيه، ولا مِحوجَ إليه، لكون ما يمكن أنْ يعود إليه هذا الضمير مفهوما، لا لَبْس فيه سواء أكان ظاهرا أم مستترا، والقولُ نفسه في وقوعه بين اسمين ظاهرين كما مرَّ، كالمبتدأ وخبره، واسمي (ليس) و(كان) وخبريهما، واسم (إنْ) وخبرها، و(ما) و(أيّ) الاستفهاميتين وخبريهما المفردين. ولستُ أنكرُ أنّه قد يريد من هذا التكرار توكيد المعنى البين، أو أنَّ ذلك من آثار ما يشيع في الكلام الفلسفي من حديث عن الماهية والهُويَّة. ولذلك يطالعنا ابن رشد كغيره من الفلاسفة بمقولة (له) أو (ذو) عند بعض المناطقة، وهي: «نسبة الجسم المنطبق على بسيطه، أو على جزء منه، كاللبس والتسلح للإنسان، واللحاء الشجر»[٩٥]. والقول نفسه في الهو المطلق وغيره مما يطالعنا في المظانّ الفلسفيّة[٩٦]، كالهُو هُوَ في كلام ابن رشد وغيره: «فإنَّ الغير اسمٌ مشترك، وكذلك (الهُوَ هُوَ) يقال على عدّة ما يقال عليه الغير»[٩٧]، «فلذلك كانت مواضع الهو هو والغير محدودة مع مواضع الحد»[٩٨].

ولستُ أميلُ الى عدِّ ما يُمكنُ حملُه على ضمير فصل يمكِنُ أنْ يتوافر له نظير في القرآن الكريم، ـ من باب الحشو، على الرغم من البون الشاسع بين ما في كلامه والقرآن الكريم من حيث اللفظ والمعنى المراد. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وأولئك هم

(٩٢) ابن رشد، تلخيص كتاب القياس: ٢٢٨

(٩٣)ابن رشد، تلخيص كتاب أرسطو طاليس في الجدل: ١٣٦، وانظر: ١٣٣

(٩٤) ابن رشد، تلخيص كتاب الشعر: ٥٤. وانظر تهافت التهافت: ١/ ٤٠١

(٩٥) د. عبدالامير الأعسم، المصطلح الفلسفي عند العرب، بغداد ـ مكتبة الفكر العربي، الطبعة الاولى: ١٣٠٤هـ ـ ١٩٨٥، ٢١٩، وانظر ابن رشد، تلخيص كتاب الشعر: ٥٤

(٩٦) مجمع اللغة العربية في القاهرة، المعجم الفلسفي، القاهرة ـ الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م : ٢٠٧ وانظر ابن رشد، تهافت التهافت: ١/ ٩٦.

(٩٧) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/ ٩٦.

(٩٨) ابن رشد، تلخيص كتاب ارسطو طاليس في الجدل: ١٩، وانظر شاهدين آخرين فيه: ٦٨، ٣٧١.

المفلحون﴾[٩٩]، ﴿ألا إنَّ حزبَ الله هم المفلحون﴾[١٠٠]، ﴿إنّ الله هو الرزّاق ذو القوّةِ المتين﴾[١٠١]، ﴿وأنه هو أضحك وأبكى﴾[١٠٢]، ﴿وكانوا هم أشدَّ منهم قوة﴾[١٠٣]، ﴿فلمَّا تَوفيَّتَني كنتَ أنتَ الرقيبَ عليهم﴾[١٠٤]، وغير ذلك من الآيات القرآنية الاخُر.

(٣) تجاوُرُ بعضِ الألفاظ، وتقديمها وتأخيرها، وفصلها عن بعض آخر:

لعلَّ في مخالفة سنن العربيَّة في هذه المسألة ما يمكن أنْ يوسَمَ به التركيبُ اللغويّ بالركاكة والبعد عما يجب أن يتوافر في التركيب السليم، ولعل مِمَّا يُعَزّز ما نذهب إليه تجاور بعض الألفاظ الذي يمكن الاستغناء فيه بلفظ عن الاخر، ومن ذلك الاستغناءُ عن (كان) بالفعل بعدها، ومن ذلك: «فإنَّه لو احتاجت مبادئ البرهان إلى برهان لمَا كان يوجَدُ البرهانُ أصلا»[١٠٥]، أي: لمَّا وُجدَ البرهانُ أصلا: «فلو كانَ شيءٌ ما يتبينَّ بالحدِّ والبرهان لقد كان يوجد شيءٌ ما شأنُهُ أنْ يتبينّ بالبرهان يبين بغير البرهان، وذلك شنيع»[١٠٦]، أي: لقد وُجدَ. ومنه تجاور (كان) و(يكون) بلا محوج على الرغم مما يتراءى لنا من التوكيد، ومن ذلك: «وكانت تكون تلك الصورة»[١٠٧]، أي: وكانت تلك الصورة. ويظهر لي أنَّ (كان) لا ضرورة إليها فيما مرَّ، إذ يمكن أنْ تُحْمَل على الزيادة غير القياسيَّة.

ومن هذه المسألة تجاور (ليس) و (إنَّما)، وهو تجاوُرُ لا مُحِوجَ إليه، إذْ يُعَدُّ التركيب اللغويُّ ركيكا به، ومن ذلك قوله: «فإنَّ التعليم ليس إنَّما يوجد للفيلسوف فقط، بل وللناس في ذلك مشاركة يسيرة مع الفيلسوف»[١٠٨]. وقوله: «وصناعةُ الهجاء ليس إنّما يُقْصَدُ بها المحاكاة بكل ما هو شرّ وقبيح، بل وبكلّ ما هو شرّ مستهزأ به...»[١٠٩]، أي: ليس يوجد، وليس يقصد.

---

(٩٩) آل عمران: ١٠٤.
(١٠٠) المجادلة: ٢٢.
(١٠١) الذاريات: ٥٨.
(١٠٢) النجم: ٤٣.
(١٠٣) غافر: ٢١.
(١٠٤) المائدة: ١١٧.
(١٠٥ ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ١٤٢.
(١٠٦) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ١٤٢، وانظر شاهدين آخرين: تهافت التهافت: ١/ ١٣٠، تلخيص كتاب البرهان: ١٤٣.
(١٠٧) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٣٣٦، وانظر شاهدين آخرين: تهافت التهافت: ١/٢٥٣، تلخيص كتاب أرسطو طاليس في الجدل: ١١.
(١٠٨) ابن رشد، تلخيص كتاب الشعر: ٦٣.
(١٠٩) ابن رشد، تلخيص كتاب الشعر: ٦٦.

ومِمّا يُمكنُ عدُّه من باب الركاكة في هذه المسألة أيضا استعمال الفاء الناسقة بدلا من (بل) في الإضراب: «لكنَّها ليست هي عينُ نَفْسِ عمرو، فهي غيرها»[١١٠]، أي: بل هي غيرُها.

ومن التقديم في هذه المسألة تقديم (لا) على حرف الخفض (مِنْ)، ومن ذلك قوله: «إنَّ قوما قالوا: كيف أبدعَ اللهُ العالم لا من شيء وفعله... شيئاً لا من شيء؟»[١١١]، أي: من لا شيء.

ومنه تقديم الجملة الاستفهامية التي يمكن أنْ تُعَدَّ معمولاً لاسم (ليت) المصدر، أو خبرا لها، ومن ذلك قوله ـ على الرغم من صحته في نسخة أخرى ـ : «وأيضا، فمن أين ليت شعري؟ (وفي نسخة: فليت شعري من أين) ـ حصل لهم هذا الحكم على الغائب»[١١٢]، أي: فليت شعري من أين حصل لهم هذا، وقوله: «فأيّ ليت شعري هي (وفي نسخة: فليت شعري أيّ هي) ـ الصادرة عن المبدأ الأول»[١١٣]، أي: فليت شعري أيّ هي الصادرة[١١٤].

ومِمّا يمكن عدُّه من باب التقديم المختلف فيه تقديمُ معمول خبر (ليس) عليها، ومن ذلك قوله: «فنعني به في هذا الكتاب: متى لم يكن المحمول موجودا لبعض الموضوع، ولبعضه ليس بموجود...»[١١٥]، أي: وليس بموجود لبعضه[١١٦].

(٢) الزيادة غيرُ المقيسة

تطالِعنا الزيادةُ في الحرف والفعل في الكلام الرشديّ في مواضع كثيرة، ولعل السبب فيها يعود إلى حرص ابن رشد على جَلاءِ المعنى ووضوحه، وإزالة ما قد يتراءى للقارىء أو السامع من لبس وغموض يختفي بهما المراد، ولا سيَّما أنّ الأفكار الفلسفية يمَكنُ أنْ تُوسمَ بهمًا كثيرا، ولعلَّ أهَّم ما يمكن حملُه على هذه الزيادة غير المقيسة ـ في الغالب ـ من الحروف والأفعال ما يأتي:

(١١٠) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٩٦.
(١١١) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٢٦٠.
(١١٢) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٣٦٤.
(١١٣) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٤٠١.
(١١٤) انظر في هذه المسألة: جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم (الجزء الاول بالاشتراك مع الأستاذ عبدالسلام هارون)، الكويت ـ دار البحوث العلمية، ١٩٧٥م ـ ١٩٨٠م: ٢/١٦٢.
(١١٥) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ٤٨.
(١١٦) انظر في هذه المسألة: السيوطي، همع الهوامع: ٢/٨٨ ـ ٨٩.

- لا:

تشيع هذه الزيادة في الكلام الرشديّ شيوعاً قد يُوسم بالإفراط، لأنَّ ابن رشد يهدف إلى تحقيق أمن اللبس بين المنفي والمثبت في التراكيب اللغوية المختلفة. وللنحويّين في زيادتها في العربية مذاهبُ منها:

(١) أنّها تُزادُ في كلّ كلام في أوله وآخره نفي، وهو مذهب الفرّاء.

(٢) أنّها تُزادُ مع القرينة، وهو مذهب الشهاب.

(٣) أنَّ زيادتها وردت في الإيجاب والنفي، وهو قول أبي علي الفارسيّ، وهي عند المالقي[١١٧] قسمان: قسمٌ لا بدَّ منها فيه على الرغم من زيادتها، وهي في ذلك بمعنى غير، ومن ذلك بين الجار والمجرور، نحو: بلا زاد، والنعت والمنعوت، نحو: مررت برجل لا ضاحك ولا باك، وغيرهما، وقسمٌ يكون دخولها وخروجها في الكلام واحدا، وهي أيضا فيه قسمان، قسمٌ تُعَدُّ فيه زائدةً لتوكيد النفي، نحو: ما قام زيد ولا عمرو، وقسمٌ تكون زيادتُها فيه من باب الشاذّ المسموع عمَّن يُحتَجُّ بلغته من العرب، ومنها زيادَتُها قبل خبر (كاد).

ويظهرُ لي أنَّ زيادة الثانية في كلّ ما يُعَدُّ من باب: ما قام لا زيدٌ ولا عمرُو - نحويّةٌ فقط، لأنّها لا بدَّ منها في المعنى، إذْ لو حُذفَت لتلازم زيدٌ وعمرُو في القيام والقعود، وبذكرها يُجعَلُ الحكمُ بعدم القيام لكلٍّ منهما على حدة، فيجوز أنْ يقومَ أحدهما، ولا يقومَ الآخر، وعُدَّتَ الأولى زائدةً، نحويّاً ومعنويّاً، على الرغم من توافر التوكيد بتوافرها، لأنَّ العربية تميل أحيانا إلى مضاعفة القرينة رغبةً في التوكيد، وتحرص على أنْ تُفْرِّق بين أحد مظهري القرينة وصاحبه كما في اللام والنون في (لأفعَلَنَّ)، و (ما) والشين في قول العامة: ما أعرفِش. ويُعَدُّ من ذلك ايضا قول عوام الإنجليز: **I don,t Know nothing**

ولعلَّ أهمّ ما يمكن أنْ تعَدَّ فيه زائدةً زيادَةً غير قياسية في الكلام الرشديّ ما يأتي:

(١) قبل اسم (كان) المسبوقة بنفي: ومن ذلك قوله: «لم يكن هنالك لا ثقيلٌ ولا خفيفٌ بالطبع...»[١١٨]، أي: لم يكن هنالك ثقيل ولا خفيفٌ، على أنَّ (لا) زائدة في الموضعين، الأول منهما غيرُ قياسيّ، ويمكن أنْ تُعَدَّ بمعنى غير، فتكون هذه الزيادة قياسية. وقوله: «وإنْ فهم من الإمكان معنى ذهنيّاً لم يلزم أنْ يكون

(١١٧) انظر د. عبدالفتاح الحموز، التأويل النحويّ في القرآن الكريم: ١٣٧٢.
(١١٨) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/ ١١٤.

ولا واحِدٌ منهما مركّبا من هذه الجهة»[١١٩]، أي: لم يلزم أنْ يكون واحدٌ منهما مركبًّا، على أنَّ (ولا) زائدة.

(٢) قبل الجار والمجرور: تُطالعنا هذه الزيادة في الكلام الرشديّ في سياق النفي، ومن ذلك قوله: «وإذا تَقَرَّر هذا فأقول: إنَّه ليس يمكن أنْ يأتلف لا من متضادّات ولا من متناقضات....»[١٢٠]، أي: من متضادّات وتناقضات، على أنّ في الكلام زيادةَ حرف النفي بعد واوَي العطف، وحرف الخفض. وقوله: «فليس يتَّصف لا بكونه زوجاً ولا فردا»[١٢١]، «لم يُصَرَّح لا بإرادة قديمة ولا حَادثة...» [١٢٢]، «فليس يُذْكَرُ لا في المدح ولا في الذمّ...»[١٢٣].

(٣) قبل خبر (كان) شبه الجملة: ومن ذلك قوله: «فإنْ قيل يلزم على هذا.. أنْ لا يكون تركيبٌ لا في واجب الوجود بذاته ولا في واجب الوجود بغيره»[١٢٤]، «لأنَّه لا يكون لا مع العلماء الجامعين بين الشرع والعقل ولا مع الجمهور...»[١٢٥]. وتأتي (لا) في الكلام الرشديّ زائدةً على أنّها بمعنى غير، ومن ذلك زيادتها قبل خبر (كان) أو ما يعمل عملها، ومنها قوله: «إذْ كان لا صديقا ولا عدوًّا...»[١٢٦]، ويجوز ان تكون (لا) في هذا القول مشوشة الرتبة على أنّها محولة عن (ما): إذ ما كان صديقا ولا عدًّوا. وقوله: «وذلك أنّ المُحال الذي أفضى إليه دليلهم هوأن يكون العالم إمَّا لا موجودا ولا معدوما..»[١٢٧]، «... وهي الإنسان ليس يوجد لا عادلا الإنسان يوجد لا عادلا...»[١٢٨].

وبعد فيتبيَّنُ لنا ممَّا مرّ أنَّ ابن رشد يميل إلى تحقيق أمن اللبس في كلامه بزيادة (لا): لئلاَّ يلتبس المَنفيُّ بالمثبت.

ـ الواو:

أجاز الكوفيُّون والأخفش زيادة الواو في العربيّة، وفي التنزيل مواضع يمكن

(١١٩) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٣٣٧.
(١٢٠) ابن رشد، تلخيص كتاب القياس: ٣٢٤.
(١٢١) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٩٠.
(١٢٢) ابن رشد، فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة: ٦٣.
(١٢٣) ابن رشد، تلخيص كتاب الشعر: ٨٦. وانظر شواهد اخرى: ابن رشد، تهافت التهافت: ١/١٥٨، تلخيص كتاب البرهان: ١٥٠، فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة: ٩٢، مقدمات ابن رشد: ٢٢، يوحنا قمير، فلاسفة العرب، ابن رشد: ٧٧، ٨٦.
(١٢٤) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٣٣٤.
(١٢٥) ابن رشد، فصل المقال والكشف عن مناهج الادلة: ١٠٠.
(١٢٦) ابن رشد، تلخيص كتاب الشعر: ٨٦.
(١٢٧) فصل المقال والكشف عن مناهج الادلة: ٧٦.
(١٢٨) ابن رشد، تلخيص كتاب العبارة: ٨٧. وانظر: ٨٨.

حملُها عليها، ولعلَّ أكثرها قبلَ جواب الشرط، وهي مسألة لم يُسوِّغها البصريُّون[١٢٩]. وتطالِعنا هذه الزيادة في الكلام الرشديّ في مواضع كثيرة، ولعلّ السبب يكمن في تقوية معنى العطف وتوكيده، أو توكيد لصوق اللفظة بالأخرى كالصفة بالموصوف حملا على مذهب الزمخشريّ، وغيرهما مِمّا يُعَدُّ ملتصقا أو قريبا منه كالمبتدأ والخبر، واسم (إنَّ) أو إحدى أخواتها وخبرِها، وبين (لا سيَّما) وما بعدها، وغير ذلك من المواضع التي في الكلام الرشديّ. ولعلّ أهمَّ المواضع التي يمكن حملها فيه على الزيادة ما يأتي:

(١) قبل (لا) التي تُحْمَلُ على الزيادة: ومِمّا يمكن عدُّه مِنْ هذه المسألة تلك التي قبل (لا) التي تنفي الفاعلَ، ومنه قوله: «فقد تبيّن أنّه متى عكست لنتيجة إلى الضد في الأصناف الموجبة من هذا القياس أنه ليس يمكن أنْ تبطل بذلك ولا واحدةٌ من المقدمتين، فأمّا إنْ عكست النتيجة فإنه يمكن أحن تبطل كلّ واحدة من المقدمتين بالمقدّمة الثانية والعكس»[١٣٠]، «وإنْ عكسناهما إلى الضدّ فإنه ليس يبطل ولا واحدة من المقدمتين»[١٣١]. ويتراي لي مِمّا مرَّ أنَّ مثلَ هذه الزيارة تطالعنا لغتنا المعاصرة، نحو: والله لم يفعله ولا واحد، ولم آخذ منه ولا شيئا، وغير ذلك من التراكيب المختلفة التي نسمعها من كثير من الأفراد، ويمكن أنْ يُحْمَلَ الكلام على تقدير معطوف عليه مناسب، فلا زيادَة فيه.

(٢) قبل خبر المبتدأ المسبوق بـ (لا): ومن ذلك قوله: «والنتيجة ولا إنسانٌ واحدٌ فقنس»[١٣٢]. على أنَّ (لا) نافية، أي: لا إنسان واحد فقنس.

(٣) قبل خبر (إنَّ) المصدَّر بـ (لا) النافية: ولعل هذه المسألة اكثرُ شيوعاً من سابقتيها في الكلام الرشديّ، ومنها قوله: «وهو أنَّه ولا حيوان واحد حساس»[١٣٣]، «وإذا كان الأمر هكذا فبَيّن أنّه ولا واحد من صنفي هذا الحمل يمكن الإمعان فيه إلى غير نهاية»[١٣٤]. «فإذا أخذ أنّه ولا أبيض واحد حيّ...»[١٣٥]. فالواو زائدة فيما مرَّ على أنَّ الجملة الاسميَّة خبر (أنَّ).

(٤) قبل الجملة التي يوحي ظاهرها بالفاعلية والمصدرة بحرف النفي (لا): ومِمَّا يمكن عدُّه من ذلك قوله: «فإنّه ينتج ولا أبيض واحد زفت»[١٣٦]. أي: فانّه ينتج

(١٢٩) د. عبدالفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم: ١٣٢٩.
(١٣٠) ابن رشد، تلخيص كتاب القياس: ٣٠٢.
(١٣١) ابن رشد، تلخيص كتاب القياس: ٢٩٧.
(١٣٢) ابن رشد، تلخيص كتاب القياس: ١٨٠.
(١٣٣) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ٩٦.
(١٣٤) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ١١٢.
(١٣٥) ابن رشد، تلخيص كتاب القياس: ٢٧١، وانظر شواهد أخرى فيه: ١٠١، ٩٢، ١٠٧، ١١٢، ١٨٧، ٣٠٢.
(١٣٦) ابن رشد، تلخيص كتاب القياس: ٢٧١.

لا أبيض واحدٌ زفت، على أنَّ الجملة الاسميّة محمولة على الحكاية، لُئلاَّ تقع الجملة فاعِلاً[١٣٧]، وقوله: «فإنه ينتج ولا فرس واحد حي، وكل إنسان حيّ»[١٣٨]. ويمكنُ أنْ يكونَ ما يُعَدُّ خبراً صفةً.

(٥) بعد (أمَّا): ومن ذلك قوله: «وأمّا وأحد المتقابلين من هذا الإمكان قد خرج إلى الوجود فإنّما هذا الإمكان في علمنا»[١٣٩]، أي: أمّا أحد المتقابلين. ولست أنكر أنَّ هذه الزيادة تكاد تكون نادرة، وأنّ ما بعد (أمَّا) في تصانيفه المختلفة يخلو منها[١٤٠]. ويمكن أنَّ يكونُ ذلك من باب ما منعه النحاة على الرغم من توافر شواهد له في القرآن الكريم، وهو تقديم جملة الحال التي اقترنت بالواو، كقوله تعالى: ﴿ويصنعُ الفلك وكلمَّا مرَّ عليه ملأ من قومه سخروا منه﴾[١٤١]، أي: سخروا منه وهو يصنع، وقوله: ﴿وهي تجري بهم في موج كالجبال ونادى نوحٌ ابنه﴾[١٤٢]، أي: نادى نوحٌ ابنَه وهي تجري. ويَشْفَعُ له في هذه الزيادة أيضا أنَّ زيادة الواو من خصائص الأسلوب القراني[١٤٣].

(٦) بعد (بَل): وهي مسألةٌ تكثر في الكلام الرشديّ، لتوكيد العطف الذي يتوافر بـ (بل)، ويظهرُ أنَّ هذه الواو لا حِوجَ لها، لأنَّ (بل) تغني عنها، ويطالِعُنا نظيرُ هذه الزيادة في تراكيب العامّة في عصرنا، نحو: ثُمَّ جاء، وبل محمد ومحمود، ومِمَّا جاء في الكلام الرشديّ قوله: «فإنَّ التعليم ليس إنّما يوجد للفيلسوف فقط، بل وللناس في ذلك مشاركة يسيرة مع الفيلسوف»[١٤٤]، «قال: وصناعة الهجاء ليس إنّما يُقْصَدُ بها المحاكاة بكلّ ما هو شرٌّ وقبيحٌ فقط بل وبكلّ ما هو مستهزأ به»[١٤٥]، ويمكن أنْ تُحْمَل هذه المسألة على أنّ في الكلام معطوفا عليه قبل الواو. ومن ذلك أيضا: «ليس البرهانيّة فقط ولا الجدليَّة بل وجميع المقاييس الفكريّة...»[١٤٦].

(٧) بعدَ (إذَنْ): ومن ذلك قوله: «فإذَنْ ولا شيء يتحرّك»[١٤٧]، أي: فإذَن لا شيء

(١٣٧) انظر في هذه المسألة كتابنا: التأويل النحوي في القرآن الكريم: ٨٩٧.
(١٣٨) ابن رشد، تلخيص كتاب القياس: ٢٧٠.
(١٣٩) ابن رشد، فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة: ١٢٤.
(١٤٠) انظر ابن رشد، فصل المقال والكشف عن مناهج الادلة: ٧٤.
(١٤١) الاعراف: ١٣٧.
(١٤٢) هود: ٤٢.
(١٤٣) انظر كتابنا التأويل النحوي في القرآن الكريم: ١٣٢٩ ـ ١٣٤٠.
(١٤٤) ابن رشد، تلخيص كتاب الشعر: ٦٣.
(١٤٥) ابن رشد، تلخيص كتاب الشعر: ٦٦.
(١٤٦) ابن رشد، تلخيص كتاب القياس: ٣٦٣، وانظر شواهد أخرى: فصل المقال والكشف عن مناهج الادلة: ٧٥، ١١٤. ١٠٣، تلخيص كتاب البرهان: ٦٦، تلخيص كتاب الشعر: ٧٤. ٧٨ يوحنا قمير، فلاسفة العرب، ابن رشد: ٨٠، ٨٨.
(١٤٧) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٤٣٨.

يتحرّك، ويجوز أنْ يقدَّر قبل الواو معطوفٌ عليه لتصحيح مثل هذا التركيب اللغويّ.

(٨) بين (لا) النافية والفعل المضارع المسبوق بـ (أنْ): ومن ذلك قوله: «فلا وأنْ يسمعَ خاصّة»[١٤٨]، أي: فلا أنْ يسمع، والقول فيه كسابقه من حيث تقديرُ معطوف عليه أيضا.

(٩) بين (لاسيَّما) وما بعدها: ومن ذلك قوله: «وحَمْلُ الكلام على الحقيقة أولى من حمله على المجاز ولا سيَّما ومن أهل العلم مَنْ نفى أنْ يكون في القرآن مجاز»[١٤٩]، أي: لا سيَّما من أهل العلم من نفى أنْ يكون في القرآن مجاز.

(١٠) بين القول ومقوله: ومنه قوله: «مثال ذلك: قولنا ولا فرس واحد حيّ...»[١٥٠]، «قالوا: وكذلك الحال فيمن يعلم بالبرهان أنْ...»[١٥١]، : يجوز في هذه الواو أنْ تُحْمَلُ على الزيادة، وأنْ تكون أصيلة على أنَّ في الكلام حذف معطوف عليه.

ـ الفاء

للفاء في كلام العرب، نظمه، ونثره، والقرآن الكريم مواضعُ زيادَةٍ مختلف فيها، فالأخفش يجيزُ زيادتها في خبر المبتدأ بلا قَيد، أمَّا الفرّاء والأعلم وغيرهما من النحويين فَيُقَيِّدونَ ذلك بكون هذا الخبر أمراً أو نهياً، وقيل إنَّها تُزادُ في خبر (لمَّا) وكل ما يحتاج إلى صلة، وقيل أيضا إنَّها قد تُزادُ للتوكيد في خبر ما لا يَحتاج إلى صلة. ويتراءى لي أنَّ ما مرَّ وغيرَهُ يطالِعُنا في الكلام الرشديّ، وأنَّ التجاء ابن رشد إلى إشاعة هذه الزيادة في كلامه يعود إلى تأكيد المعنى، لأنِ الفاء تصل كلَّ ما يُمْكِنُ أنْ يُعَدَّ مفتقرا إلى آخر، على الرغم من أنَّ هذا الوصل بينٌ من غيرها. ولعلَّ أهمَّ ما يمكن حملُها في الكلام الرشديّ على الزيادة ما يأتي[١٥٢]

(١) في خبر المبتدأ وناسخه حملا على مذهب الأخفش: ولعلَّ ما في الكلام الرشديّ من مواضع يُعزِّز هذه الزيادة، ومنها قوله: «وأوَّل ذلك فينبغي أنْ نُبَيِّن ما

(١٤٨) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٢٩٥.
(١٤٩) ابن رشد، مقدمات ابن رشد: ٤٧ ـ ٤٨.
(١٥٠) ابن رشد، تلخيص كتاب القياس: ٢٧٠.
(١٥١) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ١١٥، وانظر شواهد أخرى: ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ١١٥، ١١٦، ١٢٩، تلخيص كتاب القياس: ٢٧٣، تهافت التهافت: ١/١٠١.
(١٥٢) انظر مواضع زيادتها في القرآن الكريم: د. عبدالفتاح الحموز، التأويل النحويّ في القرآن الكريم: ١٣٤١ ـ وانظر ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٢١٩، المالقي، رصف المباني: ٣٨٦، ابن يعيش، شرح المفصل: ٨/٩٥.
(١٥٣) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ٤٨.

معنى الحمل على جميع الشيء...»[١٥٣]، «وأنت فلن يخفى عليك الإقناع...»[١٥٤]، «ونحن فسَنَعَدِّدُ هذه المواضع على هذا الترتيب»[١٥٥]، «وأنت فيلوحُ لك هذا جدًّا...»[١٥٦].

ومنها زيادتُها في خبر اسم الإشارة، ومن ذلك قوله: «فإنَّ تلك ـ وإنْ كانت أفعالا لا تظهر إلَّا على أيدي الأنبياء، وهي مقنعة عند الجمهور ـ فليست تدل دلالة قطعيَّة اذا انفردت»[١٥٧].

ومنها زيادَتُها في خبر المقترن بحرف التعريف، ومن ذلك: «وأيضا فإنَّ الأوضاع الجدليَّة فإنما هي كليّة...»[١٥٨]، «والنتيجة فكلُّ فرس يمكن أنْ يكون نائما...»[١٥٩]، «فقد بان أنَّ الأشياء التي أجناسُها مختلفة فأجناسُ مبادئها يجبُ أنْ تكونَ مختلفة»[١٦٠]. وإذا وجبت المجازاة فلا بدَّ منها، ولا يصح حملها على الزيادة، ومن ذلك قوله تعالى ﴿والذين كفروا فتعساً لهم﴾، (محمد: ٨)، ﴿والزانية والزاني فاجلدوا﴾، (النور: ٢)، ومنها زيادتها في خبر الموصول الذي يشبه اسم الشرط لِما يُفْهَم منه من معنى المجازاة على أنْ تكونَ صلته ظرفاً أو جارًّا ومجروراً، أو جملة تصلح للشرطيَّة عند بعض النحويّين[١٦١]، ومن ذلك: «والذي يعلم الكلِّيّ فعنده علم الجزئيّ...»[١٦٢]، «وما يُظَنُّ من أنّه ليس مُمكناً... فهو مِثل ما يُظَنُّ أنّه...»[١٦٣].

وتشيع هذه الزيادة في الكلام الرشديّ فيما فيه لفظة (كل) مُخبراً عنها، وهي مسألة مُقيَّدة عند النحويّين بإضافة هذه اللفظة إلى نكرة عامّة موصوفة بشبه جملة، أو جملة فعلها صالح للشرطية، أو اسم موصول، وهي مسألة تَصحُّ على مذهب الأخفش، كما مرَّ بلا قيد. ولعلَّ ما في الكلام الرشديّ منْ مواضِعَ يُعَزِّزُ هذا المذهب [١٦٤]، ومن ذلك: «أنَّ كلَّ ممكن فوجودُهُ مستحيل في

(١٥٤) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/١٢٣.
(١٥٥) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٣٢٠.
(١٥٦) ابن رشد، فصل المقال والكشف عن مناهج الادلة: ١٣٢.
(١٥٧) ابن رشد، فصل المقال والكشف عن مناهج الادلة: ١٣٣.
(١٥٨) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٨٨.
(١٥٩) ابن رشد، تلخيص كتاب القياس: ١٨٧.
(١٦٠) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ١٣٠.
(١٦١) انظر في ذلك السيوطي، همع الهوامع: ٢/٥٦ ـ ٥٩.
(١٦٢) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ١١٧.
(١٦٣) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/١٠٦.
(١٦٤) انظر السيوطي، همع الهوامع: ٢/٥٠.

حال وجود ضدّه في موضوعه»[١٦٥]، «أنّ كل حادث فهو مُمكِنٌ قبل حدوثه»[١٦٦]، «وأنَّ كلَّ تغيُّر فله مُغَيِّر»[١٦٧].

وتُزادُ الفاء أيضا في خبر (كلّ) المضافة إلى موصول، ومن ذلك: «لأنَّ كلَّ ما انقضى فقد ابتدأ»[١٦٨]، «لأنَّ كلَّ ما له ابتداء فهو مُمْكن»[١٦٩].

(٢) في جواب (لمَّا): ذكر ابن هشام[١٧٠] أنَّ الفاء لا تزاد في جواب (لمَّا)، لأنَّ جوابها لا يقترن بها خلافا لابن مالك، ولعل ما يعزِّز هذه المسألة ما يمكن حمله من الكلام الرشديِّ عليها، ومنه قوله: «ولمَّا كانَ البرهان ـ كما تبيَّن ـ إنَّما يكون من الأشياءِ الذاتيّة الخاصّة فيجبُ ضرورةً أن يكونَ الحدّ الأوسط...»[١٧١]، «ولمَّا كان كلُّ برهان فإنّ التئامه وقُوامه من ثلاثة أشياء...»[١٧٢]، على أنَّ (كان) تامة، ويجوز أن تكون هذه الفاء في القول الثاني مقترنة بخبر (كل)، على أنّ اسم (كان) ضمير الشأنّ.

(٣) فيما يمكن حمله على الجمع بين عاطفين: ومِمّا يمكن عدُّه من ذلك قوله: «وقبل ذلك فينبغي أنْ نذكر آراء تلك الفِرق...»[١٧٣]، أي: وقبل ذلك ينبغي، إذا لم يُحملْ الكلامُ على حذف معطوفٍ عليه مناسب. ومنه: «وعلى هذا فتكون الإرادة الموصوف بها الفاعل، سبحانه والانسان...»[١٧٤].

(٤) في جواب الشرط: يتراءى لي أنّ ابن رشد يميل إلى توكيد ارتباط جواب الشرط بفعله بزيادة فاء الجزاء على الرغم من أنّه لا محوج إليها، وتطالِعنا هذه الزيادة في جواب أداة الشرط الجازمة، ومن ذلك: «قال: ومتى طالَ الكلامُ، وليس فيه تغيير ولا محاكاة ـ فينبغي أنْ يعتنى في ذلك...»[١٧٥]، أي: ينبغ، ولا بدَّ من تقدير مبتدأ محذوف، يكون ما بعد الفاء خبره، إذا لم تحمل الفاء على الزيادة، وأنَّ الياء ناشئةٌ عن إشباع الصوت بالكسرة، أو أنَّ علامة الجزم

(١٦٥) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/١٨٢.

(١٦٦) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/١٨٩.
(١٦٧) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٦٩، وانظر: ١/٣٩٨.
(١٦٨) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/١٨٥.
(١٦٩) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٢١٧. وانظر: ١/٨٩.
(١٧٠) ابن هشام الانصاري (ت: ٧٦١ هـ)، مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، تحقيق د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ومراجعة سعيد الأفغاني، بيروت .. دار الفكر، الطبعة الخامسة: ١٩٧٩م: ٢٢٠.
(١٧١) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ٦٨.
(١٧٢) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ٧٠.
(١٧٣) ابن رشد، فصل المقال والكشف عن مناهج الادلة: ٤٢.
(١٧٤) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/١٠٧.
(١٧٥) ابن رشد، تلخيص كتاب الشعر: ١٢٨.

السكونُ عليها، حملا على لغة بعض العرب. ومنه: «وإنْ كان الأوسط غيرَ مرتفع فيجبُ أنْ تكون حالُنا في العلم...»[١٧٦]، ويمكن حمل المضارع المرفوع المسبوق بالفاء على تحسين الرفع، لأنَّ رفع الجزاء بعد الماضي حسنٌ (طالَ).

ومن ذلك زيادَتُها في جواب (إذا)، ومنه قوله: «وإذا كان هذا هكذا... فينبغي متى عسرُ عليه....»[١٧٧].

ومنه أيضا زيادَتُها في جواب الشرط الجملة الماضويَّة التي فعلها ماضٍ متصرِّف، ومن ذلك قوله: «وإلاَّ فكانت... الأجسام يجب أنْ تتناهى»[١٧٨]، أي: وإلاَّ كانت، ويمكنُ أنْ يُحْمَل الكلامُ على إضمار (قد) ، أي: فقد كانت[١٧٩].

ويبدو لنا مِمَّا مرَّ أنَّ الفاء زائدةً تشيعُ في الكلام الرشديّ في مواضع يمكن أنْ يُعَدَّ كثيرٌ منها غيرَ قياسيّ، كزيادتها في خبر لمبتدأ، و (كل) بلا قيد، وجواب الشرط، وغيرها مِمَّا يميل ابن رشد فيه إلى تأكيد صلة ما بعد هذه الفاء وارتباطِه بما قبلها.

ـ أحرف أخرى:

وتطالِعنا في الكلام الرشديّ أحرفٌ أخرى يمكنُ حملُها على الزيادة، ومنها الباء التي تُزاد فيه في ألفاظ التوكيد المعنويّ (العين)، نحو قوله: «وبيِّن هذا المعنى بعينه...»[١٨٠]، «وكذلك بهذه الجهة بعينها...»[١٨١]، «وهذه النتيجةُ بعينِها كانت...»[١٨٢]. وتعدُّ هذه الزيادُة مقيسةً[١٨٣]. ومن مواضع زيادتها المفعولُ المطلق، نحو قوله: «مثالُ ذلك: أنَّه لو وُجِدَ خطٌّ أو عَدَدٌ، لا نهايةَ له بالفعل من طرفيه، ثُمَّ قُسم بقسمين لكان كل واحد من قسميه لا نهايةَ له بالفعل»[١٨٤]، أي: قُسِمَ قسمين، ويمكن أنْ يُعَدَّ قوله تعالى من ذلك: ﴿فتَقبَّلَها ربُّها بقبولٍ حسنٍ﴾[١٨٥]، أي: فَتَقبّلها قبولاً حسنا[١٨٦].

(١٧٦) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ٦١، وانظر شاهدين آخرين: فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة: ٩٦، تهافت التهافت: ١/٢٤١.
(١٧٧) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٤٢٤.
(١٧٨) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/١١٥.
(١٧٩) انظر في هذه المسألة: د. عبدالفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم: ٨١٦.
(١٨٠) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ٥٤.
(١٨١) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ٣٦.
(١٨٢) ابن رشد، تلخيص كتاب القياس: ٩١، وانظر شواهد أخرى: تهافت التهافت: ١/١١٢، ١٢٠، تلخيص كتاب البرهان: ٤٣، ٥٦، ١٢٧، وتلخيص كتاب القياس: ١١٧، ١٢٠، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨.
(١٨٣) انظر ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ١٥٠.
(١٨٤) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٩٤.
(١٨٥) آل عمران: ٣٧.
(١٨٦) انظر التفصيل في هذه المسألة: التأويل النحوي في القرآن الكريم: ١٢٨٧.

ومن هذه الحروف (مِنْ) التي زيدَت قبل المصدر المؤوّل من (أنَّ) وما في حيّزها السادّ مسدّ المفعولين أو المفعول على أنّ الثانيَ محذوف: «وما يُظَنُّ من أنّه ليس مُمْكِناً... وجودُ صفةٍ بهذه الحال، فهو مثل ما يُظَنّ أنّه ليسَ هنا موجود...»[١٨٧].

ومنها (ما) التي تشيعُ زيادَتُها بين المضاف والمضاف إليه، ومن ذلك: «وقد قلتم في غير ما موضعٍ »...[١٨٨]، «وهو ظاهِرٌ ... في غير ما آيةٍ«[١٨٩]. وهي زيادة قياسيَّة[١٩٠].

ومنها (لكنْ) التي يمكن عدُّها زائدةً في الكلام الرشدي في قوله : «وهي التي تتبين بها مطالب كثيرة في صنائع شتّى لكن لا على أنّها موجودة لجنس يعمُّ تلك الصنائع لكن على أنها اسطقسات المبادىء...»[١٩١]، أي: وهي التي تتبين بها مطالب كثيرة في صنائع شتّى لا على أنّها موجودة، فتكون (لكنْ) الأولى زائدةً، ويمكن أنْ تُعَدَّ عاطفةً على أنَّ قبلَها معطوفاً عليه منفيا على المذهب البصريّ[١٩٢]. ولست أنكر جواز إدخال النفي على النفي، والاستدراك على الاستدراك، والشرط على الشرط، والاستفهام على الاستفهام، إذ لا يفسد المعنى، وقد يحسن في بعض الحالات كما في قوله تعالى: ﴿ولا ينفعكم نُصحي إن أردت أن انصح لكم إنْ كان الله يريد أن يغويكم﴾[١٩٣]، وقولنا: أرأيْت إلى زيد أهو خير من عمرو؟

كان:

لعلّ مِمَّا يُمْكنُ عدّه من باب الزيادة في غير الحروف زيادَة (كان) التي تطالعنا في بعض التراكيب الرشدَّية لا مُحْوجَ إليها، وهي مسألةٌ قد دوّنت بعض شواهدها فيما مضى، ومن ذلك أيضا: «وإنَ كانَ ذلك كذلك لزم أنْ يكونَ الشيءُ الذي به صار موجودا... بعينِه، كان فانيا...»[١٩٤]، أي: يكون فانيا، ومنه: «ولو كان ذلك لكان يلزم....»[١٩٥]،أي: ولو كان ذلك لَلزِم، ولست أُنْكرُ أنّه يمكن عدُّ الفعل لازما، إذا لم

(١٨٧) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/١٠٦.
(١٨٨) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/١١٢.
(١٨٩) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٣٦٦. وانظر شواهد أخرى: مقدّمات ابن رشد: ٥، فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة: ٤٢، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ١٠٠، يوحنا قمير، فلاسفة العرب، ابن رشد: ٨٤.
(١٩٠) انظر د. عبدالفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم: ١٣٧١.
(١٩١) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ١٣٠.
(١٩٢) انظر: حسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩ هـ)، الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق طه محسن، بغداد ـ مؤسسة الكتب للطباعة والنشر، ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م: ٥٣٣.
(١٩٣) هود: ١٣٤.
(١٩٤) ابن رشد، تهافت التهافت: ٢٤٠.
(١٩٥) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ١٦٢.

يُحمل الكلامُ على الحشو الذي لا ضرورة إليه[١٩٦] على الرغم من كونه شائعاً في كثير من كلام الناس.

وتطالِعنا هذه الزيادةُ بين (قد) والفعل الماضي، نحو: «وقد كان تبيَّن أنَّه لا يكون بأقلّ....»[١٩٧]، أي: تبيَّن، فلا ضرورة إلى هذا الفعل الناسخ. وبين (قد) والمضارع، نحو: «... لقد كان يجب أن يكون...»[١٩٨]، أي: لقد وجب، ولعلّ ما مرَّ من مواضع تُحْمَلُ على هذه الزيادة ليس من المواضع التي دوَّنها النحويون في مظانّهم المختلفة، ويبدو لي أنّ ابن رشد يحرص على إيصال المعنى وزمنه بَيِّنَيْنِ مؤكَّدَين، وهي مسألةٌ تتراءى بوضوح في كلامه.

(٣) شيوع التراكيب اللغويّة التي تدور في فلك التساؤل والافتراض، والحوار:

لعلَّ من أهم التراكيب التي يلجأ إليها ابن رشد في إثبات تلك الأفكار الفلسفيَّة التي تتراءى له، ونقلها إلى المريدين والقرّاء ـ تلك التي تقوم على السؤال والإجابة، والافتراض وإثبات صحَّة الفرضيَّة، وإقناع القارىء والمريد، وغيرها من التراكيب التي تُسهمُ في إثبات الفكرة الفلسفية وتأكيدها، ولعلّ تآليفه (تلخيص البرهان، وتلخيص القياس، وتلخيص الجدل) وغيرها تُعزِّز هذه المسألة.

ويُطالعنا حملا على ذلك شيوعُ أدوات الشرط التي يُصار إليها في ربط الجواب بفعله، وهي مسألةٌ تقوم على الافتراض، ويبدو ذلك بَيِّناً في قوله: «فإنْ قالوا: ليس يُمكنُ ذلك، فقد جعلوا مقدارا محدوداً، لا يقدر الصانِعُ أكثرَ منه، وهذا شنيع... ومستحيل عندهم... وإنْ قالوا: إنَّه يمكن أنْ يكون طرفه أبعد من الآن، من الطرف المخلوق ـ قيل: وهل يمكن في ذلك الطرف الثاني أنْ يكون طرف... أبعد منه. فإنْ قالوا: نعم، ولا بدَّ... لهم من ذلك ـ قيل فههنا إمكانُ حدوث مقادير من الزمان لا نهايةَ لها.. وإنْ قلتم: إنَّ ما لا نهاية له لا ينقضي، فما ألزمتم خصومكم في الدورات ألزموكم... في إمكان مقادير الأزمنة الحادثة. فإنْ قيلَ:... إنَّ الفرق بينهما أنَّ تلك الامكانات الغير متناهية... لم تخرج إلى الفعل... قيل: إنَّ امكانات الأشياء هي من

(١٩٦) انظر شواهد أخرى: فصل المقال والكشف عن مناهج الادلة: ٥٧، ٧٢، ٧٥، ٨٧، ٩١، ١٠٢، ١١٣، ١١٤، ١١٦، ١١٨، ١٤٠، ١٥٥،، تلخيص كتاب البرهان: ٥٣، ٥٤، ٧٩، ٨٠، ٨٣، ١٠٤، ١٦٢،، تلخيص كتاب القياس: ٨٣، تهافت التهافت: ٣٣، ٩٠، ١١١، ١١٥، ٢٤٠، ٢٤٣.

(١٩٧) ابن رشد، تلخيص كتاب القياس: ٢٠٤.

(١٩٨) ابن رشد، فصل المقال والكشف عن مناهج الادلة: ١٥٥.

الأُمور اللازمة للأشياء.. فإنْ كان يستحيل قيل... وجود الدورة الحاضرة ـ وجودُ دوراتٍ لا نهاية لها، يستحيل وجود إمكانات دورات لا نهاية لها»[١٩٩]، واقتران (غير) بحرف التعريف في هذا القول يعدُّ من باب الغلط في العربية.

ومن ذلك أيضا شيوعُ أدوات الاستفهام، إذْ يكثر في التراكيب الرشديّة تعليقُ الأفعال المضمَّنة معاني أفعال القلوب عن أنْ تعمل في مفاعيلها الصريحة[٢٠٠] أو غير الصريحة، ومن هذه الأفعال (فَحَصَ): «ومبدأ هذا النظر أنْ نفحصَ أوّلا هل هذه المعقولات الأُول التي هي لنا صورٌ ومَلكات...»[٢٠١]، «فإنَّ الغرض من هذا القول أنْ نَفحَصَ، على جهة النظر الشرعيّ، هل النظرُ في الفلسفة وعلوم المنطق مُباحٌ...»[٢٠٢]، و(طلب): «فالأوَّل من المركّبة هو أنْ نطلُب هل هذا موجودٌ لهذا...»[٢٠٣]، «وكذلك متى طلبنا هل الشيءُ موجودٌ بإطلاق فإنَّا نلتمس وجودَ الحدّ الأوسط...»[٢٠٤].

ومنها (سألَ) الذي يتعدَّى إلى مفعولين ثانيهما غيرُ صريح يصل إليه بـ (عن)، ومنه: «وذلك أنَّ الجوابَ عندما يُسألُ الانسانُ: لِمَ الرعدُ موجود...»[٢٠٥]، على أنَّ الجملة الاستفهاميَّة سادَّةٌ مسدَّ المفعول الثاني، وفي الكلام حذفُ (عن)، «ويكونُ ترتيبهُ إذا سُئل ما هو الرعدُ...»[٢٠٦].

و(اخَتلَفَ) الذي يصل إلى مفعوله بـ (في) في أحد الاستعمالات، ومنه: «واخْتَلَفَ الذين ذهبوا إلى هذا المذهب هل العصرُ هي المشاركة للظهر في آخر...»[٢٠٧]، أي: واختلفوا في هل، على أنَّ في الكلام حذفَ حرف الخفض. ومنه أيضا: «وقد اختَلَفَ أهلُ العلم هل من شرطِ صحَّتها أنْ تكونَ مقارنةً للأحرام...»[٢٠٨].

و(فهم) الذي يصل إلى مفعول صريح، ومنه : «وأصل هذا أنَّهم لم يفهموا كيف يُكَّونُ الواحد علّةً على مذهب أرسطاطاليس...»[٢٠٩]، «ولا يفهم كيف يقال في القرآن

(١٩٩) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/ ١٠٠ ـ ١٠١. وانظر: تهافت التهافت: ١/١٥٦، تلخيص كتاب البرهان: ١٤٦، ١٢٩، ١٣٠، ٦٨، ٧٠.

(٢٠٠) انظر: د. عبدالفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم: ٩١٨.

(٢٠١) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ١٨٠.

(٢٠٢) يوحنا قمير، فلاسفة العرب، ابن رشد، ٥٥.

(٢٠٣) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ١٣٧.

(٢٠٤) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ١٣٨، وانظر شواهد اخرى: تلخيص كتاب البرهان: ١٥٣. ١٥٦، تهافت التهافت: ١/٢٩١.

(٢٠٥) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ١٥٦.

(٢٠٦) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ١٥٦، وانظر شاهدين آخرين: تهافت التهافت: ١/٨٦، ٣٥٢.

(٢٠٧) ابن رشد، مقدمات ابن رشد: ١٠٦.

(٢٠٨) ابن رشد، مقدمات ابن رشد: ١١١.

(٢٠٩) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٤٠٧.

إنَّه كلامُ الله»[٢١٠]. وغير ذلك من الأفعال الأخرى التي تطالعنا في أثناء الكلام الرشديّ وحناياه مضمَّنةً معاني أفعال القلوب ليصَّح التعليق حملا على مذهب يونس بن حبيب في تعليق كلّ فعل[٢١١]، ولعلّ ما في الكلام الرشديّ من مواضِعَ عُلِّق فيها الفعل عن العمل يُعزِّز هذا المذهب.

وجاء التعليق في كلامه بـ (إنْ) الشرطيَّة، ومنه: «واختلف إنْ أيقن بعدَ سلامة أنَّه قد كان أتَّم صلاتَهُ»...[٢١٢]، «وهو لا يدري إنْ كان زوجُها حيًّا أو ميّتاً...»[٢١٣].

(٤) شيوع المصادر المؤوّلة من (أنْ) و(أنَّ) وما في حيّزهما

المصدر الصريح لا يدلُّ إلَّا على الحدث، نحو: الصوم جُنّة، والمؤوّل من (أنْ) وما في حيزها يدل على الحدث والعلاج، نحو قوله تعالى: ﴿وأنْ تصوموا خيرٌلكم﴾[٢١٤]، والمؤوّل من (أنَّ) وما في حيَّزها يدلّ على الحدث ووقوعه وزمنه، نحو: بلغني أنَّ زيدا يصومُ، أو على مجرّد وصف المبتدأ بالحدث، نحو: بلغني أنّ زيداً صائمٌ. أمّا المؤوّل من (ما) والفعل بعدها فيدل على ما يدل عليه المصدر المؤوّل من (أنْ) زيادةً على إفادة الزمن بقيد مجيء الماضي بعدها، نحو: ﴿ودُّوا ما عَنتُم﴾[٢١٥]. وتدل المصادر الصناعيّة على أفكار مجرّدة حتى من معنى الحدث، نحو: الذاتيّة، القوميّة، الإنسانية، وغيرها[٢١٦]. ولعلّ لما مرَّ أثَراً بيَّنا في إشاعة ابن رشد بعض المصادر المؤوّلة في تآليفه وشروحه.

ولعلّ المصدر المؤوّل من (أنْ) وما في حيَّزها يُعَدُّ اكثرَ شيوعاً ودورانا في الكلام الرشديّ من نظيره المؤوّل من (أنَّ)، ولعل ذلك يعود إلى أنَّ هناك مقولتين لـ (أنْ يَفْعَلَ) و (أنْ يَنْفَعِلَ)[٢١٧] زيادة على ما يتوافر من معنى بتوافره: «قال: وقد يقبَلُ يَفْعَلُ ويَنْفَعِلُ التضادَّ والأكثرَ والأقلَّ، فأنْ يسخُن مضاد لأن يبرُد، ويَبْرُد مضادّ ليَسخُنَ ويلتذّ مضادّ لأنْ يتأذّى ...»[٢١٨]. و(أنْ يفعل) للمعلوم الفاعل، أما (أنْ يَنفعِل) فللمجهول.

(٢١٠) ابن رشد، فصل المقال والكشف عن مناهج الادلة: ٨٢.
(٢١١) انظر في هذه المسألة: السيوطي، همع الهوامع: ٢/٢٣٦.
(٢١٢) ابن رشد، مقدمات ابن رشد: ١٢٧.
(٢١٣) ابن رشد، مقدمات ابن رشد: ١٢٧. وانظر: ٢٧٤.
(٢١٤) البقرة: ١٨٤.
(٢١٥) آل عمران: ١١٨.
(٢١٦) من تعليقات الدكتور تمام حسان على هذا البحث.
(٢١٧) انظر ابن رشد، تلخيص كتاب المقولات: ٨٤.
(٢١٨) ابن رشد، تلخيص كتاب المقولات: ١٣٢.

ويظهر لي أنَّ المصدرَ من (أنْ) وما في حيِّزها الذي يُعربُ فاعلاً أكثرُ شيوعاً من غيره في هذه المسألة، وتكاد الأفعال العاملة فيه تدورُ في فلك الأفعال: يُمكن، الذي يكادُ يُعدُّ أكثرَها دورانا: «وليس يُمكِنُ أنْ يوجد...»[٢١٩]، «أي: يُمكِنُ أنْ يكونَ قبل العالم عالم»[٢٢٠]، وفِعْلِ اللزوم: «وذلك أنَّه يلزمُ على هذا أنْ يُوجدَ عن الباري - سبحانه - شيءٌ مُتناه...»[٢٢١]، «وذلك أنَّه متى لَزم أنْ توجدَ واحدةٌ منها لزم أن توجَد قبلها أسبابٌ لا نهاية لها»[٢٢٢]. وينبغي[٢٢٣]، وفِعْلِ الوجوب[٢٢٤]، وغير ذلك من الأفعال الأخرى في كلامه. أمَّا (أنْ يَنْفَعِل) فلم أُوفَّق في الاهتداء إلى مَوضعٍ في الكلام الرشديّ وقع فيه فاعلا.

أمّا المصادرُ المؤوّلة من (أنْ) والفعلِ بعدها في غير ما مرَّ فتكاد تكونُ قليلةً بالإضافة إلى سابقتها، فهي تقَعُ مبتدأً، نحو: «والعلم صفةٌ من... شأنها أنْ تُحيط بالمعلوم...»[٢٢٥]، وخبرا، نحو: «والأحقُّ عندهم أنْ يكونَ هذا المرورُ إلى غير نهاية لازما عن وجود....»[٢٢٦]، واسما لـ (أنَّ)، نحو: «لأنَّ للأشعريّة أنْ تقولَ...»[٢٢٧]، و (ليس): «وليس لقائلٍ أن يقولَ...»[٢٢٨]، وخبرا لـ (أنَّ)[٢٢٩] وغير ذلك من المواضع الأخرى التي تطالعُنا في الكلام الرشديّ وغيره[٢٣٠].

ولعل مقولتي (أنْ يَفْعَل) و(أنْ يَنْفَعِل) تفرضان على ابن رشد أنْ يَجْعَل المضارع

(٢١٩) ابن رشد، تهافت التهافت: ٢٤٠.

(٢٢٠) ابن رشد، تهافت التهافت: ١٦٨. وانظر شواهد أخرى: تهافت التهافت: ٥٧، ٥٨، ١٠٣، ١١٢، ١١٥، ١٣٠، ١٧٣ فصل المقال والكشف عن مناهج الادلة: ٧١، ١١٦، ١١٧، ١١٩، ١٢٤، تلخيص كتاب البرهان: ٤٧.

(٢٢١) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/١٧١.

(٢٢٢) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٨٣، وانظر شواهد أخرى: تهافت التهافت: ١/٨٣، ٨٥، ١٠١، ٢١١، ٢١٩، ٣٦٤، تلخيص كتاب القياس: ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٢، تلخيص كتاب البرهان: ١٤٤، فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة: ١٢٣.

(٢٢٣) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/١٢٨، وانظر شواهد أخرى: تلخيص كتاب البرهان: ١٦٧، تهافت التهافت: ٩١، ١٢٨، ١٥٩، ١٧٤، ١٨٩.

(٢٢٤) انظر في هذا الفعل: تهافت التهافت: ١/١٧٦، ١١٦، ٢٢٤، تلخيص كتاب العبارة: ٧٧، تلخيص كتاب البرهان: ٤٧، فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة: ١٢١، ١٢٥.

(٢٢٥) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/١٠٣، وانظر شواهد أخرى: فصل المقال والكشف عن مناهج الادلة: ١٠٩، ١٢٣، تهافت التهافت: ١/١١٤، ١٢٩، تلخيص كتاب البرهان: ٤٦.

(٢٢٦) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/١٣٠، وانظر: ١/١١٧.

(٢٢٧) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٧٤، وانظر: ١/١٠٢، ١٦٦٠.

(٢٢٨) ابن رشد ، فصال المقال والكشف عن مناهج الأدلة: ١٢٣ وانظر: تهافت التهافت: ١/٢٢٣.

(٢٢٩) ابن رشد، تلخيص كتاب القياس: ٦٦.

(٢٣٠) انظر شواهد أخرى: تهافت التهافت: ١/٦٥، ٩١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٢٨، ١٢٩، ١٤٦، ١٩١، ٢١٠، ٢٢٠، ٢٣٣، تلخيص كتاب الجدل: ٢٢٧.

المسبوق بهذا الحرف المصدريّ اسما لـ (كان)، و(ليس)، و(أنَّ) بلا فصل: «فليس أنْ يكون مُتَجَزّأ خاصة له...»[٢٣١]، «فإنَّ ما هو أحرى أنْ يكونَ خاصَّةً هو خاصّة مثل أنّه لما كان أنْ يحسّ هو أحرى أنْ يكون خاصّةً للحيوان من أنْ يحيا، ثم كان أنْ يحيا خاصّةً فإنَّ أنْ يحسّ خاصّة...»[٢٣٢].

أمّا المصادر المؤوّلة من (أنّ) وما في حَيِّزها فيعود شيوعُها في الكلام الرشديّ - كما يتراءى لي - إلى مقولة الوضع أو النصبَة، وهي تدورُ في فلك القيام والقعود والاتّكاء والاضطجاع في الحيوان وغيره[٢٣٣]: «وفي اصطِلاح الحكماء: هو هيئةٌ عارضَةٌ للشيء بسبب نسبتين، نسبَةِ أجزاءٍ بعضِها إلى بعض، ونسبَة أجزائه إلى الأمور الخارجيَّة عنه، كالقيام والقعود، فإنَّ كلًّا منهما هيئةٌ عارضةٌ للشخص بسبب نسبة أعضائِه بعضها إلى بعض، وإلى الأمور الخارجيَّة عنه»[٢٣٤]. إذْ يَشْتَقُّ منها ابنُ رشد فعلا (وضَعَ، ويَضَعُ)، وغيره، وهذا الفعل يصل إلى مفعولين صريحين، على أنّه بمعنى (جَعَل)، ويدل على ذلك قوله: «ولكنْ كانَ الأحفظ لِمَنْ يَضَعُ العالم محدثاً... أنْ يضعَ الزمانَ محدود المقدار، ولا يضع الإمكانَ متقدَّماً على المُمكن، وأنْ يضعَ العظمَ كذلك متناهياً، لكنَّ العظْمَ له كلٌّ، والزمانُ ليس له كلٌّ»[٢٣٥].

وممَّا جاء فيه هذا المصدَرُ سادًّاً مسدّ مفعولي هذا الفعل: أي: لو وضعوا أنَّ الحادِثَ بما هو حادِثٌ، إنَّما يَصْدُرُ عن قديم»[٢٣٦]، «يلزمَهُمْ - إنْ وضعوا أنّ... الامكان بحدوث النفس غيرُ منطبع في المادّة - أنْ يكونَ الإمكانُ الذي في القابل كالإمكان الذي في الفاعل...»[٢٣٧]

وبعدُ فيتَّضحُ لنا ممَّا مَرَّ أنَّ لمقولتي (أَنْ يَفْعَل) والوضع أثراً بَيِّناً في شيوع المصادر المؤوّلة من (أَنْ) و(أنَّ) وما في حَيِّزهما، في الكلام الرشديّ، وهي مسألَةٌ يحرص عليها ابنُ رشد - كما يظهرُ لي - لتعزيز هاتين المقولتين، والمراد منهما.

---

(٢٣١) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٢٩٤.

(٢٣٢) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٢٩٤.

(٢٣٣) انظر: د. عبدالأمير الأعسم، المصطلح الفلسفي عند العرب: ٢١٨، مجمع اللغة العربية في القاهرة: المعجم الفلسفي: ٢١٤، ابن رشد، تلخيص كتاب المقولات: ١٣٣.

(٢٣٤) الجرجاني الشريف علي بن محمد (ت: ٨١٦هـ) كتاب التعريفات، بيروت - دار الكتب العلمية - الطبعة الاولى: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م: ٢٥٣.

(٢٣٥) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/١٠٣.

(٢٣٦) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/١٢٨.

(٢٣٧) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٢١٠، وانظر شواهد أخرى تدور في فلك وضع: تهافت التهافت: ١/١٠٢، ١٠٧، ١٨٧، ٢١١، ٢٠١، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٨٩، ٣٤١، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٨٩، ٢٩٥، ٣٦٥، تلخيص كتاب القياس: ٨٣، ٨٤، ٨٦، ٩١، ١٠٣، ١٠٤، ٣١٦، ٣٣٧، ٣٣٨، تلخيص كتاب البرهان: ٧٢، ٩٠، ٩٦، ٩٧، ١٤٣. ١٤٥، تلخيص كتاب المقولات: ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، تلخيص كتاب الجدل: ٧١، ١٩١.

(٥) توافُرُ بعضِ الجمل اللغويَّة التي قد تكونُ على خلاف ما عليه القياسُ والأصْلُ لو حُمِلَتْ على ظاهرها

تتوافر في الكلام الرشديّ بعضُ الجمل اللغويَّة يمكن عَدُّها على خلاف ما عليه الأصلُ والقياسُ على مذهب نحويٍ أو أكثر، لو حُمِلَت على ظاهِرها، ولم يُصَر بها إلى التأويل والتقدير. ولعلَّ ابن رشدٍ ـ كما يبدو لي ـ ضالّتَهُ فيها إيضاحُ المعنى الفلسفيّ وإيصاله إلى القارىء أو السامع، فلم يَحْظَ التركيبُ اللغويّ في هذه المسألة بأنْ يُجْعَل مسايراً لما عليه سُنَن العربيَّة الفصيحة. ولستُ أستبعِدُ دورَ الترجمة والتلخيص فيها، ولا سيَّما في تلك الجمل الاستفهاميَّة التي قد تدور في فلك مقولات الكم والكيف، والأين، والمتى، إذْ تُطالِعُنا هذه الجمل في مواضِع إعرابيَّة على خلاف ما عليه القياس في استعمالها الفصيح. ولستُ مع أبي بكر بن داود الحافظ في احتجاجه للحن مالك بن أنس في مخاطبة العامَّة بأنَّه من باب التكلّم بمثل ما يتكلمَّون به، إذْ يَلْحَنون ويتلاحنون، فيكون ذلك اتّقاءً للخروج عن عادتهم. أمَّا اللحنُ عنده فهو ما غُيِّرَ به حكمُ الشريعة[٢٣٨]. ولعلَّ أهم ما يُمْكِنُ أنْ يُعَدَّ من الكلام الرشديّ من هذه المسألة ـ ما يأتي:

(١) وقوعُ الجملة الفعليَّة اسما لـ (أنَّ) التي خبرُها شبهُ جملةٍ مجاورٌ لها:

تشيع هذه المسألة في الكلام الرشديّ، وهي توحي بوقوع الجملة الفعليّة الماضوية والمضارعيَّة اسما لـ (أنَّ) إذا لم يُحْمَل الكلامُ على حذف اسمها، حملا على مذهب بعض النحويين[٢٣٩]. ويظهرُ لي أنَّ ما ألجأ ابنَ رشد إلى مثل هذه المخالفة ـ أنَّ الجملة الفعليّة أكثرُ دلالةً من الإسم المفرد، لأنَّ الفعلَ يدلُّ على الحدث والزمن والفاعل، أمّا الاسم الجامِدُ فلا يدلُّ إلا على المسمَّى، والمشتقُّ يدلُّ على الحدث وفاعله. ومن وقوع اسم هذا الحرف جملةً فعلُها مضارع: «لأنَّ بذلك يكونُ أشدَّ ظهوراً»[٢٤٠]، أي لأنَّه بذلك يكونُ، على أنَّ في الكلام حذفَ ضمير الشأن، أو: لأنَّ بذلك كونَهُ أشدَّ ظهوراً، «لأنَّ بمعرفة أخذ التشابه يتأتّى قياسُ الوضع»[٢٤١]. ويمكنُ أن يحمل هذا القول على التقديم والتأخير، أي: لأنَّ قياسَ الوضع يتَأتّى بمعرفة أخذ التشابه، فيكون فيه ما يشبه تنازُع (أنَّ) والفعل المضارع في العمل في لفظ (قياس). وكونُ الجملة الماضوية اسما لـ(أنَّ) أقلُّ شيوعاً من الجملة المضارعيَّة في

(٢٣٨) انظر ابن فارس الحسين بن أحمد (ت: ٣٩٥هـ) ، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت ـ مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤ م: ٦٦.

(٢٣٩) انظر في التفصيل في هذه المسألة: السيوطي، همع الهوامع: ٢/١٦٢ .

(٢٤٠) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٣٥.

(٢٤١) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٦٩، وانظر شواهد أخرى: تلخيص كتاب الجدل: ١٤، ٦٩، ٧٧، تلخيص كتاب البرهان: ٣٤، ١٣٠، ١٤٠، ١٤٦، ١٧٤، ٨٣، ٩٥، تهافت التهافت: ١/٢١٠، تلخيص كتاب الشعر: ٥٥.

هذه المسألة، لأنَّ كثيرا من الأفكار الفلسفيَّة يكثرُ في التعبير عنها الفعلُ المضارع لدلالته على الزمن المناسب (الحاضر)، ومن هذه الجملة الماضوية: «وأنَّ مِنَ السماءِ نَزَلَت الكتب»[٢٤٢]، «لأنَّ بوقوفنا على وجودِه وقَفْنَا على أنَّ لها سبباً»[٢٤٣]، «أعني أنَّ بالحس كانَ يَحْصُلُ لنا الكلِّي من هذا السبب»[٢٤٤].

ولستُ أنْكرُ أنَّ هذا الأسلوبَ يطالعُنا في بعض الشواهد العربيَّة، ومن ذلك قول الرسول عليه السلام: «فإنَّ بها تُجزى الحسنة عشرَ أمثالِها إلى سبعمائَة ضعف»[٢٤٥]، وقيس بن زهير: «فإنَّ بها تُدرَكُ الحاجَةُ، وتُنالُ الفُرْصةُ...»[٢٤٦]، وابن فارس: «وهذه هي الرتبة العليا، لأنَّ بها يُعْلَم خطابُ القرآن والسنّة»[٢٤٧]، ولسان الدين الخطيب: «واعلموا أنَّ بالعلم تُستَعْملُ وظائفُ هذه الألقاب»[٢٤٨]. ويطالِعُنا هذا الاستعمال في كلام الدكتور إبراهيم السامرّائي: «لقد رأيتُ أنَّ في العربية يَتحوَّلُ بعضُ الأجوف إلى الناقص...»[٢٤٩].

(٢) وقوعُ الجملة الفعليّة اسماً لـ (ليس) إذا حُمْلَ الكلامُ على ظاهره:

ومن ذلك قولُهُ: «وأنَّه ليس في البراهين يُكْتَفى أنْ تكونَ مقدّماتها صادقةً...»[٢٥٠] على أنَّ الجملة الفعليّة (يُكْتَفَى) اسمٌ للفعل الناقص حملا على ظاهر الكلام، ويجوزُ أنْ يكونَ اسمُ (ليس) ضميرَ الشأن المحذوف، وأنْ يكونَ في الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ، و (ليس) بمعنى (لا)، أي: وأنّه لا يُكتفَى في البراهين أنْ تكونَ مقدّماتها صادَقةً، وهو الأولى والأظهر.

(٣) وقوعُ الجملة مبتدأً حملا على ظاهر الكلام:

ومِمّا يُمْكِنُ عَدّه من ذلك قوله: «وسواء على مذهب مالك كانت الملامسة على ثوب أو على غير ثوب...»[٢٥١]: يجوزُ أنْ تكونَ لفظة (سواء) مبتدأً على أنَّ خبرَه (كانت....)، وأنْ تكونَ خبرا على أنَّ الجملة (كانت...) مبتدأ. ويمكنُ عدُّ هذا القول

(٢٤٢) ابن رشد، فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة: ٩٤.
(٢٤٣) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ١٣٩.
(٢٤٤) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ١٤٠، وانظر شواهد اخرى:تلخيص كتاب البرهان: ٨٣، تهافت التهافت: ١/١١٦، ١١٩، ١٦١.
(٢٤٥) انظر أحمد زكي صفوت، جمهرة خطب العرب: ١/١٤٨.
(٢٤٦) انظر أحمد زكي صفوت، جمهرة خطب العرب: ١/١٢٨.
(٢٤٧) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة: ٢٩.
(٢٤٨) انظر أحمد زكي صفوت، جمهرة خطب العرب: ٣/١٩٤.
(٢٤٩) د. إبراهيم السامرائي، مع الياء من اسم العلم العاصي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة الثالثة عشرة، العدد ٣٦، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.: ٣٢٦.
(٢٥٠) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ٦٧.
(٢٥١) ابن رشد. مقدمات ابن رشد: ٦٧د وانظر: ٤٤، تلخيص كتاب الجدل: ٤٣٠.

من باب قوله تعالى ﴿إنَّ الذين كفروا سواءٌ عليهم أأَنْذَرْتَهم أم لم تُنْذرهم لا يؤمنون﴾[٢٥٢]. ويظهر لي أنه لا بدَّ من الهمزة قبل (على)، ووضع (أم) موضع (أو) في قول ابن رشد السابق.

(٤) وقوع الجملة المصدرة بأداة استفهام فاعلا:

ذكر ابن هشام[٢٥٣] أنَّ ما ظاهره يوحي بوقوع الجملة الاستفهاميّة أو غيرها فاعلا يُحْمَلُ على أنَّ الفاعل ضمير المصدر المفهوم من الفعل العامل، وقد عُدّ من هذا الباب قولهُ تعالى: ﴿وتَبَيَّن لكم كيفَ فَعَلْنا بهم﴾[٢٥٤]، ﴿ثم بدا لهم من بعدِ ما رأوا الآيات لَيَسْجُنُنَّه﴾[٢٥٥]. ولستُ أتفق معه في هذا المذهب، لأنَّ حمل النصِّ على ظاهره أولى من التقدير والتأويل. وتطالعنا مواضعُ كثيرةٌ في الكلام الرشديّ يمكن حَمْلُها على هذه المسألة، منها: «ويتبيَّن مع هذا متى يُمْكِنُ أنْ تُنْقَلَ أمثالُ هذه البراهين من صناعة إلى صناعة ومتى لا يُمْكِنُ»[٢٥٦]، «فقد تَبَيَّن من هذا متى تكونُ المتقابلة متقابلةً وكم أصنافُ المتقابلات، وكيفَ أحوالُها في التقابل»[٢٥٧]. ومن أدوات الاستفهام أيضا (ما): «وتَبَيَّنَ ما هي هذه الفصول الثلاثة والأصناف الثلاثة»[٢٥٨]، و(كيف) : «فقد بان كيفَ يعرضُ الغَلَطُ...»[٢٥٩]، وغيرها[٢٦٠]، ويمكن أن تحمل الشواهد السابقة في القرآن الكريم والكلام الرشدي وغيرهما على النقل من معنى الاستفهام الى معنى المصدرية.

(٥) وقوع الجملة الاستفهاميّة مضافا إليها:

تطالعنا الجملة الاستفهاميَّة في الكلام الرشديّ مضافا إليها اسمٌ ليس مِمَّا يُضاف إلى جملة، ومن ذلك: «وسواء كان الحاصل بوسط من باب لم الشيءُ، أو من باب إنَّ الشيء...»[٢٦١]، «وهو مطلبُ هل المركّب»[٢٦٢] على أنَّ في الكلام حذفَ خبر

(٢٥٢) البقرة: ٦، انظر : د. عبدالفتاح الحموز، التأويل النحوي: ٨٩٧.
(٢٥٣) انظر ابن هشام الانصاري (ت: ٧٦١هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، لمحيي الدين عبدالحميد (بلا تاريخ طبع أو مكانه): ١٦٧، وانظر: د. عبدالفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم: ٨٩٧.
(٢٥٤) ابراهيم: ٤٥.
(٢٥٥) الرحمن: ٣٧.
(٢٥٦) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ٦٩.
(٢٥٧) ابن رشد، تلخيص كتاب العبارة: ٧٦، وانظر: تلخيص كتاب القياس: ٩٣. ٨٥، ١٠٨.
(٢٥٨) ابن رشد، تلخيص كتاب الشعر: ٦٢، وانظر تلخيص كتاب الجدل: ٤٣٢.
(٢٥٩) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ١٠٠، وانظر: تلخيص كتاب البرهان: ١٠٢، تلخيص كتاب الجدل: ٢٩، فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة: ١٣٩.
(٢٦٠) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ١٨٤.
(٢٦١) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ١٣٢.
(٢٦٢) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ١٣٧.

المبتدأ، «والمطلبُ الثاني مَطْلَبُ لِمَ كان هذا الشيءُ موجوداً لهذا...»[٢٦٣]. ويظهرُ لي أنَّ الجملة الاستفهاميَّة حالَّةٌ محلَّ لفظة واحدة عند ابن رشد. ويمكن تأويل ما مرَّ أيضاً بالحمل على الحكاية أو الحذف البياني، أي:قولنا: لم الشيء؟

(٦) اقتران خبر (كاد) بـ (أنْ):

ذكرَ النحويّون أنَّ الغالب في خبر هذا الفعل الناسخ أنْ يتجرَّد من (أنْ)[٢٦٤]، ومِمَّا جاءَ في الكلامِ الرشديّ على خلاف هذا الغالب: «فيكادُ أنْ يكونَ الضروريّ آثرَ عندنا...»[٢٦٥]، «ولَمَّا كانت النتائِجُ تكادُ أنْ تكونَ غيرَ متناهيةٍ فقد يجبُ أنْ تكونَ المقدّمات غيرَ متناهية»،[٢٦٦] «ويكادُ أنْ يكونَ جميعُ العلوم...»[٢٦٧].

(٧) اقترانُ ما يُمْكِنُ أنْ يُعَدَّ جواباً لـ (كلمَّا) بالفاء:

في الكلام الرشديّ موضعٌ يمكنُ عَدُّهُ جوابا لـ (كُلمَّا) المركَّبة من (كلّ) و (ما)، والتي تقتضي جملتين ماضويَّتين، وهو: «وكُلمَّا وُجدَ برهانٌ يناقضُه فإنَّما كانَ مظنوناً به أنَّه يقينٌ»[٢٦٨]، والقياس أنْ يُقْالَ: كلَمَّا وُجِدَ برهانٌ كانَ مظنونًا به أنَّه يقينٌ[٢٦٩].

وبعدُ فيتبيَّنُ لنا مِمَّا مرَّ أنَّ في الكلام الرشديّ تراكيبَ لغويَّةً على خلاف ما عليه القياس، أو ما عليه جمهور الكلام العربيّ، وتبدو هذه المسألة بَيِّنَةً في وقوع الجملة الفعليّة اسما لـ (أنَّ)، و (ليس)، ومبتدأ، ووقوع الجملة الاستفهامية فاعِلاً ومضافا إليها مفرَدٌ ليس مِمَّا يُضاف إلى جملة، واقترانِ خبر (كاد) بـ (أنْ) وما يُمْكِنُ أنْ يَعَدَّ جوابا لـ (كُلمَّا) بـ (فإنَّما).

(٦) مسايَرةُ بعض تراكيبه اللغويَّة للمذهبين البصريّ والكوفيّ في بعض المسائل

يتراءى لي أنَّ في الكلام الرشديّ مواضَع تُسايرُ المذهبين البصريّ والكوفي، وهي

---

(٢٦٣) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ١٣٧.
(٢٦٤) انظر محمد علي الصبان (ت: ١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني، القاهرة ـ دار إحياء الكتب العربية: ١/١٦١.
(٢٦٥) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ١٥٧.
(٢٦٦) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ١٢٩.
(٢٦٧) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ٨٧.
(٢٦٨) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٧٧.

مسألَةٌ تشهد بعدم تَشَيُّعه في هذا الكلام لهذا المذهب أو ذاك، أو تأثّره به على الرغم مِمَّا يُطالِعنا من إيحاءات توحي بإيثارِه المذهبَ الكوفيّ على البصريّ، أو العكس، ويبدو ذلك بَيِّناً في تلك المواضع الثرَّة التي تسايرُ هذا المذهبَ أو ذاك. ومِمَّا يُمْكِنُ عدّه من باب إيثار المذهب الكوفيّ اقترانُ المضافَ والمضاف إليه في العدد المضاف إلى معدوده بحرف التعريف، ومن ذلك: «وهذا هو في الستّ المقالاتِ من كتاب أرسطو»[٢٧٠]، «..... فإنّه يكونُ أحَدَ هذه الثلاثة الأصناف من المقاييس»[٢٧١]، «فَبَيِّنٌ أنَّ الناظِرَ في الصناعةِ يجبُ أنْ يتقدَّم عنده في هذه الثلاثة الأجناس...»[٢٧٢]، أمّا اقترانُ المضاف إليه وحدَهُ به فَيُعَدُّ نادراً في الكلام الرشديّ: «فإنَّ الضعفَ ليس له ضدٌّ ولا لثلاثة الأضعاف ضدّ»[٢٧٣].

ومِمَّا يُمكِنُ عدّه مسايرا للمذهب البصريّ وقوعُ الجملة الماضويّة مقترنةً بـ (قد) وغيرَ مقترنَة خبرا لـ (كان) أو إحدى أخواتها[٢٧٤]، ومن ذلك قوله: «فيكونُ قد حفظ الأخفى»[٢٧٥]، «هو أنْ نَنْظُرَ ألّا يكونَ قد وُضِعَ شيء...»[٢٧٦]. ومن تلك التي من غير قد: «وقد كان هو وعد بالتكلُّم ....»[٢٧٧]. «فإنْ كانَ الرجل قصدَ قولَ الحقّ في هذه الأشياء...»[٢٧٨]. ولعلّ عدم اقتران الماضي بـ(قد) أو اقترانه يعود الى أسباب تتعلق بالزمن النحوي الذي يفهم من التراكيب اللغوية، وهي مسألة قد وفاها الدكتور تمام حسّان بحثا[٢٧٩].

ومِما يمكن عدُّه مسايرا للمذهب الكوفيّ وقوع الجملة الماضويّة حالا مسبوقة بـ (قد) وغيرَ مسبوقَة، ومنه: «لكانَ النبيُّ (ﷺ) لا يدعو أحدا إلى الإسلام إلّا عرض عليه هذه الأدلة...»[٢٨٠]، «وذلك انّما وجب له من قبل المقدّمات الضروريّة وكانت

(٢٦٩) انظر: عباس حسن، النحو الوافي: ٢/٢٩٤.
(٢٧٠) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٦.
(٢٧١) ابن رشد، تلخيص كتاب القياس: ١٩٢.
(٢٧٢) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ٧٠، وانظر شواهد أخرى: تلخيص كتاب الجدل: ١٩٥، ٢١٢، ٣٠١، ٣١٩، ٣٢٣، ٤٣٢، ٤٥٢، تلخيص كتاب القياس: ٢٣٠، تلخيص كتاب الشعر: ٥٧، ٦٦، ٧٠، تلخيص كتاب العبارة: ٨٥، مقدمات ابن رشد: ٤٤، ٤٥، ٨٩، ٩١، ٩٦، ٢١٤، ٢٧٤.
(٢٧٣) ابن رشد، تلخيص كتاب المقولات: ١١٠.
(٢٧٤) انظر ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٨٣٣.
(٢٧٥) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٣٦٨.
(٢٧٦) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٢١٩.
(٢٧٧) ابن رشد، تلخيص كتاب الشعر: ١٣٢.
(٢٧٨) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٤١٢، وانظر شواهد أخرى: تلخيص كتاب المقولات: ٩٢، تلخيص كتاب الجدل: ٢١٩، ٣٠٤، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٤، ٣٢٦، ٣٢٧، تلخيص كتاب القياس: ٦٩، ٢٠٥، ٢٤٧، تلخيص كتاب البرهان: ٣٦، ٧٨، ٦٧، ٥٢، ٥٩، ٧٠، ٨٧، تهافت التهافت: ١/٣٨٦. فصل المقال والكشف عن مناهج الادلة: ٥٢ ـ ٥٤.
(٢٧٩) انظر د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، القاهرة ـ الهيئة المصريّة العامة للكتاب، ١٩٧٣: ٢٤٥.
(٢٨٠) ابن رشد، فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة: ٤٢.

المقدمات الضروريّة هي الذاتيةُ المحصولة على الكل»[٢٨١]، على أنَّ (وكانت المقدّمات....) حال من (المقدّمات الضروريّة). ومن مجيء هذه الجملة مصدّرةً بـ (قد): «فليس يُوجدَ منها حركَةٌ في الزمان الحاضر المشار إليه إلّا وقد انقضت قبلها حركاتٌ لا نهايةَ لها»[٢٨٢]، وتطالعنا هذه الجملة الماضوية المقترنة بـ (قد) وغير المقترنة بها في القرآن الكريم، وهي مسألة تحدثت عنها في مكان آخر [٢٨٣].

ومن المساير للمذهب البصري عطفُ الاسم الظاهر على الضمير الذي في موضع رفع بفاصل[٢٨٤]، ومن ذلك: «وأمَّا الذي يجتمع منها هو والأشياءُ التي تَوضَعُ فيها على وتيرةٍ واحدة»[٢٨٥] على أنَّ (الأشياءُ) معطوفةٌ على الضمير المستتر العائد إلى الاسم الموصول، وقد أُعيدَ هذا الضميرُ منفصلا لتصحيح العطف.

ومنه عطفُ الاسم الظاهر على الضمير المتَّصل الذي في موضع جرٍّ بإعادة العامل[٢٨٦]، وهو مذهب البصريّين، ومن ذلك: «بقيام الأرض بينه وبين الشمس»[٢٨٧]، «التي هي أعرفُ عندنا وعندَ الطبيعة»[٢٨٨].

(٧) المسائل اللغويَّة التي يمكنُ أنْ يكونَ بعضُها على خلاف ما عليه القياس

لعلَّ هذه المسألة تُعَدُّ من السمات البَيِّنة كغيرها في الكلام الرشديّ، إذْ تبدو في معاملة الأسماء المبنيَّة الجامدة معامَلَة غيرها من الأسماء مِنْ حَيْثُ اقترانُهابحرف التعريف، وجريانها مجرى الأسماء المتَّصَرِّفَة تصرُّفاً تامّاً، وشيوعُ المصادر الصناعيّة، وبعضُ أبنية الأفعال كبناء (انفَعل) حملاً على مقولة (أنْ يَنْفعِلَ)، وغير ذلك من المسائل اللغويَّة التي يُمْكِنُ أنْ تُعْدَّ على خلاف ما عليه القياسُ، وهي مسائلُ سنبسُطُ الحديثَ فيها فيما بعدُ. ولعلَّ أهمَّ ما يُمْكِنُ أنْ يُعَزِّزَ ما نَذْهبُ إليه منها ما يأتي:

---

(٢٨١) ابن رد، تلخيص كتاب البرهان: ٥٨.

(٢٨٢) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٨٣، وانظر فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة: ٥٣، ٦٣.

(٢٨٣) انظر كتابنا: التأويل النحوي في القرآن الكريم: ٩٤٨ ـ ٩٥٦.

(٢٨٤) انظر السيوطي، همع الهوامع: ٥/٢٦٦ ـ ٢٦٨.

(٢٨٥) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ١٤٥.

(٢٨٦) انظر السيوطي، همع الهوامع: ٥/٢٦٨.

(٢٨٧) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ١٢٦.

(٢٨٨) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ٦٩، وانظر: فصل المقال والكشف عن مناهج الادلة: ١٠٠، مقدمات ابن رشد: ٧٦.

(١) معامَلَةُ الجامِد المبنيّ أو غيرِ المتَصَرِّف من الأسماء معامَلَةَ المعرب والمتصرِّف:

ويبدو الجامد في هذه المسألة فيما يطالعُنا من بعض أسماءِ الاستفهام وظروفه المبنيّة وغير المتصرفة تصرّفاً تامّاً ـ مقترنةً بحرف التعريف، ولعلَّ للمقولات التي تَحْمِلُ في عناوينها هذه الأسماء أثراً بَيّناً في ذلك، فمِنْ هذه المقولات: مقولَةُ الكمّ، ومقولَةُ الكيف، ومقولَةُ متى، وأين، ولَهُ[٢٨٩]. ومن ذلك قوله: «فإنَّهُ يُظَنُّ هنالك أنَّ أشياءَ من الكيفيَّة وأجناسها من المضاف...»[٢٩٠]. فلفظة كيف صيغ منها مصدرٌ صناعيٌّ مقترنٌ بحرف التعريف، وعوملت معاملة المتصّرف تصُّرفاً تامّاً. والقول نفسه في الكم والكميّة[٢٩١]: «وأمّا الكمّ المتّصل فليس يصدُقُ ذلك فيه...»[٢٩٢]. والأين: «ومنه ما هو في الكيف، ومنه ما هو في الكمّ، ومنه ما هو في الأين»[٢٩٣]. وروي عن بعض البغداديّين الإعرَاب والبناء فيما مرَّ: «وحكى بعضُ البغداديّين أنَّ العرب تقول؛ كيف لي بفلان؟ فيقالُ: كُلّ الكيف والكيفَ، وأين منزلُك؟ فيقال: كلّ الأين والأينَ....»[٢٩٤]. ومِمَّا يُمْكِنُ عدُّه مِمَّا مرَّ كنايَةُ العدد (كذا وكذا)، إذْ تُطالعنا في كلامه مقترنةً بحرف التعريف: «فَتَوفيتنا في حدود الأشياء أنه تركيبُ الكذا والكذا....»[٢٩٥]. ويمكن حملُ ما مرَّ على الحكاية.

ومنه ضميرُ الفصل (هو)، إذْ يُطالعنا أيضاً مقترناً بحرف التعريف: «فلذلك كانت مواضعِ الهُوَ هُوَ والغير معدودة مع مواضع الحدّ»[٢٩٦]، والمراد بالهُوَ هُوَ المطابقة التامّة، على الرغم مِمَّا يطرأ عليه من تغيُّراتٍ **(indintiqui)** .

ومنه الظروف قبل وبعد، وفوق، وأسفل، ووراء، وغيرها مِمَّا يُمْكِنُ عدُّه غيرَ متصرف تصرُّفاً تامّاً في الغالب، إذْ تطالعنا هذه الظروف مقترنةً بحرف التعريف، أو مُصاغاً من بعضها مصادرُ صناعيَّة، أو متصرفةً تصرّفاً تامّاً. ومن المقترنة بحرف التعريف: «إحداهما: أنَّ توهُّمَ الماضي والمستقبل اللذين ... هما القبلُ

(٢٨٩) ابن رشد، تلخيص كتاب المقولات: ٨٤.
(٢٩٠) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ١٧٧، وانظر شواهد أخرى: تهافت التهافت: ١/ ٢٨٤، تلخيص كتاب الجدل: ٣٩٣، تلخيص كتاب المقولات: ١٠٦، ١٢١، تلخيص كتاب البرهان: ١١٠.
(٢٩١) ابن رشد، فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة: ٤٧، وانظر: تهافت التهافت: ١/١١٧، ١٥٧، ٦٦، تلخيص كتاب الجدل: ٣٤١، تلخيص كتاب المقولات: ١٠٢، ١٠٣.، فصل المقال والكشف عن مناهج الادلة: ٤٧.
(٢٩٢) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٦٦، وانظر: ١/١٣١،
(٢٩٣) ابو علي الفارسي (ت: ٣٩٢هـ)، شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمّى بإيضاح الشعر، تحقيق د. حسن هنداوي، دمشق ـ دار القلم، بيروت ـ دار العلوم والثقافة، الطبعة الاولى: ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧م: ٤٥.
(٢٩٤) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٣٥٣.
(٢٩٥) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ١٩. وانظر: ٦٨، ٢٧١، تهافت التهافت: ٩٦.
(٢٩٦) انظر مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الفلسفي: ٢٠٧.

والبَعْدُ...»[٢٩٧]. ومن المصادر الصناعيّة المصوغة من بعض الظروف القبليَّة والبعديَّة: «وأمَّا تَوَهُّمُ القَبْلِيَّةِ والبَعْديّة في الحركة المحدثة فشيءٌ موجود في جوهرها...»[٢٩٨]. ومن التصرُّف وقوع فوق وأسفل موقع الاسم المتصَرِّف، ومن ذلك خبر الابتداء : «وهو الفَوْقُ مثلا»[٢٩٩]، واسم (أنَّ) و(إنَّ): «لأنَّ الفلاسفة يرونَ أنَّ ههنا فوقاً بالطبع»[٣٠٠]، «إنَّه ليس العلّة أنَّ للفوق فوقاً»[٣٠١]. والمعطوفُ على اسم (كان) «وأنَّه لولا الجسمُ المستدير لم يكن هنالك لا ثقيلٌ ولا خفيفٌ... ولا فوقٌ ولا أسفلُ....»[٣٠٢].

(٢) شيوعُ المصادر الصناعيّة:

يظهرُ لي أنَّ السبب في شيوعِ هذا النوع من المصادر يعود إلى أنَّها تدلُّ على المعنى المجرّد المتوافر في المصادر الأخرى زيادةً على اشتمالها على خصائص ذلك الاسم وسماته، الذي زيدت عليه اللاحقة (يّة)، على أنَّها صارت تجري مجرى الأعلام، وهي مسألةٌ تكثر في الكلام الفلسفيّ. ومن الألفاظ التي تُطالعنا في الكلام الرشديّ محمولةً على المصدر الصناعيّ: الزوجيَّة[٣٠٣]، والكَيفْيّة[٣٠٤]، والإنسانيَّة[٣٠٥]، والفروسيَّة[٣٠٦]، والاثنينيّة[٣٠٧]، والناريَّة[٣٠٨]، والمَاهيَّة[٣٠٩]، والغَيْريَّة[٣١٠]، والحيوانيَّة[٣١١]، والوجوديَّة[٣١٢]، وغير ذلك من المصادر الصناعيَّة التي تشيعُ في الكلام الرشديّ.

---

(٢٩٧) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/١٥٣، وانظر: ١/١٦٤. وانظر في الفوق: تهافت التهافت: ١/١٦٦، ١٦٤، وانظر في الأسفل على الرغم من جواز كونه في العربيّة من باب (أفعل): تهافت التهافت: ١/١٦٤.

(٢٩٨) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/١٥٧.

(٢٩٩) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/١٥٥. وانظر: ١/١٦٥.

(٣٠٠) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/١٦٥.

(٣٠١ ابن رشد، تهافت التهافت: ١/١٦٦. وانظر: ١/١٢٠.

(٣٠٢) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/ ١١٤.

(٣٠٣) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٣١٧.

(٣٠٤) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ١٧٧، وانظر: تلخيص كتاب المقولات: ٩١، ١٢٠، ١٢١، تلخيص كتاب القياس: ٦٤، تلخيص كتاب العبارة: ١٠٨.

(٣٠٥) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ١٥٢، وانظر: تهافت التهافت: ١/٩٩، تلخيص كتاب البرهان: ٨٨.

(٣٠٦) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٤٠٦.

(٣٠٧) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٤١٣.

(٣٠٨) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٢٩٠.

(٣٠٩) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٢٢٤.

(٣١٠) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٦٨.

(٣١١) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ٤٨.

(٣١٢) ابن رشد، تلخيص كتاب القياس: ٦٤، تلخيص كتاب العبارة: ١٠٨.

(٣) الاستغناء بالمطاوعة عن البناء للمفعول في بعض الأفعال:

يتراءى لي أنَّ بناءَ المطاوعة يُسْتَغْنى به في العربيَّة عن البناء للمفعول في بعض الأفعال، لأنَّه أكثرُ تأكيداً ومبالَغةً في الدلالة على المعنى، لأنَّ الزيادة في المبنى تتبعها زيادةٌ في المعنى. ولعلَّ هذه المسألة تبدو بَيِّنةً في بناءى انْفَعَلَ) الذي يُسْتَغْنى به عن (فُعِلَ)، و(تَفَعَّلَ) عن (فُعِّلَ).

ولستُ أُنْكرُ أنَّ المطاوعَ أضيقُ في العربيّة من المبنيّ للمجهول في ميدان التطبيق، لأنَّ كلَّ فعل يصلح أنْ يُبنى منه للمجهول، وليس كلُّ فعل يُصاغ منه مطاوعٌ، إذْ للسماع دورٌ رئيسٌ فيه، لأنَّه لا بُدَّ من توافر قيود باب المطاوعة، ولعلَّ أهمَّها تراخي المفعول عن إرادة الفاعل من حيث مقاومةُ إيقاع الحَدث، ويكمُنُ ذلك في تَوافُرِ قدْرةٍ للمفعول في مقاومة الحَدَث، فإذا تمّتْ هذه القدرة أمكن أنْ يتحوَّلَ مفعولُ الفعل المصوغ منه إلى فاعل للمطاوع المصوغ من حيث الشكل النحوّيُ فقط دون أنْ يفقدَ ما كان له من طابع سلبيّ. وعليه فلا يصحّ أنْ يقالَ: انْقَتَلَ الرجلُ إذا لم يكن هذا القتيلُ قادرا على مقاومة إيقاع قتله، والقول نفسه في: انكسر الزجاج، وانضرب الرجل، وانلعبت الكرة، وانلفظت الكلمة. وفي العربية مطاوعٌ دلاليٌّ، يختلف في أصوله الاشتقاقيّة نحو: أعطيته فأخَذَ، وأمرته فأطاعَ، وغير ذلك.

ومن الأفعال التي يُمكِنُ عدُّها من البناء الأول (انْبنَى) مطاوع بنى العلاجيّ المتعدّي إلى مفعول، ومنه: «وإنّما كان ذلك كذلك؛ لأنَّ الأشياء التي منها تَنْبَني طبيعةُ البرهان وتَتَقَوَّمُ في صناعةٍ هي ثلاثةُ أشياءَ»[٣١٣]، «أحدُها أنَّ البرهانَ الذي يَنْبنى على مقدّمات أقلّ....»[٣١٤]. وقد طالعنا المبنيُّ للمفعول في مواضعَ قليلة، منها: «ولا يصحُّ أنْ يُبْنَى الأقرْبُ على الأبعد...»[٣١٥].

وانْحَفَظَ مطاوع حِفَظَ، ومنه: «حتى انْحَفَظَ بذلك وجودُ الموجودات، وتَمّتِ الحكمة»[٣١٦]، وانْقضَى [٣١٧]، وانْكَسَرَ[٣١٨]، وانكَشَفَ[٣١٩]. وممَّا يُمْكنُ عدُّه من ذلك

(٣١٣) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ٦٥.
(٣١٤) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ١١٨، وانظر شواهد أخرى: تلخيص كتاب البرهان: ١١٩، ١٧٠، فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة: ٩٠، ٦٥، ٦٦، ٩٦، ١٢٢، يوحنا قمير: ابن رشد: ٨٥، ٨٧.
(٣١٥) ابن رشد، مقدمات ابن زشد: ٢٣، وانظر شواهد اخرى، مقدمات ابن رشد، ١٤٦، فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة: ٤٦.
(٣١٦) ابن رشد، فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة: ١١٨.
(٣١٧) انظر: ابن رشد، فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة: ١٥٨.
(٣١٨) انظر تهافت التهافت: ١/١٦٥، ١٦٦.
(٣١٩) انظر ابن رشد: مقدمات ابن رشد: ١١٢، ١٢٧، فصل المقال والكشف عن مناهج الادلة: ٨١.

مُنْهَضِمةٌ التي تَسُدُّ مسدَّ مهضومة: «مثل مَنْ حدّ البلغم بأنّه الرطوبة الغير المُنْهضِمَة الأولى التي تَتَولّدّ من الغذاء، وذلك أنّه إذا وُصِفتْ بأنّها غيرُ مُنْهَضِمة لم يصدق عليها أنّها أولى؛ لأنّه ليس في البدن رطوبةٌ غير منهضمة إلّا واحدة، وهي البلغم...»[٣٢٠]. ولعلّ لمقولة (أنّ يَنْفعل) أثرا بيّنا في التجاء ابن رشد إلى هذا البناء.

ومن البناء الثاني الذي يُمْكِنُ أنْ يدورَ في فلك المطاوعة والمبالغة تَحصَّلَ، ومنه: «وأنّه ولا إنسان من الناس يُؤثّرُ عندما تَحصَّلُ له سائرُ الخيرات....»[٣٢١]، أي: حَصَّلَهُ فَتَحصَّل، إذْ يصبح المتعديّ إلى واحد بالمطاوعة لازما، والمتعدّي إلى اثنين متعديًّا إلى واحد، «فيَتَحصَّلُ من هذا أنَّ في وجوب تكرار الطلب قولين»[٣٢٢].

وتَقَوَّمَ: «وإنّما كان ذلك كذلك؛ لأنَّ الأشياءَ التي منها تَنْبني طبيعةُ البرهان وتَتَقَوّم في صناعة هي ثلاثةُ أشياءَ»[٣٢٣]. وتَرَقّى: «فإنّه ليس يمتنعُ أنْ يكونَ فصلٌ واحدٌ لجنسين لا يحوي أحدُهما الآخر، لكن يَتَرَقّيان إلى جنس واحد....»[٣٢٤]، «وذلك بأنْ يكونَ الجنسان اللذان وُجِدَ انفصلُ لهما لا يَتَرَقّيان إلى مقولة واحدة بعينها....»[٣٢٥]. وتَكَثَّرُ «ولا يَتَكَثَّرُ بتَكَثُّره»[٣٢٦]، «وذلك أنَّ... العَدَد لا يَتَكَثَّرُ بتكثّر المعدودات....»[٣٢٧]. وتَرَكَّب: «وذلك أنَّ الفصولَ القاسمة للجنس إذا تَرَكَّبتْ مع الجنس أحدثت الأنواع...»[٣٢٨]، وتَجزّأ الذي يبدو في مُتَجَزِّأ: «مثال ذلك: لمّا كان كونُ الحيّ محسوساً أحرى أنْ يكونَ له خاصة من كونه مُتَجزِّأ، ثم لم يكن كونُه محسوساً خاصّة له، فليس أنْ يكونَ مُتَجَزِّأ خاصة له...»[٣٢٩]. وتَعَيّن: «أعني أنّه كما لا يَتَعَيَّنُ... يتَعَيَّنُ المعدود....»[٣٣٠]، وتَتَوَلَّد: «فإنَّ في البدن رطوباتٍ كثيرة تَتَوَلَّدُ عن الغذاء، البلغم أوّلُها....»[٣٣١]، وتنكّر: «وإنّما يضطرّ إليه الجدليّ إذا استعسر عليه المجيب في الجواب، وتنكّرَ وتَصَعّبَ له...»[٣٣٢]، أي: نَكَّرَهُ فَتَنَكَّرَ.

---

(٣٢٠) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٣٠٩.
(٣٢١) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ١٥٦.
(٣٢٢) ابن رشد، مقدمات ابن رشد: ٨٤، وانظر شواهد أخرى: تلخيص كتاب الجدل: ١٣٣، ٢٢٩، مقدمات ابن رشد: ١٥٢، تهافت التهافت: ١/١١١.
(٣٢٣) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ٦٥.
(٣٢٤) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٣٢٦.
(٣٢٥) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٣٢٧.
(٣٢٦) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/١٦١.
(٣٢٧) ابن رشد: تهافت التهافت: ١/١٦١، وانظر شاهدا آخر: تلخيص كتاب البرهان: ١٢٠.
(٣٢٨) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ١٨٩.
(٣٢٩) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٢٩٤.
(٣٣٠) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/١٦١، وانظر شاهدا آخر في الصفحة نفسها.
(٣٣١) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٣٠٩. وانظر شاهدا آخر في الصفحة نفسها.
(٣٣٢) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٦٧.

ومِمَّا يُمْكِنُ حملُه على المبالغة زيادةً على المعنى الذي يتراءى من البناء بالزيادة تَقَصَّى الذي يكونُ بمعنى استقصيته، إذْ يُقال: تَقَصَّيْتُ الامر واستقصيته[٣٣٣]، ومنه: «والشكوك التي تلحق في ذلك في مقولة المضاف من بين سائر المقولات، فقد تَقَصَّى فيها الكلام في كتاب المقولات....»[٣٣٤]، على أنَّ معناه الطلبُ المصحوبُ بالمبالغة. وتَصَعَّب الذي يُحْمَلُ على أنَّه بمعنى صَعَّبَه (جَعَلَه صعباً)[٣٣٥]: «فلذلك في هذه المخاطبة رُبمَّا جَحَدَ المجيب المَشهورات، وتَصَعَّبَ في تسليم ما لزمه تسليمُه»[٣٣٦]. وتَحفَّظ الذي يمكن حَملُه على معنى التكلّف المصحوب بالمبالغة، إذ تبدو فيه المعاناة لهذه الصفة المستحبَّة، ومنه قوله: «وإنْ كان مجيباً عرف المقدّمات التي تُبطِلهُ، فيتحفَّظ منها»[٣٣٧].

(٤)بعضُ الجموع التي يُمكِنُ أنْ تكونَ على خلاف القياس:

تطالِعنا بعضُ الجموع في الكلام الرشديّ قد تكونُ ليست قياسيَّةً، ومنها المحاويج: «وهو أنّ باليسار يواسي المحاويج»[٣٣٨]، «فأما بذل المال فنختاره لمن اتفق من المحاويج»[٣٣٩]، يبدو أنَّ مفرد هذا الجمع مِحواج، لا مُحوْج، لانَّ مُفْعِلاً لا يكسَّرُ على مفاعيل إلّا ما سُمِعَ عن العرب نحو مُوسِر ومياسير[٣٤٠]، جاء في (تاج العروس): «والمُحْوِجُ: المُعدم من قوم محاويج. قال ابن سيده: وعندي أنَّ محاويج جمعُ مِحْواَج، إن كانَ قيل، وإلّا فلا وجه للواو....»[٣٤١].

والمَطالبُ التي تُعَدُّ تكسيرَ مَطلوب: «وقد يَدُلُّ على ذلك أنَّا إنَّما نعاند مَنْ ظنَّ أنَّه قد أتى ببرهان على مطلوب ما من المطالب»[٣٤٢]. وهذا البناء (مَفاعِل) يَطَّردُ في كلّ ثلاثيٍّ مُصَدَّرٍ بميم زائدة، نحو: مَكْتَب ومكاتِب، ومَعْرِض ومعارض، ومُعْجَم ومَعاجِم، ومِبْرَد، ومَبارد، وغيرها. أمَّا مفعول فَيُكَسَّرُ علىَ مفاعيل، ويظهرُ لي أنَّه يُمْكِنُ حملُ مطالِب على اختزال الياء، إذْ نشأَت عنه الكسرة.

(٣٣٣) انظر ابن منظور: لسان العرب(قصا).
(٣٣٤) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ١٧٧.

(٣٣٥) انظر الزبيدي محمد مرتضى الحسيني (ت: ١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، سلسلة تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، تحقيق نخبة من العلماء (صعب).
(٣٣٦) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٤٢٦، وانظر شاهدا آخر في المرجع نفسه: ٦٧.
(٣٣٧) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٤٦٥.
(٣٣٨) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٤٠١.
(٣٣٩) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ١٥٦.
(٣٤٠) انظر: عباس أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع، القاهرة ـ دار المعارف (بلا تاريخ طبع) : ١٨٣.
(٣٤١) الزبيدي، تاج العروس (حوج).
(٣٤٢) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ٥٩.

والآصعُ تكسيرُ صاع الذي يُكَسَّر على أَصْؤُعُ (بهمز الواو)، وأصْواع، وصُوْع، وصيعان، والآصُعُ من باب آدُر (أدْوُر، أدؤُر) وآرُس (أرؤُس) وغيرهما مِمّا حدث فيه قلبٌ مكانّي (أعْفُل). ولقد ورد هذا الجمعُ المقلوبُ في كلام الإمام الشافعيّ[٣٤٣]. ومن هذا الجمع قولُ ابنِ رشد: «وفي قفيزنا ... عشرة آصُعٍ ونصف»[٣٤٤].

والآنات جمع الآن: «فليس يتصوَّرُ فيه متقدّم ولا متأخر؛ لأنَّ المتقدِّم والمتأخِّر في الآنات إنّما يتصوّران بالإضافة إلى الآن الحاضر»[٣٤٥]. وهو جمعٌ لا تتوافر فيه قيودُ ما يُجْمَعُ هذا الجمع التّصحيحيّ.

(٥) النسبُ إلى بعض الألفاظ:

تطالِعُنا في الكلام الرشديّ بعضُ المنسوبات يُمْكِنُ أنْ تكونَ على خلاف القياس أو الوجه المشهور، ولعلَّ أهمَّ ما في هذه المسألة شيوعُ النسب إلى المشتقّات التي يَتَوَافرُ فيها قبل النسب ذلك المعنى المُراد تحقيقُه به، ولقد انتهيتُ في بحثي الموسوم بـ (النسب إلى المشتقّات في العربيَّة)[٣٤٦] إلى أنّه لا يُصار إلى هذه المسألة في العربيّة، لعدم توافره في الكلام العربيّ في عصور الاحتجاج اللغويّ إلّا في ألفاظ قليلة يمكن عدُّها من باب الصفات التي استُغْنِيَ بها عن موصوفاتها الجامدة، فعوملت معاملتها، ولعلّ ما في الكلام الرشديّ من شواهد على خلاف ما انتهينا إليه، إذا لم تُحْمَلْ على أنّها من باب الألفاظ التي استغنيَ بها عن موصوفاتها، كما مرَّ، وهو الأظهر، أو أنّها ليست مِمَّا يُحْتَجُّ بها كغيرها من الشواهد الأخرى لعَدَم توافرُ قيود ما يُحْتَجُّ به فيها، ومن هذه الألفاظ: أَقَلِّيُّ، وأكثريّ، إذا لم يحمل النسب فيهما على أنّهما منسوبا «أقليَّة» و «أكثريَّة» المصدرين الصنّاعيين: «وذلك أنَّ اسم المُمْكن يقال ـ باشتراك ـ على الممكن الأكثريّ، والممكن الأقلّيّ»[٣٤٧]، وأوليَّة : «وإذا أسقطت الأوَّليَّة.....»[٣٤٨]. وثنائيَّة وثلاثيَّة: «ولمّا كانت القضايا منها ثنائيَّة ـ وهي التي محمولها كلمة ـ ومنها ثلاثيَّة....»[٣٤٩]. وأُخْرَويّ وأُخْرَوِيَّة: «وهذا مثل الإقرار بالله ـ تبارك وتعالى ـ وبالنبوّات وبالسَعادة الأُخرويَّة، والشقاء الاخُروي...»[٣٥٠]،

---

(٣٤٣) انظر د. عبدالفتاح الحموز، كلام الإمام الشافعيّ ـ رضي الله عنه ـ والاحتجاج به وجهٌ من سَعَة العربيَّة، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلّد الأول، العدد الثاني: ١٩٨٦م: ٦٨.

(٣٤٤) ابن رشد، مقدمات ابن رشد: ٢١١.

(٣٤٥) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/١٢٦.

(٣٤٦) اجيز هذا البحث للنشر في مجلة الضاد ـ العراق ـ التي تصدرها الهيئة العليا للعناية باللغة العربية.

(٣٤٦) الضاد، مجلة تصدرها الهيئة العليا للعناية باللغة العربية ـ العراق ـ الجزء الرابع، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م: ١٣٧ ـ ١٩٢.

(٣٤٧) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٦٤. وانظر شاهدين آخرين: تلخيص كتاب الجدل: ١٠٧، ٢٤٠.

(٣٤٨) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٣٠٩، وانظر شاهدا اخر في المصدر نفسه: ٣٠٩.

(٣٤٩) ابن رشد، تلخيص كتاب العبارة: ٨٤، وانظر شاهدا آخر في المكان نفسه.

(٣٥٠) يوحنا قمير، فلاسفة العرب، ابن رشد: ٦٧. وانظر شواهد أخرى: المصدر نفسه: ٦٨، ٧٥، فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة: ١٣٠.

وعفيفيَّة: «قال: وأجزاءُ هذا النوع هي أجزاء صناعةِ المديح العفيفيَّة من الإدارة...»[٣٥١]. ومُغالِطيّ: «إلّا أنَّ هذا فعل مغالِطيّ....»[٣٥٢]. وأجنبيَّة: «ولمَّا كانت الإلزامات التي أتى بها في هذه المسألة أجنبيَّةً....»[٣٥٣]. وخاصّيَّة وعامِّيّة: «إذا كان ما لها في طبيعتها الخاصيَّة أكثر»[٣٥٤]، «أحدُهما أنَّ المقدمات العامِّيّة إنّما تُستَعمل في علم مقرونةً بالمقدمات الخاصة بذلك العلم...»[٣٥٥].

ومن النسب في هذه المسألة النسب إلى جموع الكثرة التي ليست من باب اسم الجمع أو اسم الجنس الجمعيّ على الرغم من أنَّ قوما أجازوا النسب إليه مطلقا[٣٥٦]، والقياسُ في هذه المسألة أنْ يُنْسَب إلى مفرد هذا الجمع. ومِمّا جاء في الكلام الرشديّ من جموع الكثرة المنسوبِ إليها تعاليم: «مثل المقدّمات التعاليميَّة....»[٣٥٧]، «فإنَّ العلوم التعاليميَّة إنّما تُسْتَعمل هذا الشكل...»[٣٥٨]. والمناظِر (جمع مِنْظَر): «أعني أنَّ العلم الطبيعيّ يعطى فيه وجوده، والعلم المناظريّ سببه»[٣٥٩].

ومنه كونُ منسوبِ كرة كُريًّاً: «والأقطاب هي من الحيوان الكُريّ الشكل بمنزلة هذه الأعضاء»[٣٦٠]، «وهو الجَسم السماوي الكُرِيّ...»[٣٦١]. والأكثر في النسب إلى ما كان من باب كُرَة ولغة إعادة اللام المحذوفة: لُغَويّ وكُروَيّ (كُرْوَة، والجمع كُرات، وكُرون، أو كُرَوٌ، وتجمع على كُرين وكُرات». ويَجوز أنْ يكون منسوباهما (لُغِيّ وكُرِيّ).

وهيولانيّ في هَيُولَى[٣٦٢]، والقياس هيوليّ، ويجوزُ أنْ يُقال هِيولَويّ شذوذاً حملا على مذهب يونس بن حبيب[٣٦٣]. وممَّا جاء في الكلام الرشديّ : «لكنّ هذا كلّه... عندهم في الصور الهَيولانيَّة»[٣٦٤].

(٣٥١) ابن رشد، تلخيص كتاب الشعر: ١٢٦.
(٣٥٢) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٦٧.
(٣٥٣) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٧٨.
(٣٥٤) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ١٥٤، وانظر تلخيص كتاب البرهان: ٧١.
(٣٥٥) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ١٢٩، وانظر شاهداآخر في الصفحة نفسها.
(٣٥٦) انظر السيوطي، همع الهوامع: ٦/١٧١.
(٣٥٧) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ١٠٢.
(٣٥٨) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ٨٧، وانظر شواهد أخرى: تهافت التهافت: ١/٣٤٦، تلخيص كتاب البرهان: ٨٠، ٨٦.
(٣٥٩) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ٨٦.
(٣٦٠) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/١١٣ وانظر شواهد أخرى: تهافت التهافت: ١/١١٢، ١١٥، ١٦٠.
(٣٦٢) الهيولي: كلمة يونانيّة الأصل، ويراد بها المادة الأولى، انظر: الشريف علي بن محمد الجرجاني، كتاب التعريفات، بيروت ـ دار الكتب العلميّة، الطبعة الاولى: ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م: ٢٥٧.
(٣٦٣) انظر السيوطي، همع الهوامع: ١/٥/١٦١.
(٣٦٤) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٣٩٤.

وبَرّانِيّ في بَرّ: «فهذا هو الذي يخصُّ هذه الصناعة من استعمال المقدمات البرّانيَّة، وهنا مقدمات خارجة برّانيَّة...»[٣٦٥]. وهذه نسبة على غير قياس كصنعانيّ، وقيل إنَّ هذا ليس من قديم الكلام وفصيحه[٣٦٦]. وذاتي في ذات، والقياس ذَوَوِيّ: «فقسمته إلى فصول ذاتيّة تقتضي، ولا بد تكثر... الأفعال عنه»[٣٦٧].

(٦) التأنيث والتذكير:

في الكلام الرشديّ مواضعُ يمكنُ أنْ يكونَ بعضُها على خلاف ما عليه القياس أو مسايّراً لمذهب نحويّ أو أكْثَرَ، ومن هذه المواضع عدمُ مراعاة المعدود المحذوف على الرغم من أنَّه أقلُّ فصاحةً من المراعاة[٣٦٨]. ومن ذلك: «إنَّ العادات التي تحاكى عند المدح الجيّد... أربعة، إحداها العادات التي هي خير....»[٣٦٩]، والأفصحُ أنْ يقال: العادات أربع، لأنَّ المحذوف مؤنَّثٌ ه جازيّ، ومنه أيضا: «..... عام سبعٍ في ذي القعدة...»[٣٧٠].

ومنها عدمُ مطابقة اسم التفضيل المحلَّى بحرف التعريف لموصوفه في التأنيث، وهي مسألَةٌ واجبة في العربيَّة[٣٧١]. ومن ذلك قوله: «والأفضَلُ في المتحرّكات واجبٌ أن يكونَ لَهُ الجهة الأفضل»[٣٧٢]، والقياسُ أنْ يُقالَ: أن يكون له الجهة الفُضْلى.

ومِمّا يمكن عَدّه من هذه المسألة تغليبُ المؤنَّث على المذكّر في تأنيث الصفة المسبوقة بمؤنّثٍ ومذكّر في الغالب مجاور لها: «وأنَّ الجود الإلهيَّ أفاض ـ وفي نسخة (فاض) ـ عليهاً الحياة ـ وفي نسخة (الجود) ـ والإدراك التي بها دبَّرت ذاتَها، وحفِظَت وجودها»[٣٧٣]. يظهرُ لي أنَّ القياس : أفاضَ الحياة والإدراك اللذين بهما دبّرت ذاتها، أو الإدراك الذي به دبَّرت ذاتَها. لأنَّه الأقربُ لاسم الموصول الذي يُعَدُّ صفةً. ويجوز أنْ يكونَ في النص سقطُ معطوف آخر كالجود أو غيره، وأنْ

(٣٦٥) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٣٨٨، وانظر: تهافت التهافت: ١/٧٨، فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة: ١٣٤.

(٣٦٦) انظر: الزبيدي، تاج العروس (برر)، أبو منصور محمد بن احمد الأزهري (ت: ٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق إبراهيم الأبياري، القاهرة ـ دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م: ١٥/١٨٧.

(٣٦٧) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٣٣٣. وانظر: تلخيص كتاب الجدل: ٣٢٢، تهافت التهافت: ١/٩٤، تلخيص كتاب الشعر: ١٣١، تلخيص كتاب البرهان: ٥٠، فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة: ١٠٦.

(٣٦٨) انظر د. عبدالفتاح الحموز ، كلام الإمام الشافعي والاحتجاجُ به وجهٌ من سَعِةَ العربيّة، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلّد الأول، العدد الثاني ١٩٨٦م: ٧٢.

(٣٦٩) ابن رشد، تلخيص كتاب الشعر: ٨٨.

(٣٧٠) ابن رشد، مقدمات ابن رشد: ٣٠٤.

(٣٧١) انظر السيوطي، همع الهوامع: ٥/١١٢.

(٣٧٢) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/١٢٠.

(٣٧٣) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٣١٨.

يُحْمَلَ الكلامُ على التقديم والتأخير، والتقدير: أفاض عَليها الحياة التي بها دبَّرت ذاتها، وحفظت وجودَها والإدراك، إذا لم يُنْوَ له صفةٌ أخرى، وأنْ يُحْمَلَ الموصول (التي) على الذي في إجازة كونه للمثنّى والواحد والجمع كَمنْ[٣٧٤]، على الرغم من أنَّ (التي) تفيد التأنيث والإفراد والغيبة، ومن تفيد عموم العدد والنوع، ويمكن حمل (التي) على الموصول العاميّ (إللي) الذي يشبه (مَن) في المعنى. ومنه تأنيث (أيّ) المضافة إلى ضمير للمؤنث: «يوم لا يدري أيَّتُهما هي أن يصلّي»[٣٧٥]. «لا يدري أيَّتُهما قبل صاحِبتَها»[٣٧٦]، «لا يدري أيتُهماليس للسبت ولا أيتُهماليست للأحد....»[٣٧٧]، ذكر ابن منظور أنّ أيًّا إذا أضيفت إلى اسم ظاهر وجب تذكيرُها، أمّا إذا أضيفت إلى ضمير مؤنث فيجوز التذكير والتأنيث، ولعلّ الكلام الرشديّ جاء مراعيا للظاهر[٣٧٨]. ولعلّ ممَّا يُعزز التأنيث في هذه المسألة ما جاء في أمالي القالي في مطلب حديث النسوة اللاتي أشَرْنَ على بنت قَيْل من أقيال حمير بالتزوّج: «فأَيَتَكُنَّ أتتني بما أحبُّ فلها أجزلُ الحِباء....»[٣٧٩]. وشرح ابن الأثير لطوال الغرائب: «وأيّتهما كانت فهي المحبوسة...»[٣٨٠]. ويبدو لي أنَّ الشيخَ الغلاييني قد أجاز تأنيث (أيّ) المضافة إلى اسم ظاهر: «أيّ: يُطْلَبُ بها تعيين الشيء، نحو: أيُّ رجلٍ جاء، وأيَّةُ امرأةٍ جاءت...»[٣٨١].

(٧) تعاوُر بعض الحروف واستعمالاتها:

في الكلام الرشديّ مواضعُ يُمْكِنُ حملُها على تعاور الحروف الذي يدورُ في فلك وضع حرف موضعَ آخر، ولعلّ أهمَّ ما في هذه المسألة وضعُ (أو) موضع (وإمَّا) الثانية: «وإنّما كان يجب أنْ يَلقاه بأحد أمرين: إمَّا بأنّ فعلَ الفاعل ليس يوجبُ في الفاعل تغيّراً، فيجب أنْ يكونَ له مُتَغَيِّرٌ من خارج، أو أنَّ من التغيرات ما يكونُ من ذات المُتَغَيِّر، من غير حاجةٍ إلى مُتَغيّر يلحقه منه، وأنّ من التغيّرات ما يجوزُ أن يلحق القديم من غير مغيِّر»[٣٨٢]، «وذلك ضروري إمّا في الفاعل أو

(٣٧٤) انظر السيوطي، همع الهوامع: ١/٢٨٥.
(٣٧٥) ابن رشد، مقدمات ابن رشد: ١١١.
(٣٧٦) ابن رشد، مقدمات ابن رشد: ١٤٩.
(٣٧٧) ابن رشد، مقدمات ابن رشد: ١٤٩ ـ ١٥٠.
(٣٧٨) انظر ابن منظور، لسان العرب (أي) : ١٤/٥٧.
(٣٧٩) ابو علي اسماعيل بن القاسم القالي (ت: ٣٥٦هـ) ، كتاب الامالي، بيروت ـ دار الكتب العلمية: ١/ ٨٠.
(٣٨٠) ابو السعادات المبارك بن محمد بن الأثير (ت: ٦٠٦هـ) ، منال الطالب في شرح طوال الغرائب، تحقيق د. محمودمحمد الطناحي، دمشق ـ دار المأمون للتراث (بلا تاريخ طبع): ٧٧.
(٣٨١) الشيخ مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، بيروت ـ المكتبة العصرية، الطبعة الثالثة عشرة: ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م: ١/١٤٧.
(٣٨٢) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٦٨.

المفعول، أو في كليهما...»[٣٨٣]، «أعني أنَّ كلَّ موجودٍ إمَّا أنْ يكون واجب الوجودِ بذاته أو موجوداً بغيره»[٣٨٤]. ولقد أوجب البصريُّون وغيرُهم من النحاة تكريرِ (إمَّا)، وأجاز الفرَّاء ألَّا تكرَّرَ، وأنْ تجري مجرى (أو). وأجاز آخرون أنْ يُسْتَغْنى عن الثانية بـ (أو) كما في الكلام الرشديّ[٣٨٥]. وقيل إنَّ هذه المسألة[٣٨٧]، من باب الاستغناء عن (وإمَّا) بـ (أو). ومن ذلك قول الشاعر[٣٨٨]:

وقد شَفَّني أنْ لا يزالَ يروُعني خيالك إمَّا طارقـا أو مغاديـا

ووَضْعُ (أو) موضع (أم): «وإنَّما أَقَمْناه على الطبيعة الكلّيّة الموجودة للأرض بما هي أرض سواء وجد منها أشخاص كثيرة أو لم توجد»[٣٨٩]، «سواء علمه بالحقيقة أو لم يعلمه...»[٣٩٠]، «وسواء كان انعكاسُهما وحملُهما كليهما على المجري الطبيعيّ، إنْ وُجِدتَ أشياءُ بهذه الصفة، أو كانَ الانعكاس يكون على غير المجري الطبيعيّ...»[٣٩١]. يُفْهَمُ مِمَّا في مظانّ النحو أنَّ ابنَ هشام قد عَدّ قولَ الفقهاء: سواءٌ كان كذا أو كذا، لحناً، إذ الصواب عنده أنْ يقالَ (أم) بدلا من (أو)، ولعلَّ السبب في ذلك يعود إلى أنّ سواءً تقتضي التعدُّد، وأوْ لأحد الشيئين لا لهما، والقولُ نفسه في (أم) في الأصل قبل انسلاخها عن ذلك، وتجرُّدها للعطف والتشريك، كانسلاخ الهمزة عن الاستفهام للأخبار عن استواء الأمرين. وذكر الخضريّ[٣٩٢] أنَّ الخلاف يعود إلى إعراب الجمهور (سواءٌ) مبتدأ خبرُه المصدر المؤوَّل بعده، أو الجملة الفعليّة في قوله تعالى: ﴿سواءٌ علينا أجزعنا أم صبرنا﴾[٣٩٣]. ومُسوِّغ

(٣٨٣) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/ ٦٩.
(٣٨٤) ابن رشد، تهافت التهافت: ٢٠/ ٢٦٣، وانظر تلخيص كتاب البرهان: ١٠٩.
(٣٨٥) انظر المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني: ٤٨٩.
(٣٨٦) سبأ: ٢٤. انظر في هذه القراءة: الحسين بن أحمد بن خالويه (ت: ٣٧١هـ) مختصر في شواذّ القرآن من كتاب البديع، عني بنشره برجستراسر، القاهرة ـ المطبعة الرحمانية، ١٩٣٤م: ١٢٣، ابو القاسم الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، القاهرة ـ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الاخيرة: ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م: ٣/ ٢٨٩.

(٣٨٧) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني: ٤٨٩.
(٣٨٨) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني: ٤٨٩.
(٣٨٩) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ٥٣.
(٣٩٠) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ٣٨.
(٣٩١) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ١٠٦، وانظر شاهدين آخرين في المصدر نفسه: ١٠٣، ١٣٠.
(٣٩٢) انظر الشيخ محمد الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، القاهرة ـ مطبعة دار إحياء الكتب العربيّة، لأصحابها عيسى الباب الحلبي وشركاه: ٢/ ٦٣.
(٣٩٣) ابراهيم: ٢١.

الابتداء بالنكرة كونُها عاملةً في الجار والمجرور بعدها. أو خبراً على أنَّ المصدر المؤوّل مبتدأ، وعليه فلا تصح (أو) مطلقا لما فاتها من التسوية، إلّا إذا ادُّعي انسلاخها عن أحد الشيئين. أمّا في عَدِّ الرضيّ (سواءٌ) خبراً لمبتدأ محذوف: الأمران سواءٌ، والهمزة بمعنى (إنْ) الشرطيّة، على أنّ جوابها محذوف: إنْ قمت أو قعدت فالأمران سواء ـ فتصحُّ (أو) مطلقاً، لانّها كـ (أمْ) لتعيين أحد الشيئين. وتكونُ التسوية مستفادةً من (سواء) لا من الهمزة، أمَّا تسميتُها بذلك فلوقوعها بعد ما يدلُّ على هذه التسوية. فذكرُ (أو) في هذه المسألة جائز مطلقا على مذهب الخضري: «فلا وجه لقصر جوازها على عدم الهمزة، إذ المقدَّر كالثابت، على أنَّ التسوية ـ كما قاله المصنف ـ مستفادةٌ من سواء، لا الهمزة، وإنَّما سُمِّيت همزَة التسوية لوقوعها بعد ما يدُّل عليها، وحينئذ فالاشكال في اجتماع أو مع سواء لا الهمزة، فتأمَّل بإنصاف»[٣٩٤]. والقولُ نفسُهُ مع الأستاذ عباس حسن: «والأفضلُ الأخذ بما جاء في الخضريّ، لأنّه يسايرُ أكثرَ الكلام المأثور، ويدلُّ دلالةً واضحةً على إباحَة استعمال (أو) في كلّ الحالات»[٣٩٥]، ومجمع اللغة العربية في القاهرة: «يجوز استعمالُ (أم) مع الهمزة وبغيرها، وفاقا لما قرَّره جمهورُ النحاة، واستعمال (أو) مع الهمزة وبغيرها كذلك، على نحو التعبيرات الآتية: سواءٌ عليَّ أحَضَرْتَ أم غبت، سواءٌ عليَّ حضرتَ أم غِبْتَ، سواءٌ على أحضرتَ أو غبتَ، سواءٌ عليَّ حضرت أو غِبْتَ. والأكثر في الفصيح استعمالُ الهمزة و (أم) في أسلوب سواء»[٣٩٦]. وبعدُ فيتبيَّنُ لنا أنَّ ما في الكلام الرشديّ من مواضع تُعَدُّ سليمةً حملا على هذه الإباحة، لكنَّ الأفصح ـ كما مرَّ ـ استعمالُ (أم)، لأنَّ أكثر الشواهد الفصيحة عليه، سواءٌ أكان ذلك بالهمزة أم كان بدونها.

ومنها استعمال (ولا سيّما) من غير الواو، ومن ذلك قوله: «ليس يَتَفَطَّنُ الجمهور إليها لا سيّما لم يُصرّح لهم بأنه ليس بجسم...»[٣٩٧]. ومن استعمالها بالواو قوله: «فصار عندهم من قبيل المعدوم، ولا سيَّما إذا قيل إنَّه لا خارج العلم ولا داخله»[٣٩٨].. وجاء في (مغني اللبيب)[٣٩٩] أنَّ تشديد الياء فيها ودخولَ لا المسبوقة بالواو واجب، وأنَّ ثعلبا قد عدَّ من استعملها على خلاف ذلك مُخْطئاً، على الرغم من أنَّ غيره قد أجاز التشديد وحذفَ الواو. وذكر الأستاذ عبّاس حسن[٤٠٠] أنَّهُ لا يمنع

(٣٩٤) انظر الخضري؛ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٢/٦٣.
(٣٩٥) عباس حسن، النحو الوافي: ٣/٥٨٧.
(٣٩٦) نقلا عن عباس حسن، النحو الوافي: ٣/٥٨٨.
(٣٩٧) ابن رشد، فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة: ٩٦.
(٣٩٨) ابن رشد، فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة: ٨٩.
(٣٩٩) انظر ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ١٨٦.
(٤٠٠) انظر عباس حسن، النحو الوافي: ١/٤٠٢.

مانع مِمَّا مرَّ، ولكنَّ الأكثر في الاستعمال الأدبي (ولا سيَّما)، وهو الأحسن من غير وجوب ولا تحتيم، لِما فيه من المسايرة للأساليب الأدبيّة العالية.

ومنها استعمالُ ظرف الزمان (بعد) بعد المضارع المسبوق بـ (لم) الواقع في جواب شرط أداة للمستقبل المحض: «وأيْضا فَمَنْ لم يعرف من طبيعة وجود مساواة الزوايا لِقائمتين للمثلث أكثرَ من أنَّها موجودةٌ للمختلف الأضلاع، والمتساوي الأضلاع، والمتساوي الساقين ـ فلم يَعْرف بعدُ أنّ هذا أمرٌ موجود لكلّ مثلّث...»[٤٠١]. ويظهرُ لي أنَّ الفاء في (فلم) لا ضرورة إليها. والقولُ نفسه في (بعد)، لأنَّ (مَنْ) تقلبُ زمَن الفعل الماضي والمضارع إلى المستقبل إنْ كانَ فعلَ شرطٍ أو جوابَه، إذا لم تتوسط (لم) بين (مَن) والفعل[٤٠٢].

ومنها شيوعُ استعمال (ليس) في كلامه حرفَ نفي بمعنى (لا)، وهي مسألةٌ تساير ما ذهب إليه ابنُ السرّاج وأبو علي الفارسي في أحد قوليه وغيرُهما من النحويِّين، من حيث كونها حرفاً[٤٠٣]، وممَّا جاء في الكلام الرشديّ من ذلك: «وإنْ كان ليس يوجَدُ إلّا شخصٌ واحد من النوع فقط»[٤٠٤]، «فليس يمكن وجودُ زمانٍ اكبرَ منه...»[٤٠٥]، وغيرُهما من المواضع الثرَّة التي تطالِعُنا في تصانيفه[٤٠٦]، على الرغم من أنَّها قد استُعْمِلَتْ فيه فعلا ناقصا أيضا: «.... ليست الأجرامُ السماويّة واحدةً بالنوعِ....»[٤٠٧].

(٨) الإعلال:

في الكلام الرشديّ أُلْيفاظٌ يمكِنُ عَدّها من باب ما أُعِلَّ على غير قياس، ومن هذه الألفاظ أوْقَن في أيقن: «وأمَّا اذا أوْقَنَ أنَّ أوصافه لم يَتَغَيَّر منها شيء....»[٤٠٨]،

(٤٠١) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ٥٥.
(٤٠٢) انظر عباس حسن، النحو الوافي: ٤/٤١٣ ـ ٤١٤.
(٤٠٣) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني: ٤٥٩.
(٤٠٤) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/١١٩.
(٤٠٥) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/١٠٢.
(٤٠٦) انظر شواهد مختلفة: تهافت التهافت: ٩٢، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٩، ١٠٠، ١٠٨، ١١٢، ١١٨، ١٢٦، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٧، ١٥٤، ١٥٨، ١٦٢، ١٨٩، ١٩١، ١٥٩، ١٦٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٧٤، ٢٧٨، ٢٩١، ٣٠٢، ٣١٣، ٣١٥، ٣٣٣، ١٢٤، ٣٩٥. تلخيص كتاب القياس: ٢٧٧، تلخيص كتاب الشعر: ٦١، تلخيص كتاب الجدل: ١١١، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٩، ١٢٧، ٣٥٧، فصل المقال والكشف عن مناهج الادلة: ٦٥، ٦٩، ٧٤، ٧٥، ٧٧، ٨١، ٨٥، ٩٢، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٤، ١٠٨، ١٢٥، ١٠٣، ١٢٩، ١٣٠، تلخيص كتاب البرهان: ٤٠، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٦٩، ٧١، ٧٦، ٨٣، ٨٨، ٩٥، ٩٧، ١٠٤، ١١٢، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١٢١، ١٢٤، ١٤١، ١٣٠، ١٣١، ١٣٣، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٤، ١٥٥، تلخيص كتاب العبارة: ٥٨، ٥٩، ٩٠، ٧١. ٧٢. ٧٦، ٧٨، مقدمات ابن رشد: ٤٤، ١٦٨.
(٤٠٧) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/١١٩.
(٤٠٨) ابن رشد، مقدمات ابن رشد، ٥٨.

ويظهرُ لي أنَّ الماضيّ محمولٌ عنده على المضارع يُوْقِنُ، الذي يتوافر فيه مُوجب الإعلال، وهو وقوعُ الياء الساكنة بعد ضمّة، أمّا الماضي فليس كذلك، ويُمْكِنُ عدُّ هذه المسألة من باب التعادل وطرد الباب كما في يَعِد ونَعِد وأعِد، وأكرِمُ ونُكْرِمُ، وتُكْرِم ويُكْرِم، وغيرهما من مسائل التعادل[٤٠٩] على الرغم من أنّ شرط الطرد أنْ يكون عرفاً عامّاً لا رشديّاً خاصّاً، لأنّه جزءٌ من نظام اللغة، واللغة عُرَفيَّة، ومِمّا جاء من المضارع على وفق القياس قولُهُ «وان لم يُوْقِنْ...»[٤١٠].

ومن الإعلال أو التسهيل قَايِس في قائِس: «فسيلزم على هذا أنْ يكونَ في وقتٍ ما القياسُ موجودا، والقايسُ موجوداً، والنتيجة موجودة، «وكلُ قايس مجتهد، وليس كلُّ مجتهدٍ قايساً...»[٤١١]، وإبدالُ الهمزة من الواو والياء إذا وقعتا عينين في اسم الفاعل بعدَ ألفَ زائدة يُعَدُّ واجبا بقيدِ أنْ يكونَ الفعل الذي أُخذَ منه اسمُ الفاعل قد اعتلَّت عينُه، وهي مسألَةٌ تتوافرُ في قايِس، فلا يصحُّ حملاً على ما مرَّ أنْ يُقالَ: قايسٌ، كما لا يصحُّ قايلٌ، ولا بايعٌ[٤١٢]، وأُعِلّت الواو في (قايل) لأنها وقعت عينا لاسم فاعل أعلت في فعله.

ومِمّا أُعلَّ على غيرلزوم تخفيفُ الهمزة المفتوحة المضموم ما قبلها نحو: يوالف في يؤالف: «مثلُ مَنْ حدَّ الإنسان بأنّه الذي يقتني الاعمالَ والصناعات ويعاشِرُ ويوالِفُ»[٤١٤].

ومنه قلبُ الهمزة ياءً في رديئة، لوقوعها بعد ياء (فَعيل): «وأمّا المُمْكِنُ الذي قسَّم إليه ابنُ سينا الموجودَ فليس معنىً خارج النفس بالفعل، وهو... عبارة رديّة كما قلنا»[٤١٥].

وبعدُ فيتبيَّن لنا مِمّا مرَّ من مسائِلَ لغويَّة بسطنا الحديث فيها أنّ في التراكيب اللغويَّة الرشديّة الفلسفيَّة سماتٍ يمكنُ أنْ تَتَفَرَّدَ بها، أوْ أنْ تُساير مذهبَ نحويٍّ أو أكثر. ولعلّ هذه السمات تبدو بَيِّنَةً ـ كما مرَّ ـ في معاملةِ الجامد المبنيّ أو غير المتصَّرف معامَلَةَ المعرب المتصرف، وشيوع المصادر الصناعيَّة التي لا تدلّ إلّا على أفكار مِجَرّدة على خلاف المصادر القياسيَّة التي تدل على الحدَث. والاستغناءِ

(٤٠٩) انظر د. عبدالفتاح الحموز، التعادل في العربيَّة، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السادس، العدد الثاني، ١٩٩١م: ٣٣.

(٤١٠) ابن رشد، مقدمات ابن رشد: ٥٩.

(٤١١) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ٦٠.

(٤١٢) ابن رشد، مقدمات ابن رشد: ٢٥.

(٤١٣) انظر ابن عصفور، الممتع في التصريف: ١/٣٢٩.

(٤١٤) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٣١٥، وانظر سيبويه عمرو بن عثمان (ت: ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، القاهرة ـ الهيئة العامة للكتاب، ١٩٦٨ ـ ١٩٧٥م: ٣/٥٤١.

(٤١٥) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٣٣٢، وانظر ابن عصفور، الممتع في التصريف: ١/٣٨٠.

بالمطاوعة عن البناء للمفعول في بعض الأفعال، وتوافرُ بعض الجموع التكسيريّة التي يُمْكِنُ أنْ تكونَ على خلاف القياس، وبعض المنسوبات غير القياسيَّة زيادةً على تلك الألفاظ المنسوبة إلى المشتقات، وبعض الألفاظ التي تدور في فلك التذكير والتأنيث، وتعاوُر بعض الحروف التي يمكن عدُّه غيرَ مقيسٍ أحيانا، وبعض الألفاظ التي أُعِلَّتْ على غير قياس أو على غير لزوم.

(٨) المسائلُ النحويَّة التي يمكن أنْ يتَّسمَ بها التركيب اللغويّ الرشديّ

لعلّ المسائل اللغويَّة التي تطالعنا في التركيب اللغويّ الرشديّ تُعَدُّ أكثرَ وضوحاً وجلاءً من تلك المسائل النحويّة التي يمكن أنْ يَتَّسِمَ بها هذا التركيب، ولعلَّ ذلك يعود إلى أنَّ المسائلَ اللغويَّة لها دورٌ رئيسٌ في التركيب الفلسفيّ من حيث الاشتقاقُ، والمصادِرُ، وجموعُ التكسير، والمطاوعة، وغيرُ ذلك من المسائل التي بسطنا الحديث فيها، والتي تُسْهِمُ بوضوح في إيصال الأفكار الفلسفيَّة والتعبير عن بعض مصطلحاتها. ولست أُنْكِرَ أنّ بعضَها على خلاف ما عليه الجمهورُ، ولعلّ أهمَّ ما يمكن عده من ذلك ما يأتي:

(١) شيوعُ الحذِف في بعض التراكيب:

يطالِعُنا الحذف في تراكيبَ لغويَّةٍ متعدّدة في الكلام الرشديّ كما يطالعنا في كلام غيره من الكتّاب، على الرغم من أنَّ ابن رشدٍ في تآليفه وملخَّصاته يميل ـ كما مر ـ إلى الإطالة والحشو أحيانا، لتحقيق أمن اللبس في الأفكار الفلسفيَّة، وجعلها بَيِّنَةً، لتوافرُ الغموض فيها أصلا. ولعلَّ أهمَّ ما يمكن عَدُّهُ من الحذف حذفُ الجملة فيما يتوافر فيه دليل عليها. ولعلّ ذلك يبدو جليّاً واضحا فيما يكونُ من باب قول الشاعر[٤١٦]:

فَطَلَّقَها فلستَ لها بِنِدٍّ وإلّا يَعْلُ مَفْرِقَك الحسامُ

على أنّ فيه حذف فعل الشرط. وممَّا جاء في الكلام الرشدي من هذا الحَذف: «فإنْ كانَ للنوع ضدٌّ فلا يخلو أنْ يكونَ الجنسُ له ضدٌّ، أو لا يكون، فإنْ لَمَ يَكُنْ له ضدٌّ لَزِمَ أنْ يكونَ النوعُ وضدّه موجودين في الحنس، وإلّا فليس بجنس»[٤١٧]، أي: وإنْ

(٤١٦) انظر: ابو البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري (ت: ٥٧٧هـ) الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة ـ مطبعة السعادة، الطبعة الرابعة، ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦١: ١/٧٢.

(٤١٧) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ١/١٩٣.

لاَ يَكُنْ كذلك. ومنه: «فإنْ تابَ وإلاّ قُتِلَ»[٤١٨]، «فإذا جرّد تلك الطبائع التي في الجزئيّات من المواد، وصيرّها كليَّةً أمكنَ أنْ يحكَمِ عليها حكماً صادقاً، وإلاّ اختلطت...»[٤١٩].

ومِمَّا وردت فيه (وإلاّ) غيرَ مسبوقَةً بأداة شرط نصًّا: «إنّ مِنْ شأنِ الإرادة ألاّ ترجّح فعلَ.... أحد المثلين على الثاني إلاّ بمخصّص وعلّة توجد في أحد المثلين، ولا توجدُ في الثاني، وإلاّ وقع أحدُ المثلين عنها باتّفاق»[٤٢٠]، أي وإنْ لا يكَنْ كذلك وقع أحدُ المثلين. ومنه ايضا: «وأنَّهُ لمكان.... هذا، لم يصحّ أنْ يكونَ الجرمُ المحيط بالعالم.. إلاّ كُرِيًّا، وإلاّ فكانت... الأجسام يجبُ أنْ تتناهى»[٤٢١].

ومنه حذفُ ما بعدَ (أيّ) الاستفهاميَّة المسبوقة بأخرى متلوةً بالمُسْتفَهَمِ عنه، الذي يعدُّ مدخول (لا): «ينبغي أنْ نلخص أيّ الأشياء يجبُ أنْ نسميها كما يسمّيها الجمهور، وأيُّها لا»[٤٢٢]، أي: وأيّها لا يجب أنْ نسمّيها، ومنه أيضا: «أيُّها منها يصلحُ أنْ يُسْتَعْملَ في البرهان، وأيُّها لا»[٤٢٣].
ومنه حذفُ ما بعد حرف الجواب (نعم) لدلالة ما قبله عليه: «وهل يُمْكِنُ في ذلك الطرف الثاني أنْ يكونَ طرَفٌ ... أبعدَ منه، فإنْ قالوا نعم، ولا بُدَّ....»[٤٢٤].

ومنه حذفُ فعلِ الشرط فيما يُسَمَّى بالاحتباك (أنْ تُحْذَفَ كلمةٌ في الجملة الأولى، وتُثْبت في الثانية، وأنْ يُحْذَفُ من الثانية كلمةٌ تثبَتُ في الأولى، ومنه قوله: «فإن تاب وإلاّ قُتِلَ»[٤٢٥]، فَحُذِفَ جواب الشرط من الجملة الأولى، وأُثْبِتَ في الثانية، وحُذِفَ فعلُ الشرط من الثانية وأُثْبِتَ في الأولى، وقوله: «فإنْ صلّى وإلاّ قُتِلَ»[٤٢٦].

ومن حذف جملة جواب الشرط قوله: «وذلك أنَّه لو كان فيه جزءٌ من الشيء المعلوم لما كان... نهايةٌ له، وكذلك لو كان فيه ... جزءٌ من الشيء

(٤١٨) ابن رشد، مقدمات ابن رشد: ١/٣٣٦.
(٤١٩) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٢٠٥، وانظر شواهد أخرى : فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة: ١٢٠، ١٢١، ٩٦، ٨٦ ، مقدمات ابن رشد: ٨، ١٠٠، تلخيص كتاب الجدل: ١/٣٠٧.
(٤٢٠) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٢٠٣.
(٤٢١) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/١١٥، وانظر شواهد أخرى: فصل المقال والكشف عن مناهج الادلة: ١١٨، تهافت التهافت: ١/١٦٥، تلخيص كتاب الجدل: ٣٠١، ٢١٦، ٢٥٥، ٢٥٣.
(٤٢٢) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٧٨.
(٤٢٣) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ١/١٣٦.
(٤٢٤) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/١٠١.
(٤٢٥) ابن رشد، مقدمات ابن رشد: ١/١٠٠، وانظر: ١/١٨.
(٤٢٦) ابن رشد، مقدمات ابن رشد: ١/١٠٠.

الموجود»[٤٢٧]،فَحُذِفَ جوابُ (لو) الثانية. وقوله: «أو فيما ليس شأنُهُ أنْ يسكن أو يتحرّك إنْ فُرِضَ موجوداً...»[٤٢٨]، فحُذف جوابُ (إنْ) لدلالة ما قبله عليه.

ومن المحذوف في هذه المسألة المُفرَدُ المرفوعُ ، ومنه خبر (لا) النافية للجنس: «وأنّهُ ليس يلزمُ أنْ تكون أفعالُهُ ـ ولا بُدّ ـ قد دخلت في الوجود»[٤٢٩]، «إلّا أنّه ليس يجبُ أنْ يكونَ لفظا ـ ولا بُدَّ ـ مخلوقاً له»[٤٣٠]. ومنه المبتدأ بعد (أمّا) المتلوة بحرف عطف : «فأمَّا ـ والأمرُ بخلاف ذلك ـ فهو موضِعٌ كاذب»[٤٣١]، أي: فأمَّا الموضِعُ فهو موضِعٌ كاذب، وبعدَ فاء الجزاء: «وإنْ كان معلوماً فمعلومٌ»[٤٣٢]، أي فهو معلومٌ، ويجوزُ أنْ يكونَ المحذوف فعلا و (معلومٌ) فاعله، أي: فيحدث معلوم، أو فيجب معلوم. ومن مواضع حذفه أيضا في الكلام الرشديّ إذا أخبر عنه باسم الإشارة: «هذا، إنْ سلّمنا وجود المعجزة أيضا...»[٤٣٣]، أي: الأمرُ هذا، ويجوزُ أنْ يكون المحذوفُ خبراً.

وبعد القول: «كأنَّك قلتَ: واحدةٌ من جهةِ الصورة»[٤٣٤]، أي: هي واحدةٌ من جهة الصورة. وبعدَ أمَّا: «قلت: أمَّا في الحركة مع المحرك فصحيحٌ»[٤٣٥]، أي: أمَّا أنْ يتوافَرَ في الحركة مع المحرّك فصحيح.

ومنه المفردُ المنصوبُ. ومن ذلك حذف خبر (لا يزال) الناقصة: «بل الفلاسفة ترى أنَّ العالم له فاعِلٌ. لم يزَل فاعلاً، ولا يزالُ، أي: لم يزل مخرجا له من العدم إلى الوجود، ولا يزال مخرجا»[٤٣٦]. وفي حذف هذا الخبر خلاف بين النحويّين، فالبصريُّون لا يجيزون حذف الخبر ولا الاسم اختصارا أو اقتصارا إلّا في الضرورة الشعريَّة، وأجازه بعضُ النحويِّين في النثر إذا توافرتَ القرينة[٤٣٧]. ومنه حذف معمولي (ظَنَّ): «ولا أنْ يكونَ القديم ليس بقديم كما ظنت الأشعرية»[٤٣٨]. أي: كما ظنّتِ القديمَ ليس بقديم. وفي حذف هذين المعمولين خلاف بسطتُ الحديثَ فيه في مكان آخر[٤٣٩].

(٤٢٧) ابن رشد، تهافت التهافت: ٢٤٤.
(٤٢٨) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٢٨٦.
(٤٢٩) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٢٢١.
(٤٣٠) ابن رشد، فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة: ٨١.
(٤٣١) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٢٦٣.
(٤٣٢) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ١٤٩.
(٤٣٣) ابن رشد، فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة: ١٢٣.
(٤٣٤) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٩٦.
(٤٣٥) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٢٨٦.
(٤٣٦) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٢٨٩.
(٤٣٧) انظر التفصيل في هذه المسألة في كتابنا: التأويل النحوي في القرآن الكريم: ١/٣٢٢.
(٤٣٨) ابن رشد: تهافت التهافت: ١/٢٣٨.
(٤٣٩) انظر: د. عبدالفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم: ١/٣٠٦.

ومن المفرد المنصوب أيضاً التمييز بعدّ كناية العدد (كذا وكذا..): «كان كذا ولا كذا.. ثم كان.. كذا وكذا..»[٤٤٠].

وبعدُ فيتبيَّن لنا مِمَّا مرَّ أنَّ ابنَ رشدٍ يميل إلى حذف ما يدلُّ عليه دليلٌ في كلامه كغيره من المصنفين والكتَّاب، وهي مسألة جعلتني أميل إلى الإيجاز الشديد متناسياً مواضِع أخرى من المحذوفات كالحرف، والجار والمجرور، وغيرهما من المحذوفات، ومنتقياً تلك التي يمكن أنْ يكون بعضُها على خلاف ما عليه الجمهور.

(٢) التعديةُ واللزوم:

في الكلام الرشديّ أفعالٌ يمكن أنْ يُعْدَّ بعضُها مسايراً لمذهب نحويٍّ، أو أكثر، وبعضُها الآخرُ على خلاف ما عليه الجمهور والقياس أحياناً، من حيث الوصول إلى مفعول به صريح أو غير صريح بوساطة حرف خفض أو آخر، ومن هذه الأفعال قرَّب الذي يصل فيه إلى مفعولين ثانيهما غيرُ صريح يصل إليه بـ(منْ)، إذا لم يحمل على أنّ حروف الخفض ينوب بعضها عن بعض على مذهب الجمهور، «والأمر الثاني أنَّ كل واحد منها يدنيها ويقرِّبها من موضوعه»[٤٤١]، وما في القرآن الكريم على خلاف ذلك، إذْ يصل هذا الفعل إلى مفعوله الثاني بـ(إلى): «فقَرِّبْهُ إليهم...»[٤٤٢]، ﴿وما نعبدهم إلَّا ليقربُونا إلى الله زُلفى﴾[٤٤٣]، ويُفْهَم من مظانّ اللغة أنَّه يصل إلى هذا المفعول بـ (الى) إذا لم يُحْمَل على أنَّه يُقالُ: قرب منه وإليه[٤٤٤]، ويُمْكِنُ أنْ يُعْدَّ قولُ ابن رشد السابق من باب ما جاء في (فتح الباري) : «فأخذ بيدي ويد أبي عبيدةَ بن الجّراح وهو جالِسٌ بيننا ـ فلم أكره ممَّا قال غيرها، كانَ واللهِ، أنْ أقدّم فتُضْرَبَ عنقي لا يُقَرِّبُني ذلك من إثم أحبّ إليَّ من أنْ تأمُر على قومٍ فيهم أبو بكر...»[٤٤٥]، ومن ذلك أيضا قول الحارث بن

(٤٤٠) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/١٤٩، وانظر : تهافت التهافت: ١/١٤٩، مقدمات ابن رشد: ٢٤٠، فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة: ١٢٢. وانظر شاهدا على حذف التمييز المجرور (المضاف إليه): مقدمات ابن رشد: ١/ ١٣٠.

(٤٤١) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ١٢٩. وانظر في تعدية (قريب) بـ (من): تلخيص كتاب الجدل: ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٥.

(٤٤٢) الذاريات: ٢٧.

(٤٤٣) الزمر: ٣. وانظر في تعديته باللام: ابو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن ابي داود، ومعه كتاب معالم السنن للخطابي، تحقيق عزت عبيد الدعاس، وعادل السيد، بيروت ـ دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى: ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٩م؛ ١/١٣٣.

(٤٤٤) انظر: الزَّبيدي، تاج العروس،ابن منظور ، لسان العرب (قرب) الزمخشري، أساس البلاغة، القاهرة ـ دار ومطابع الشعب، ١٩٦٠م (قرب).

(٤٤٥) انظر: احمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، رقّمه محمد فؤاد عبدالباقي، قرأ أصله عبدالعزيز بن باز، بيروت ـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (بلا تاريخ طبع) ١١/١٤٥.

عبَّاد[٤٤٦]:

قَـرِّبـا مـربط النعـامـة مِنّي لَقِحَتْ حربُ وائلٍ عنْ حِيـالِ

وقد وردت هذه التعدية في أربعةَ عشرَ بيتا في القصيدة نفسها.

و(أعنْي) الذي يصل في كلامه إلى مفعول غير صريح بـ(على) : «فظاهرٌ أنّ المتقابلين اللذين يقتسمان الصدق والكذب في جميع المواد أنهما يقتسمان الصدق والكذب في أصناف الأمور الضروريَّات على التحصيل في نفسه ـ أعني على أنَّ الصادِق منهما والكاذب...»[٤٤٧]، إذا لم يُحْمل على الحكاية. وهذا الفعل يصل إلى مفعول صريح على أنَّه بمعنى القصد[٤٤٨].

و(ضحك) الذي يتعدَّى بالباء: «لكان أهلا أنْ يضحك به»[٤٤٩]، وهو في القرآن معدَّى بـ(مِنْ): «وكنتم منها تضحكون»[٤٥٠]، وذكر ابنُ منظورٍ أنَّ : ضَحِكَ به ومنه، بمعنى: «وضَحِكْتُ به ومنه بمعنى»[٤٥١].

و(اتَّفق) الذي يصل إلى مفعوله باللام: «هو الذي أتّفق للمتكلمِّين مع الجرم السماويّ»[٤٥٢]. ولم أُوفَّق في الاهتداء إلى ما يمكنُ أنْ يُعَزِّزَ هذه التعدية[٤٥٣].

و(قصد) الذي يصل إلى مفعول صريح، أو غير صريح يصل إليه بـ (إلى)، ومن الأول: «مثالُ ذلك أنّا قصدنا إلى تحديد الإنسان....»[٤٥٤]. ومن الثاني: «ذلك المعنى الذي نقصد تحديَدُه»[٤٥٥]. ويُفْهَمُ مِمّا في (المعجم الوسيط) أنَّ التعدية

(٤٤٦) انظر؛ شعراء النصرانيَّة، جمع وتنسيق لويس شيخو، بيروت ـ دار المشرق، الطبعة الثالثة (بلا تاريخ طبع) ٢٧٢.

(٤٤٧) ابن رشد، تلخيص كتاب العبارة: ٨٣. لم يطالعني إلاّ هذا الموضع على الرغم من أنّ هذا الفعل قد كثُر دورُه في الكلام الرشديّ معدّى إلى مفعول صريح.

(٤٤٨) انظر ابن منصور، لسان العرب (عنى).

(٤٤٩) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/١١٩.

(٤٥٠) المؤمنون: ١١٠، وانظر: الزخرف: ٤٧، المطففين: ٣٤، النمل: ١٩، النجم: ٦٠.

(٤٥١) انظر: ابن منظور ، لسان العرب (ضحك)، د. عبدالفتاح الحموز، معجم الافعال التي حذف مفعولها غير الصريح في القرآن الكريم ، عمان ـ دار الفيحاء، ودار عمّار للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى: ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦: ١٩٥.

(٤٥٢) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/١٢٢.

(٤٥٣) انظر: ابن منظور، لسان العرب، الزمخشري أساس البلاغة (وفق).

(٤٥٤) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ١٧٩، وانظر: تلخيص كتاب الجدل: ٤٢٧، مقدمات ابن رشد: ٤٤، ٤٥، ٦٦، ٦٧، ٩.

(٤٥٥) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ١٧٢، وانظر شاهدين أخرين في المكان نفسه.

بحرف الخفض أَولْى: «... وـ له وإليه: توجّه إليه عامداً. ويقال: قَصَدُه....»[٤٥٦]. ويعدَّى هذا الفعل أيضا في العربيَّة باللام[٤٥٧]. وهذه التعدية شائعة في كلام غيره أيضا.

و(زاد) الذي يصل إلى مفعول غير صريح بـ (عن): «وهي زكاة الرقاب زائدة عن زكاة الأموال»[٤٥٨]، ويظهر لي أنَّ هذا الفعل ـ إنْ عُدَّ لازما ـ يصل إلى مفعول بـ (على) لا (عن)، ولعلَّ ما يُعزِّزُ ما أذهب إليه ما جاء في (معجم مقاييس اللغة) لابن فارس: «الزاء والياء والدال أصْلٌ يدلُّ على الفضل. يقولون: زاد الشيء يزيد، فهو زائد، وهؤلاء قوم زيدٌ. على كذا، أي: يزيدَون....»[٤٥٩]. ويُعَزِّزُ ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿أو زِدْ عليه....﴾[٤٦٠]. ويطالِعُنا هذا الفعل في الكلام الرشديّ معدّى إلى مفعولين ثانيهما غير صريح يصل إليه بـ(الى) : «فينبغي أنْ يُزادَ الى ما اشترط أنْ يكونَ أحدُها حاضرا...»[٤٦١] ويجوز ان يحمل الكلام الرشديّ على أن الفعل (زاد) يصل إلى مفعولين صريحين على أنه مضمَّن معنى أفعال العطاء كما في الآية السابقة، وهي تعدية قياسية كقوله تعالى: ﴿فزادتْهُم رجسا إلى رجسهم﴾[٤٦٢].

و(عَرَضَ) الذي يصل إلى مفعولين ثانيهما غيرُ صريح يصل إليه بـ(عن) إنْ لم يُحمَلَ الكلامُ على التحريف: «فإنَّه لم يعرض الموت عن الذبح بالاتفاق بل حدوثه عنه ضروريٌّ وأمرٌ لازم»[٤٦٣]. والقياس أنْ يُقال : عرضَه على كذا ولكذا[٤٦٤]. ويمكن أن يكون (عرض) مضمَّنا معنى (نتج)، فتصحّ هذه التعديات.

و(جاز) الذي يصل إلى مفعول غير صريح بـ (على) : «منها ما يجوزُ عند قوم على القديم، مثل جواز كون الإرادة الحادثة على القديم.. وجواز الكون والفساد على المادة الأولى....»[٤٦٥]، «لجاز عليها ألَّا تأتَمِر»[٤٦٦]. لعلَّ هذه التعدية يُعَدُّ فيها

(٤٥٦) انظر مجمع اللغة العربية في القاهرة، المعجم الوسيط (قصد).
(٤٥٧) انظر: ابن منظور، لسان العرب، الزبيدي، تاج العروس، (قصد).
(٤٥٨) ابن رشد، مقدمات ابن رشد: ٢٥٣.
(٤٥٩) ابن فارس (ت: ٣٩٢هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام هارون، القاهرة ـ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده، الطبعة الثانية: ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م: ٣/ ٤٠. وانظر ابن منظور ، لسان العرب، الزبيدي، تاج العروس (زاد) د. عبدالفتاح الحموز، معجم الافعال التي حذف مفعولها غير الصريح في القرآن الكريم، ١٣٥.
(٤٦٠) المزمل: ٤.
(٤٦١) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ١٨٣.
(٤٦٢) التوبة: ١٢٥.
(٤٦٣) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ٥٠، وانظر شاهدا على تعديته باللام، تهافت التهافت: ١/٢٢٧.
(٤٦٤) انظر: ابن منظور، لسان العرب، الزبيدي، تاج العروس (عرض).
(٤٦٥) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٦٦.
(٤٦٦) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٣٢٢.

ابنُ رشد متفرِّدا، إذْ لم أُوفقّ في الاهتداء إليها في معاجم اللغة التي اتّخَذتْهُا عمدتي في هذه المسألة، إلا إذا جعلنا (فَعَلَ) و(أفعَل) بمعنى، فيصحّ أنْ يقال: جاز عليه، حملا على قول ابن السكيت: أجزتُ على اسمه، إذا جعلته جائزا[٤٦٧].

و (انْفَكَّ) التام الذي يصل إلى مفعوله بـ (عن): «لم يَزُل، أي: لا ينفكُّ عنه»[٤٦٨]، أو (مِنْ): «لم يَنْفَكَّ النّاظر في هذه الأشياء من شكوك لا مُخَلِّصَ له منها»[٤٦٩]، وهو القياس، إذْ لم تَرِدْ تعديتُه بـ (عن) في (لسانِ العرب)[٤٧٠].

و (لحق) الذي يصل إلى مفعول غير صريح بـ (عن) على أنَّه بمعنى (نَتَج): «وذلك بنقله... المفعولِ من الوجود الذي بالفعل إلى وجودٍ آخر، فيلحق عن هذا الفعلُ العَدَم. مثلُ تغيُّر النار إلى الهواء، فإنَّه يلحق ذلك عدم النار»[٤٧١]. وعُدِّيَ هذا الفعل أيضا في هذا النص إلى مفعول صريح. وهو القياس زيادةً على تعديته بالباء[٤٧٢].

و(أَثَّرَ) الذي يصل إلى مفعوله بـ (على): «فإنَّه لا يُؤثِّرُ أَخْذُ إحداهما على الثانية»[٤٧٣]. والصواب أنْ يُقالَ: أثّر فيه، وذكر الأستاذ محمد العدناني أنَّ هذه التعدية قد نُقِلَتْ إلينا من الإنجليزيَّة والفرنسيَّة[٤٧٤]، وليس الأمر كذلك، إذْ لابن رشدٍ قصبُ السبق فيها.

و(وهَمَ) الذي يصل إلى مفعوله بـ (على): «فإنَّ أبا نصر قد وهَمَ على ارسطو فيه»[٤٧٥]، ولعلّ هذه التعدية مِمَّا تَفرّدَ به ابن رشد، لأنَّ ما في مظانّ اللغةأنّه مُعدًّي بـ (إلى) على أنّه بمعنى: ذهب وهمُه إليه، و بـ(في) على أنَّه بمعنى الغلط والسهو[٤٧٦].

و(اقترن) الذي يصل إلى مفعوله بـ (إلى): «فإنَّه إذا اقترن إلى هذا إحساسٌ ثان. وإلى الثاني ثالثٌ ـ حدث الأمر الكليّ»[٤٧٧] ولَعلَّ القياسَ في هذه المسألة أنْ يُعَدَّى بالباء[٤٧٨].

---

(٤٦٧) انظر الزبيدي،تاج العروس (جوز) : ١٥/٧٧.
(٤٦٨) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٢٢١.
(٤٦٩) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٢٢٤. وانظر : ١/٢٧٩، فصل المقال والكشف عن مناهج الادلة: ١٠٦.
(٤٧٠) انظر ابن منظور، لسان العرب (فكك).
(٤٧١) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٢٤٧.
(٤٧٢) انظر ابن منظور، لسان العرب (لحق).
(٤٧٣) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/١٠٩.
(٤٧٤) انظر محمد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، بيروت ـ مكتبة لبنان، الطبعة الثانية: ١٩٨٠ م: ٢١، وانظر ابن منظور، لسان العرب، (أثر)، الزبيدي، تاج العروس (أثر).
(٤٧٥) ابن رشد، تلخيص كتاب القياس: ١٢٤،
(٤٧٦) انظر ابن منظور، لسان العرب (وهم).
(٤٧٧) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ١٨٢.

و(انْقَسَمَ) الذي يصل إلى مفعوله بـ (على) : «وهي تَنْقَسِمُ على ثلاثة أقسام »[٤٧٩]، «وهي تَنْقسِمُ على خمسة أقسام»[٤٨٠]. وهذا الفعل مطاوع (قَسَم)، والقياس أنْ يقال: انقسم أقساما على أنّ المنصوب مفعولٌ مطلق نائبٌ عن المصدر[٤٨١].

و(يُقال) الذي يصل إلى مفعوله بـ (على) على أنَّه بمعنى (يُطْلَقُ) «فالممكن إذَنْ يُقالُ على اكثَر من معنى»[٤٨٢]، « وإنَّما الفرقُ بينهما في أنَّ المطلقة تُقالُ على ما كان موجودا بالفعل...»[٤٨٣]، ولعلَّ هذه التعدية تشيعُ في الكلام الرشديّ على أنَّ للفظة المقولة أثرا فيها، وهي مسألَة تُدور في فلك الكلام الفلسفيّ.

وبعدُ فيتبيّن لنا مِمّا مرَّ وممَّا أغفلنا ذكرُه من الأفعال في هذه المسألة رغبةً في الاختصار ـ أنَّ التركيب اللغويّ الرشديّ الفلسفيّ يُمْكنُ تبَيُّنهُ بتلك الأفعال التي تصل إلى مفاعيلها بوساطة حُروف الخفض، وهو وصولٌ يكونُ في الغالب على خلاف ما عليه القياسُ والجمهور.

(٩) بعضُ الاستعمالات اللغويّة التي يُمكِنُ حملُها على الغلط أو عدم الفصاحة

تطالعنا بعضُ الألفاظ في التراكيب اللغويَّة الرشديَّة يمكن حملُها على الغلط أو اللحن أو البُعِد عن الفصاحة زيادةً على بعض الألفاظ التي بسطنا الحديثَ فيها في هذا البحث، هنا وهناك، بالإضافة إلى ما يُمْكِنُ أنْ يُعَدَّ من باب مقاييس التغليط والتلحين قديما وحديثا، وهي مسألةٌ لا يَكادُ أيُّ كلامٍ يخلو منها في الغالب. ولعلَّ ما يُمكِنُ عدُّه من ذلك في الكلام الرشديّ ما يلي:

(١) الاقترانُ بحرف التعريف:

لعلَّ مِمَّا يمكن أنْ يكونَ من هذه المسألة اقترانَ العدِد المضاف إلى معدوده به،

(٤٧٨) انظر ابن منظور، لسان العرب (قرن).
(٤٧٩) ابن رشد، مقدمات ابن رشد: ٤٢.
(٤٨٠) ابن رشد، مقدمات ابن رشد: ٩٨، وانظر: ٥٧،
(٤٨١) انظر ابن منظور، لسان العرب (قسم).
(٤٨٢) ابن رشد، تلخيص كتاب العبارة: ١١٥.
(٤٨٣) ابن رشد، تلخيص كتاب القياس: ١١٤، انظر: تلخيص كتاب القياس: ٧٥، ١١٥، ١٢٣، ١٢٤، ١٣٦، ١٣٧، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٨، تهافت التهافت: ١/٦٤، ٦٦، تلخيص كتاب البرهان: ١٦٥.
(٤٨٤) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/٣٣١.

ومن ذلك : «أعني العشرَ مقالات»[٤٨٤]، «أعني الممكن المقول على الثلاث جهات»[٤٨٥]. والقياسُ في ذلك اقترانُ المضاف إليه به على المذهب البصريّ، أو اقترانُهما على المذهب الكوفيّ، وتطالِعُنا هذه المسألة أيضا في كلام الإمام الشافعيّ[٤٨٦]. وهي تُحْمَلُ فيه على الترخّص المقبول الذي لا يصحُّ أنْ يُقاس عليه، لأنَّ الإمام الشافعي فصيح.

ومِما يمكن عدُّه من باب ما لا يجوز أن يقُترن به لفظة (كلّ) حملا على ما في القرآن الكريم ومذهب بعض النحويِّين، لأنّها معرفةٌ بغير الألف واللام، لأنّ التنوين فيها للتعويض من المضاف إليه المحذوف، على الرغم من أنّ بعض النحويّين أجازوا ذلك[٤٨٧]. وتشيع هذه اللفظة في الكلام الرشديّ مقترَنةً بهذا الحرف: «والكلّ لا نهايةَ له بالفعل»[٤٨٨]. «وأن الجهة التي اقتضتها طبيعة جرم الكلّ هي افضل الجهات»[٤٨٩].

ومنه اقترانُ (غير) بهذا الحرف أيضا، وهي مسألة تشيع أيضا في التراكيب اللغويَّة الرشديَّة: «على ما سلف لنا في المتضادات، واللزوم الغير مقلوب...»[٤٩٠]، «ووجدت العلوم الغير روحانيَّة لأهل البلاد الباردة»[٤٩١]. ولعلّ السبب في عدم اقتران هذه اللفظة بحرف التعريف يعودُ إلى أنّها لا تتعرَّف به ولا بالإضافة، فلا مُحْوَج إلى هذا المُعَرِّف[٤٩٢]، وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة هذه المسألة.

(٢) استعمالُ بعض الألفاظ استعمالا يمكن حملُه على الغلط:

ومن هذه المسألة بعضُ الأفعال نحو اسَتأْهَلَ: «وبالجملة فإنْ كانت ههنا كتبٌ

(٤٨٥) ابن رشد، تلخيص كتاب القياس: ١٦٢.

(٤٨٦) انظر التفصيل في هذه المسألة في بحثنا: كلام الإمام الشافعي ـ رضي الله عنه ـ والاحتجاج به وجه من سعة العربيَّة، مؤتة للبحوث والدراسات: ٧٠.

(٤٨٧) انظر التفصيل في هذه المسألة: محمد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة: ٢٢١.

(٤٨٨) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/ ٩٤.

(٤٨٩) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/ ١٢٠. وانظر شواهد أُخرى: تهافت التهافت: ١/ ٨١، ١٢٦، ٢٠٤، ٢١٨، تلخيص كتاب القياس : ١٢٠، ١٢١، تلخيص كتاب الجدل: ٢١٩، ٣١٥، تلخيص كتاب البرهان: ٥٢، ٥٣، ٥٤، فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة: ٧٤، يوحنا قمير، فلاسفة العرب، ابن رشد،: ٦٥، ٦٧.

(٤٩٠) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ١١٤.

(٤٩١) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ١٢٦، انظر شواهد أخرى: تلخيص كتاب القياس: ١٤٣، ١٤٦، ١٥٥، ١٦٢، تلخيص كتاب الشعر: ٥٧، ٦٧، ٧٨، ٨٠، تلخيص كتاب العبارة: ٦٢، ٦٣، ٦٦، ٨٥، ٨٦، تلخيص كتاب البرهان: ٦٦، ٦٧، ١٠٠، ١٠٧، ١٠٩، ١١٧، ١٢٤، ١١٤، تهافت التهافت: ١١٨، ١٢٧، ٢٧٨، ٢٨٤، ٣٣٥، ٣٥٣، وانظر شواهد على اقتران (بعض) بهذا الحرف،: تلخيص كتاب العبارة: ٧٤، تلخيص كتاب البرهان: ٩٥، فصل المقال والكشف عن مناهج الادلة: ٧٤.

(٤٩٢) انظر محمد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة: ١٩٠.

واردةٌ في شرائع استأهلت أنْ يُقال إنَّها كلام الله...»[٤٩٣]، لقد أنْكَر هذا الفعَل قومٌ منهم الأصمعيّ، والزجاجيّ، والمازنيّ، والحريريّ، وابن فارس وغيرهم. ومِمَّن غلَّطه من المحدثين زهدي جار الله، ومِمَّن أجازه الفيروزباديّ، والزمخشريّ، والصّغاني، والأزهريّ، والزَبيديّ، ومجمعُ اللغة العربية في القاهرة. ومِمَّن استعمله من القدامى الإمام الشافعيّ[٤٩٤]. ويظهر لي أنْ الأوْلى إجازة هذا الفعلَ حملاً على مذهب المجيزين وكلام الإمام الشافعي وغيره.

واعتبر بمعنى (عدَّ): «ومثل هذا يُعتبر بين ما فسد وبين ما هو في طريق الفساد، وكذلك أيضا يُعْتَبَر الفاسد مَعَ الكائن بهذا النحو»[٤٩٥]، «ونَعْتَبُره على مثال ما اعْتَبرْنا ذلك في الموضوع نفسه....»[٤٩٦]. لعلَّ هذا الفعل في هذين النصين بمعنى (عدَّ) الذي يتعدّى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وهي مسألة لم تطالِعْنا في الكلام الفصيح في عصورالاحتجاج النحويّ واللغويّ، أو مظانِّ اللغة المختلفة، التي يُفْهَمُ مِمَّا فيها أنَّه يُسْتعمل للاستدلالِ بالشيء على الشيء (يُعْتَبر بعضُه ببعْض)، والتعجّب، نحو: اعتبر منه، والاتعاظ[٤٩٧]. ولقد عدّ (المعجم الوسيط) استعمال هذا الفعل استعمال (عدَّ) من باب الكلمات المولَّدة. وطالعنا ابن رشد أيضا بالاستعمال الصحيح في كلامه: «ولذلك لم يرَ قومٌ من القدماء أنْ يَعدُّوا مقولةَ الإضافة في الموجودات خارج النفس»[٤٩٨].

ومن ذلك أيضا (نَيِّف)، وهي لفظةٌ يستعملها قبلَ العدد ومعدودِه متلُوَّةً بحرف الخفض (على) : «كذلك الأمرُ في حركات الأجرام السماويّة التي أدرك القدماءُ من هذه الحركات، وهي نَيِّفٌ على الأربعين....»[٤٩٩]، ويظهرُ لي أنَّ الصواب أنْ يُقالَ: وهي أربعونَ ونَيِّفٌ لأنَّ هذه الالفاظة (الأعداد من واحد إلى تسعة، بعد ألفاظ العقود والمئة والألف) لا تُستْعمل إلّا بعد ألفاظ العقود والمئة والألف[٥٠٠].

ومنه ذِكْرُ لفظة (حال) بعد (كيف): «فقد تَبَيَّنَ من هذا متى تكونُ المتقابلة متقابلةً، وكم أصنافُ المتقابلاتِ وكيفَ أحوالهُا في التقابل»[٥٠١]. «... إذا تُؤُمِّل

(٤٩٣) ابن رشد، فصل المقال والكشف عن مناهج الادلة: ١٣٢.

(٤٩٤) انظر بحثنا: كلام الإمام الشافعي ـ رضي الله عنه ـ والاحتجاج به وجه من سَعَة العربيَّة، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات: ٦١ ـ ٦٢.

(٤٩٥) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٢٧٦.

(٤٩٦) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٩٤.

(٤٩٧) انظر: الزبيدي، تاج العروس (عبر)، محمد العدناني، معجم الاخطاء الشائعة: ١٦٢.

(٤٩٨) إبن رشد، تهافت التهافت: ١/ ٣٣١، وانظر: ١/ ٢٥٨. يوحنا قمير، فلاسفة العرب، ابن رشد: ٥٨. وانظر شواهد أخرى على استعمالات (اعتبر): تهافت التهافت: ١/ ٢٧١، تلخيص كتاب الجدل: ٤٥٦. مقدمات ابن رشد: ٣١٠.

(٤٩٩) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/ ٣٢١.

(٥٠٠) انظر، ابن منظور، لسان العرب (ناف)، محمد العدناني معجم الاخطاء الشائعة: ٢٥٦.

(٥٠١) ابن رشد، تلخيص كتاب العبارة: ٧٦.

كيفَ حالُ استعمال هذين العلمين في العلوم»[٥٠٢]. والقياسُ في (كيف) أنْ تكونَ سؤالاً عن الحال، نحو: كيف أنت، وكيف جئت، وعليه فلا يصحُّ في رأيي ذكرُ لفظة الحال بعدها، لأنَّ ذلك حشوٌ، لا فائِدَة فيه، ولأنَّ الكلام الفصيح يكاد يخلو تماما مِمَّا يمكن أنْ يُعَزِّز كلامَ ابن رشد[٥٠٣]، ويمكن ان يحمل كلام ابن رشد في هذه المسألة على أن الحال هو الوضع و(كيف) تدل على كيفية، ويعزز ذلك أنّ الكيف والوضع مقولتان لا مقولة واحدة، على الرغم من تقاربهما، وعليه فيكون من باب توكيد المعنى، كقوله تعالى: ﴿وما من دابة في الأرض ولا طائرٍ يطير بجناحيه...﴾[٥٠٤].

ومِمَّا يمكنُ عَدّه من هذه المسألة حملاً على ما ذهب إليه الأستاذ محمد العدناني وصفُ الاسم الظاهر المفرد بواحد، والمُثَنَّى باثنين. «فمن المواضع المختصة بمقولة الجوهر موضعان اثنان»[٥٠٥]، «فيقتضي ظاهرُ هذا اللفظ أنْ يكون ما دون الأول مركّبا من شيئين اثنين»[٥٠٦]. ومن الوصف بواحد: «وأمَّا التي هي مُعَدّة نحو فعل واحد...»[٥٠٧]، ذكر الأستاذ العدناني[٥٠٨] أنّ الصواب عدمُ ذكر هاتين الصفتين؛ لأنَّ المعنى بَيِّنٌ، ولا مُحوِجَ إلى التوكيد بهما، ولستُ أتفق معه، لأنَّ في الكلام الرشديّ ما يَرُدُّ ما ذهب إليه زيادةً على ما في القرآن من نظائِر كثيرة لهذه المسألة[٥٠٩].

وتطالِعُنا في كلامه بعضُ الألفاظ المولّدة أو الأعجميَّة نحو (شَوّشَ): «لكن أبو حامد انتقل من هذا البيان إلى مثال وضعيّ، فشوَّش به هذا الجواب على الفلاسفة»[٥١٠]. لعلَّ القياس أنْ يقال: هَوَّشَ، على أنّ شَوَّشَ من الألفاظ المولّدة، وقد عَدَّ هذا الاستعمالَ جمهرةٌ من القدامى خطأ، أمَّا الأستاذ العدنانيّ فأجاز الاستعمالين على الرغم من أنَّ الأظهر والأفصح (هَوَّشَ)، فلا ضرورة إلى إجازة

(٥٠٢) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ١٥١.
(٥٠٣) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٣/ ٢١٥، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٢٧٠، فرج الله الكردي، شروح التلخيص، القاهرة ـ مطبعة عيسى الباب الحلبي: ٢/ ٢٨٦.
(٥٠٤) الأنعام: ٣٨.
(٥٠٥) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٣٣٠.
(٥٠٦) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/ ٣٣٠. وانظر: تلخيص كتاب الجدل: ٢٦٤، ٢٩٧، ٤٤٢.
(٥٠٧) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٣٣٥. وانظر: ٣٣٣، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٧٤، ٣٧٥.
(٥٠٨) انظر محمد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة: ٥٣.
(٥٠٩) انظر: البقرة: ٦١، ١٣٣، ١٦٣، ٢١٣، النساء: ١، ١٧١، المائدة: ٧٣، الأنعام: ٩٨، التوبة: ٣١، الرعد: ٣، ٤، يونس: ١٩، هود: ١١٨، النحل: ٢٢، ٥١، ٩٨، الكهف: ١١٠، الحج: ٣٤، العنكبوت: ٤٦، الصافات: ٤، ١٩، ص: ٥، ٢٣، القمر: ٢٤، الأنبياء: ٩٢، المؤمنون: ٥٢، يس: ٢٩، ٤٩، ٥٣، الزمر: ٦، الشورى: ٨، الزخرف: ٣٣، الحاقة: ١٣، ١٤، النازعات: ١٣.
(٥١٠) ابن رشد. تهافت التهافت ١/ ٧٢.

ما لم تَثْبُتْ فصاحَتُه في الاستعمال[٥١١].

ومنه لفظة البَخْت التي تُعدّ معرَّبة أو مولَّدة[٥١٢]: «كالفضيلة التي هي آثرُ من البَخْت»[٥١٣]، «وذلك يكونُ إذا انتقل من محاكاة الفضائل إلى محاكاة الشقاوة، ورداءة البخت النازلة»[٥١٤].

وبعدُ فلا يخلو الكلامُ الرشديُّ من الألفاظ الكثيرة التي تُعَدُّ أفصحَ من غيرها على وَفِق مقاييس الفصاحة القديمة والحديثة، ومن هذه الألفاظ الكفايَةُ بدلا من الكفاءة: «فقد تَبَيَّن لك أنّه ليس في الأدلة التي حكاها على المتكلّمين في حدوث العالم كفايةٌ في أن تبلغ مرتبة اليقين»[٥١٥]. وتسلّم بدلا من (استلم): «فلما تَسَلَّموا هذه المقدمة.....»[٥١٦] وغير ذلك من الألفاظ الأخرى التي تطالعنا في كلامه.

المصطلح واللوازم التركيبيَّة

لعلَّ للتركيب اللغوي الرشدي سماتٍ أخرى زيادةً على ما مرّ يُمكنُ أنْ يُتَبَيَّن بها، وهي سماتٌ تدورُ في فلك المصطلح وبعض اللوازم التركيبيّة، وهي مسألة للمقولات والمصطلح اليونانيّ الأرسطي أثرٌ بيِّنٌ فيها، على الرغم من أنَّ ابن رشد كان حريصا على أنْ يكون مصطلَحُه متداولًا بينَ الدلالة. ومِمَّا يمكن عدّه من باب الاصطلاح المشتق من ألفاظ بعض المقولات (أنْ يَفْعَلَ)، و (أنْ يَنْفعِلَ)، اللذين يبدوان في الأفعال الثرَّة من هذا البناء في كلامه، كما مرَّ. و (يقالُ على) وما يدورُ في فلكه من أبنية، كما مرَّ، وليس بخاف أثرُ لفظة مقولة في المصير إليه. والقول نفسه في مقولة الوضع التي يصاغُ منها أبنيةٌ مختلفة للدلالة على الاهتداء إلى أصول الموضوع وأوَّلياته، على أنّها بمعنى الاثبات والجعل، كما يتراءى لي، وهي مسألة تشيعُ في

(٥١١) انظر: محمد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة: ١٣٦، ابن منظور، لسان العرب، الزبيدي، تاج العروس (شوش). مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط (شوش).

(٥١٢) انظر: الزبيدي، تاج العروس، ابن منظور، لسان العرب (بخت)، ابو منصور الجواليقي (ت: ٥٤٠هـ) المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب ـ القاهرة، الطبعة الثانية: ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م: ١٠٥.

(٥١٣) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ١٤٢.

(٥١٤) ابن رشد، تلخيص كتاب الشعر: ٨٥، وانظر: تلخيص كتاب البرهان: ١٧٣، تلخيص كتاب الجدل: ٤٤٤.

(٥١٥) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/ ٨٦. وانظر في ذلك: العدناني، معجم الاخطاء الشائعة: ٢١٧، ٢١٨، د. مصطفى جواد، قل ولا تقل، بغداد ـ مكتبة النهضة العربية، الطبعة الاولى: ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨: ١٠٥، ابن منظور، لسان العرب (كفى) (كفأ).

(٥١٦) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/ ١٠٣. وانظر: تلخيص كتاب الجدل: ٤٠٥، ٤٠٦، ٤١٠. وانظر: العدناني، معجم الاخطاء الشائعة: ١٢١.

الكلامِ الرشديّ شيوعا مفرطًا، ومنها : «ولكنْ كانَ الحظّ لِمَن يضعُ العالم مُحدثا... أنْ يَضع الزمانَ محدودَ المقدار»[٥١٧]، «قلت: هذا القول يضَعُ فيه أنَّ الفلاسفة قد سلَّموا له أنهم....»[٥١٨].

ويطالِعُنا ابنُ رشدٍ باختيار مصطلح مناسب من المصطلحات الشائعة في عصره، ومن ذلك أنَّه يسمّي حروفَ الجر بحروف النَّسب: «وهذا إذا كان النوع يُنْسبَ إلى شيء ما على طريق الإضافة بحرفٍ من حروف النَّسب»[٥١٩]، «وقريبٌ من هذا أنْ يكونَ كلُّ واحدٍ منهما يقالان بحرفٍ واحدٍ من حروف النسبة»[٥٢٠]، ويُطْلقُ عليها حروف الجرّ أيضا: «والغير الذي هو جنسه يقالُ فيه غيرُ كذا، بغير حرف الجر....»[٥٢١]. ويُطلقُ على هذه الحروف في مظانّ النحو واللغة ـ حروفُ الصفة، والإضافة، والخفض، والجرّ[٥٢٢]. وحرف النَّسب يُطْلقُ عند ابن بابشاذ على الياء المشدّدة[٥٢٣].

وأفعالُ العطّية ـ كما يتراءى لي ـ : «فإنَّ العطيَّة لمكانِ الفعل المشتقّ منها، تَنْصَرفُ على وجهين: مرةً بحرف جر، ومرَّةً بغير حرف جر، لأنك تقول: أعطيته، وأعطيت له، كما تقول: وهبت له...»[٥٢٤]. ويُطلقُ على هذه الأفعال في مظانّ النحو: ما كان المفعولُ الثاني غيرَ الأول، المُتَعَدّي، المتعدّي من غير باب (ظنَّ)، باب أعطى، ما أوّل مفعوليه فاعِلٌ في المعنى، وغير ذلك[٥٢٥].

وحرفُ السلب أحيانا بدلا من حرف النفي: «وذلك بأنْ تأتِيَ بحرف السلب في

---

(٥١٧) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/ ١٠٢.

(٥١٨) ابن رشد، تهافت التهافت: ١/ ٢٨٩. وانظر شواهد أخرى: ١٨٧، ٢١٠، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٨٩، ٢٩٥، ٣٤١، ٣٦٥. فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة: ١٢٠. تلخيص كتاب القياس: ٨٢، ٨٤، ٨٦، ٩١، ١٠٣، ٣٠٤، ٣١٦، ٣٣٧، ٣٣٨، تلخيص كتاب البرهان: ٧٢، ٩٠، ١١١، ١٤٣، ١٤٥، ١٠٨، تلخيص كتاب المقولات: ١٠٣، ١٠٥. تلخيص كتاب الجدل: ٧١، ١٩١.

(٥١٩) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٢٠٧.

(٥٢٠) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل ٢٠٨.

(٥٢١) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٢٠٧.

(٥٢٢) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٤/ ١٥٣، د. مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، القاهرة ـ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية: ١٣٧٧هـ. ١٩٥٨م: ٣١٤.

(٥٢٣) انظر طاهر بن احمد بن بابشاذ (ت: ٤٦٩هـ)، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق د. خالد عبد الكريم، الطبعة الاولى: ١٩٧٧م (بلا مكان طبع): ١/ ٢٧٣.

(٥٢٤) ابن رشد، تلخيص كتاب الجدل: ٢٠٨.

(٥٢٥) انظر في ذلك: ابن هشام الانصاري (ت: ٧٦١هـ) شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (بلا تاريخ طبع ومكانه): ٣٥٧، محمد بن عبد الله بن مالك (ت: ٦٦٤هـ) شرح الكافية الشافية، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، دمشق ـ دار المامون للتراث (بلا تاريخ طبع) ٢/ ٦٣٨، ابن بابشاذ شرح المقدمة المحسبة: ٢/ ٢٦٠، بهاء الدين بن عقيل (ت: ٧٦٩هـ)، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق د. محمد كامل بركات، دمشق ـ دار الفكر، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م: ١/ ٤٣١. خالد بن عبد الله الازهري (ت: ٩٠٥هـ) شرح التصريح على التوضيح، القاهرة ـ دار إحياء الكتب العربية (بلا تاريخ طبع): ١/ ٣١٣.

ثلاثةِ مواضع»[٥٢٦].

والنقص بدلا من الحذف ليساير لفظة الزيادة: «زيادة كقوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾[٥٢٧]... ونقصان كقوله تعالى: ﴿واسْألِ القريَةَ﴾[٥٢٨]...»[٥٢٩].

ويتبيَّن لنا المصطلح المُتَرجَم بوضوح في كتابيه (تلخيص كتاب العبارة) و (تلخيص كتاب الشعر)، إذْ يطالِعُنا بمصطَلح يدُل على مسمّاه، على الرغم من أنّه يومىء إلى المصطلح العربيّ الشائع، ومن ذلك (المُحَصَّل وغيرُ المحصّل): «والاسم منه محصّل وغيرُ مُحَصّل. فأمّا المُحَصّل فهو الاسم الدالُّ على الملكات، مثل إنسان وفرس. وأمَّا غيرُ المُحَصّل فهو الاسم الذي يركّب من اسم الملكة وحرفِ (لا) في الألسنة التي يُسْتَعملَ فيها هذا النوع من الاسم، مثل قولنا: لا إنسان ولا حيوان...»[٥٣٠]. ويَظْهَرُ لي من هذا النصّ أنّ الاسم المحصّل هو المُثبَت المتوافر غير المنفي، أما غير المحصّل فالمنفي غير المتوافر. وتطالِعُنا لفظة المُحَصّل في الاستعمال المنطقي (الحاصِل)، والنحو، كما في قول ابن مالك في ألفيَّته:

وأبّــرِزنَــهُ مطلقــا حيــثُ تــلا ما ليس معناهُ له مُحَصَّــلا

ومنه المصرّف وغير المصرّف[٥٣١]: «والاسم أيضا إذا نُصِبَ أو خُفِضَ أو غُيِّر تغييراً مِمَّا أشبه ذلك، لم يُقَل إنَّه اسم بإطلاق، بل اسما مصرّفاً، فتكونُ الاسماء أيضا منها مصرّفة، ومنها غير مصرّفة. والحدُّ الذي حُدَّ به الاسم يشملها جميعا، إلّا أنَّ الفرق بين المصروف وغير المصرف ـ وهو المرفوع في كلام العرب ـ أنّه إذا أُضيفَ إلى الأسماء المصرّفة ـ وهي التي تسمَّى الماثلة أيضا، مثل كان أو يكون، أو هو الان، فقيل: زيداً كان، بالنصب، أو زيدٍ يكون، بالخفض ـ لم يصدق ولم يكذب. والاسم الغير مصرّف ـ وهو المسمَّى المستقيم ـ إذا أُضيفَ إليه واحد من هذه كان صادقا أو كاذبا، مثل قولنا: زيدٌ كان، أو زيدٌ وُجدَ بالرفع»[٥٣٢]، يبدو لي من هذا

(٥٢٦) ابن رشد، تلخيص كتاب العبارة: ٩٢. وانظر: ٩٠، ٩١، ٩٣.
(٥٢٧) الشورى: ١١.
(٥٢٨) يوسف: ٨٢.
(٥٢٩) ابن رشد، مقدمات ابن رشد ١/ ١٥.
(٥٣٠) ابن رشد، تلخيص كتاب العبارة: ٦٠.
(٥٣١) انظر ابن رشد، تلخيص منطق ارسطو، تحقيق جيرار جهامي، بيروت ـ منشورات الجامعة اللبنانية، توزيع المكتبة الشرقية: ١٩٨١م: ١/ ٨٤.
(٥٣٢) ابن رشد، تلخيص كتاب العبارة: ٦٠ ـ ٦١.

النصّ المقتبس أنّ غير المصّرف ما يدلّ مسبوقا بـ(كان) أو غيرها من الأفعال، على الزمن الحاضر، أمّا المصرّف فما يدلّ على الماضي والمستقبل.

وممّا يمكن عَدُّه من باب اللوازم التركيبية التي يُسْتَدَلُّ بها على الكلام الرشديُّ شيوعُ (قد) قبل الأفعال المضارعة: «فقد يجب أنْ تكون خاصة»[٥٣٣]، والتراكيب اللغوية التي من باب: وإذا كان هذا هكذا[٥٣٤]، وإذا كان ذلك كذلك[٥٣٥] وغيرهما.

وبعدُ فيتبيَّن لنا من المسائل المختلفة التي بَسَطنا الحديثَ فيها في هذا البحث هنا وهناك ـ أنَّ للتركيب اللغويّ الرشديّ سماتٍ يُتَبيَّن بها، وهي سماتٌ للأفكار الفلسفيَّة التي تتَّسمُ كثيرا بغموض المُراد الذي يعود إلى الترجمة والمصطلح والتلخيص زيادةً على جفاف التركيب اللغويّ الفلسفي، وغيرها. ولعلَّ أهمَّ ما يُوْسَمُ به التركيبُ اللغويُّ الرشديُّ حملا على ما مرَّ الركاكةُ التي تُتَبَيَّنُ بتكرير بعض الألفاظ بلا مُحِوْج، وإعادةِ الضمير منفصلا على الرغم من أنَّ المستتر يُغني عنه، وتجاورُ بعض الألفاظ، وتقديمها وتأخيرها، وفصلِ بعضها عن بعض آخرَ، والزيادِة غير القياسيَّة أحيانا كزيادة الواوَ و (لا)، والفاء، وأحرفٍ أخرى، والفعلِ الناقص (كان).

وشيوعُ التراكيب اللغويَّة التي تدورُ في فلك التساؤل والافتراض والحوار، وهي مسألةٌ تفرضها الأفكار الفلسفيَّة ووسائلُ إيصالها وتعزيزها، اَلتي تقوم على الفرضيَّاتَ والبراهين والمناقشة والحوار. وشيوعُ المصادر المؤوّلة من الحرفين المصدريَّين (أنْ) و (أنَّ) وما في حَيِّزهما. وهي مسألةٌ تعودُ في رأيي إلى مقولتي (أنْ يَفْعَلَ) و (أنْ يَنفعِلَ) ، ومقولة الوضع التي يُشتَقُّ منها فعلٌ وما يدورُ في فلكه يصل إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، كما يتراءى لي، ويكونُ المصدّرُ المؤوّل من (أنَّ) وما في حَيِّزها سادّاً مسدّ المفعولين على مذهب جمهور النحاة، أو مسدّ مفعول واحدٍ على مذهب الأخفش.

---

(٥٣٣) ابن رشد، تلخيص كتاب البرهان: ٣٥،٦٥، ٤٩، ٧٩، ٨١، ٨٨، ٩١، ٥٦، ٥٨، ٥٩، ٩٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٨، ١٠٩، ١١١، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٤٨، ١٣٢، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٧، ١٦٤، ١٦٧، فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة: ٩٩، ١٠٠، ١٠٨، ١٠٧، ١١٤، ١٢٠، ١٢٧، ١٢٨، ١١٥، ١١٧، ١١٨، ١٢٠، تلخيص كتاب العبارة: ٦٩، ٧٣.

(٥٣٤) انظر: تهافت التهافت: ١/ ١١٣، ١٦٢، ١٨٤، ٣٤٧، تلخيص كتاب البرهان: ٤٧، ٩٠، ٤٢، ١٣٩، تلخيص كتاب الجدل: ١٣٤. ٣٧٩، ٤٢٤، فصل المقال والكشف عن مناهج الادلة: ٦٩، ٧٨، ٨١،

(٥٣٥) انظر: تهافت التهافت: ١/ ٦٩، ١٥٥، ١٦٢، ١٦٨، ١٤٣، ١٤٤، ١٥٤، ١٩١، ٣٢٥، ٣٦٠، ٢٥٣، ٢٤٠، فصل المقال والكشف عن مناهج الادلة: ٤٧، ٧٤، ٩٤، ١١٥، تلخيص كتاب المقولات: ١٠٠، ١١٣، تلخيص كتاب البرهان: ٦٥.

وتوافُرُ بعض الجمل اللغويَّة التي قد يُخالف ظاهُرها ما عليه القياسُ والأصلُ النحويّان، وما علَيه الكلامُ العربيّ الفصيحُ الذي يُحْتَجُّ به، ولستُ أستَبعدُ أنّ ابنَ رشد يعُدّها اكثرَ افهاما وإيضاحا. ولعلّ اهمَّ ما في هذه المسألة وقوعُ الجملة الفعليَّة اسما لـ(أنَّ) التي خبرها شبه جملة، ولـ (ليس)، ومبتدأ. ووقوعُ تلك المصدَّرة بأداة استفهام فاعلا ومضافا إليه، واقترانُ خبر (كاد) بـ(أنْ)، وما يُمْكِنُ أنْ يُعَدَّ جواباً لـ (كلمَّا) بالفاء.

ومسايَرَةُ بعض هذه التراكيب اللَغويَّة للمذهبين البصريّ، أو الكوفي، وهي مسألةٌ لا توحي بتَشيُّعه في كلامه لهذا المذهب أو ذاك. وتلك المسائلُ اللغويَّةُ المختلفةُ التي يُمْكِنُ أنْ يكونَ بعضُها على خلاف ما عليه القياسُ، ومن ذلك معامَلَةُ الجامدِ المبنيّ أو غير المتصرِّف معامَلَة المعرَب المتصّرف، وتتراءى هذه المسألة لنا في اقتران الأسماء المبنيَّة والضمير وبعض الظروف غير المتصرفة بحرف التعريف. ومنْ هذه المسائلِ اللَغويَّةِ أيضا شيوعُ المصادر الصنّاعيَّة، والاستغناءُ بالمطاوَعة في بعض الأفعال عن البناء للمفعول، كما في بنائي (انْفعَل) و (يَنْفَعل) و (تَفَعَّل) الذي تبدو فيه المطاوعة والمبالغة، كما يظهرُ لي، وبعض الجموع التي يُمْكِنُ عدُّها من باب ما يكونُ على خلافِ القياس، أو ما لا نظيرَ له في العربيَّة أحياناً. والنسبُ إلى بعض الألفاظ، كالنسب إلى المشتقّات، وبعض الألفاظ التي يُعَدُّ النسبُ فيها غيرَ قياسيٍّ، والتأنيثُ والتذكيرُ كما في عدم مراعاة المحذوف في العدد المضاف إلى معدوده، وتذكير (أفعل التفضيل) في موضع وجوب تأنيثه، وغير ذلك من المسائل التي تدور في فلك التأنيثِ والتذكير التي بَسَطنا الحديثَ فيها في هذا البحث. وتعاوُرُ بعضِ الحروف، ويبدو ذلك في وَضْع (أوْ) موضع (وإمَّا)، أو مَوْضَع (أمْ)، و (ليس) موضِعَ (لا). والإعلال كما في (أوْقَنَ) بدلا من (أيْقَنَ) وقايِس في (قائِس)، وغير ذلك.

وتلك المسائلُ النحويَّةُ التي يُمْكِنُ أنْ يَتِسَّم بها التركيبُ اللغويُّ الرشديّ، ويبدو ذلك في شيوع الحذف في بعضها، ومن ذلك حذفُ فعل الشرط أوْ جوابه فيما يدور في فلك (وإلاّ) وما يُسَمَّى بالاحتباك، وما بَعَد (أيّ) المعطوفة على أخرى أستغناءً عنه بما بعد الأولى، وغير ذلك من مسائل الحذف المختلفة التي أوْجَزْنا الحديثَ فيها، كحذفِ المتبدأ، وخبر الفعل الناسخ والتمييز وغيرها. وتبدو المسائلُ النحويَّة أيضا في التعدية واللزوم، إذْ يُطالعُنا بأفعال يُمْكِنُ أنْ يكونَ بعضُها على خلاف ما عليه القياسُ، أو من باب ما يُعَدُّ أقلَّ استعمالاً. ومن هذه الأفعال: قَرَّبَ، واتَّفق، وقَصَدَ، وزادَ، وجازَ، وانفكَّ، ووَهَمَ، ولَحِق، وانقَسَم، ويُقال، وغيُرها.

وبعضُ الاستعمالات اللغويَّة التي يُمْكِنُ حملُها على الغلط أو عدم الفصاحة،

كاقتران كلٍّ، وغير، والعدِد المضاف إلى معدوده بحرف التعريف. واستعمال بعض الأفعال والاسماءِ استعمالا على خلاف ما عليه جمهورُ الكلام العربيّ الفصيح، كـ (اسَتَأهَلَ)، و (اعَتبر) بمعنى (عدَّ) في بعض التراكيب. ومن الأسماء (نَيِّف) الذي يطالعنا قبل ألفاظ العقود، على الرغم من أنَّ القياس أنْ يكون بعدها. وكيف التي يُفصلُ بينَها وبينَ المُسْتفهم عنه بضمير، على الرغم من أنَّ الأفصح، كما يظهر لي، عدمُ الفصل، لأنَّها للسؤال عن الحالِ. ومما يُمْكِنُ عَدَّه من باب المولَّد أو الأعجميّ (شَوَّش) بدلا من (هَوَّش)، والبخْت بدلا من الحظّ وغيره.

وتوافُر ما يمكن أنَّ يُعَدَّ من باب المصطلح واللازمة التركيبيَّة، إذ يبدو المصطلح في: يقالُ على، ويضَعُ وما يدور في فلكه. والمحصّل وغير المحصّل، والمصرّف وغير المصرّف، وأفعال العطيّة. وتبدو اللازمة اللفظية في شيوع اقتران المضارع بـ (قد) والتركيبين. وإذا كان ذلك كذلك، وإذا كانَ هذا هكذا.